الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلـــــمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة العلوم الاقتصادية

التخصص اقتصاد عمومي و تسيير المؤسسات

استراتيجيات الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر

واقـــع و تحديـات

إعـداد الطلبة:

رشيـــد رضـــواني

عثمـــان فرحـــات

يسمينة خشخوش

تحت إشراف الأستاذ :

عمار مصطفاوي

لجنة المناقشة

د. أحمد بن أحمد	**أستاذ محاضر(أ)**	**– جامعة الوادي**	**رئيسا**
أ. عمار مصطفاوي	**أستاذ مساعد (أ)**	**– جامعة الوادي**	**مشرفا و مقررا**
أ. عقبـــة خضير	**أستاذ مساعد (ب)**	**– جامعة الوادي**	**مناقشا**

السنة الجـامعية: 2017/2016

الإهداء

الى كل من انتظر منا هذا النجاح

و الى كل من قدم لنا الدعم و بث فينا روح التفاؤل و أنار الدرب لنا بفيض

طيبه

إلى كل من رأى فينا الأمل في التقدم و السعي الدءوب نحو مستقبل أفضل

بنقاء روحه

والى كل من لم يفقد أملا و لم يترك كتابا و لم يغادر القلم و القراءة

نهدي ثمرة عملنا هذا راجين من الله أن يكون إضافة بأثر طيب

فان وفقنا فمن الله عز و جل و إن أخطانا فمن أنفسنا و من الشيطان

يسمينة عثمان رشيد

شكر و تقدير

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذه الدراسة، نحمد الله عز وجل على نعمه التي منَ بها علينا فهو العلي القدير ، كما نتقدم بعبارات الشكر و التقدير للأستاذ المؤطر"مصطفاوي عمار" لما قدمه لنا من جهد و نصح و معرفة طيلة انجاز هذه الدراسة

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذه الدراسة، و نخص بالذكر أستاذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين دفعة الاقتصاد العمومي و تسيير

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات، فلهم منا كل الشكر

يسمينة رشيد عثمان

الملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من اهم مصادر تمويل التنمية كمصدر بديل للقروض الخارجية ذات الأثر السلبي ،اذ تنافست الدول لاجتذابه من خلال تحسين مناخها الاستثماري و سن قوانين تشجعه و تضمن حمايته و انتهاج سياسات اقتصادية و مالية متكاملة تسير المناخ الاستثماري بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة ،و تختلف سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة الى أخرى باختلاف طبيعة اقتصادها ،و الجهود المبذولة لاجتذابه بالقدر الذي يساعدها على تمويل اقتصادها و تنميته.

وتعد الاستراتيجيات الاستثمارية المنتهجة في الجزائر وهو موضوع دراستنا هذه، غير كافية لجذب الاستثمار الأجنبي –على الرغم من تعددها وتوفرها بالقدر الكافي لتشجيع المستثمرين–اذ هناك ما يعيق فعاليتها بدءا بمكونات المناخ الاستثماري والتي لاتزال تعاني نقصا واضحا كالبنية التحتية والمؤسسية والتي اثرت بشكل مباشر على حصص تدفقات الاستثمارات الامر الذي يعود الى عجزها عن توجيه تلك الاستراتيجيات لخدمة اقتصادها كون غالبيتها موجهة لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاد الجزائري، المناخ الاستثماري سياسات واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract:

Foreign direct investment is considered one of the most important sources of financing for development as an alternative source of foreign loans with a negative impact. Countries competed to improve their investment climate, enact laws that encourage and guarantee their protection, and pursue integrated economic and financial policies. The investment climate in general and foreign investment in particular , Foreign direct investment policies differ from country to country depending on the nature of their economy, and efforts to attract them to the extent that they help them finance their economy and development.

The investment strategies adopted in Algeria, which is the subject of our study, are not sufficient to attract foreign investment - despite the multiplicity and availability of them to encourage investors - as there is an impediment to its effectiveness starting with the components of the investment climate, which still suffer a clear shortage such as infrastructure and institutional, which directly affected the quotas Investment flows, which is due to its inability to direct these strategies to serve its economy, the majority of which is directed to the hydrocarbons sector.

Key words: Direct foreign investment, Algerian economy, investment Investment climate policies and strategies direct foreign investment

فهـرس المحتويات

الفهـرس	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ-ث
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر	**1**
مقدمة الفصل	**2**
المبحث الأول: ماهية للاستثمار	**3**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار	**3**
المطلب الثاني : المبادئ الاستثمارية	**5**
المطلب الثالث: تصنيفات الاستثمار	**9**
المطلب الرابع:أشكال الاستثمار	**11**
المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	**12**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	**12**
المطلب الثاني: أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	**14**
المطلب الثالث: مبادئ و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	**16**
المبحث الثالث: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر	**18**
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**18**
المطلب الثاني: دوافع و شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**21**
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	**24**
الخلاصة	**27**
الفصل الثاني: التشريعات القانونية والأطر التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**28**
مقدمة الفصل	**29**
المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر	**30**

المطلب الأول: الاطار القانوني للاستثمار في الجزائر	30
المطلب الثاني: مقومات المناخ الاستثماري	33
المطلب الثالث: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	35
المبحث الثاني: دراسة و تقييم المناخ الاستثماري الجزائري في ظل التعديلات المنتهجة	**39**
المطلب الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر	39
المطلب الثاني: التدفق الاستثماري الوارد الى الجزائر في ظل تغيرات البيئة الاستثمارية	42
المطلب الثالث: تقييم الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي	53
الخلاصة	57
الفصل الثالث:المشروع الاستثماري لرونو بالجزائر	**58**
مقدمة الفصل	59
المبحث الأول:شركة رونو تعريفها و مسار دخولها للجزائر	**60**
المطلب الأول: التعريف بالشركة	60
المطلب الثاني: مسار رونو مع الجزائر	61
المطلب الثالث: بنود الاتفاق و دفتر الشروط	62
المبحث الثاني:انعكاسات استثمار رونو على الاقتصاد الوطني	**65**
المطلب الأول: انعكاسات استثمار رونو على الجزائر	65
المطلب الثاني: الامتيازات و الضمانات الممنوحة لشركة رونو الجزائر	67
المطلب الثالث: نتائج المترتبة على مروع الشراكة رونو	74
الخلاصة	83
الخاتمة العامة	85
قائمة المراجع	88

فهرس الجداول

جدول رقم02 – 01	تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000–2016	40
جدول رقم 02– 02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 1990–2000	42
جدول رقم 02–03	تدفقات الاستثمارات الأجنبية للجزائر 2000–2010	44
جدول رقم 02– 04	تطور مخزون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2000–2010	46
جدول رقم 02– 05	تدفق الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2012–2017	47
جدول رقم 02–06	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة حسب القطاعات خلال الفترة 2012–2017	47
جدول رقم02 – 07	أجمالي المشاريع الاستثمارية في الجزائر	48
جدول رقم02 – 08	أهم الدول المستثمرة في الجزائر	49
جدول رقم02 – 09	أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر	50
جدول رقم 02– 10	توزيع الاستثمارات الواردة حسب القطاعات	50
جدول رقم 02– 11	الحصيلة الإجمالية لكل نشاط من المشاريع الاستثمارية	51
جدول رقم 02– 12	توزيع الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم الجغرافية	52
جدول رقم 03–01	تطور العمالة بمصنع رونو الجزائر خلال الفترة 2014–2017.	66
جدول رقم 03–02	مقارنة بين استثمار رونو المغرب و استثمار رونو الجزائر	77

فهرس الأشكال

شكل رقم 01–01	محددات الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة	18
شكل رقم02 –01	ميزان المدفوعات	40
شكل رقم 02–02	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1990–2000	43
شكل رقم 02–03	تداعيات الأزمة خلال العشرية السوداء	43
شكل رقم 02–04	تدفق الاستثمارات الأجنبية للجزائر 2000–2010	45
شكل رقم 02–05	تطور الاستثمار الأجنبي 2010–2017	47
شكل رقم 02–06	الحصيلة الإجمالية لكل نشاط في المشاريع الاستثمارية	51
شكل رقم 03–01	نسبة الإدماج الوطني في الاقتصاد المغربي و الجزائري	78
شكل رقم 03–02	الغلاف المالي لمشروع رونو المغربي و الجزائري	78
شكل رقم 03–03	الطاقة الإنتاجية للمصنعين المغربي و الجزائري–الطاقة الإنتاجية	79
شكل رقم 03–04	الطاقة الإنتاجية للمصنعين المغربي و الجزائري– العمالة	79
شكل رقم 03–05	حجم مبيعات المصنعين المغربي و الجزائر	80
شكل رقم 03–06	الحصة السوقية لرونو في السوق المغربي و الجزائري	80

الملخـــــص

المقدمـــة

الفصـــل الأول:

الإطار النظـــري و المفاهيمـــي للإستثمـــار

الفصـــل الثانـي:

الاستراتيجيات الاستثمارية المنتهجة من قبل الجزائر في إطار التنويع خارج قطاع المحروقات

الفهـــرس

فهـــرس
الجداول و
الأشكـــال

الخـــــــاتمة

الفصـــــل الثالث:

المشروع الاستثماري لشراكة رونو مع الجزائـــر

الملاحـــــق

قائـــــمة
المراجع

توطئة:

يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي و توفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني، وللموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد،حيث و يساهم الاستثمار كذلك في نقل التقنيات الجديدة و المهارات العالمية و أساليب الإدارة الحديثة كما تساعد على استخدام شبكة التوزيع الدولية ،ولهذا تسعى مختلف الدول باختلاف أنظمتها و نسبة تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أول مصدر للتنمية خاصة بالنسبة للدول النامية .

و الجزائر كبلد نامي عرف عدة تقلبات و اضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية و خارجية ، مما دفع بالدولة الجزائرية إلى البحث عن حلول تنمي بدائلها الاقتصادية قصد تحقيق القيمة عن طريق فتح باب الاستثمار الذي أصبح في ظل المتغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية احد أهم البدائل التمويلية للدول التي تبحث عن أفضل الطرق و اقلها خطورة على اقتصادها.

و الجزائر و في ظل هذه الظروف الدولية الناجمة عن إضرابات أسعار النفط بشكل معيق لكل مخططاتها التنموية بشكل ألزمها البحث الجاد عن بدائل لتحقيق استقرارها على المستويين الاقتصادي أو الاجتماعي و ذلك من خلال تنويع مواردها و التوجه نحو تشجيع و دعم القطاعات الأكثر حيوية و الأكثر أنتاجا مما جعلها تولي اهتماما كبيرا بالقطاعات الأكثر مردودية اقتصادية في ظل هذه المرحلة لذا أولت اهتماما جادا لقطاعات عدة كان أبرزها القطاع ألفلاحي و القطاع الصناعي و السياحي على حد سواء كما انتهجت منحى أخر في اهتمامها الكبير و المركز لاسيما في الآونة الأخيرة حيث أبدت الاهتمام الأكبر بالبحث عن سبل و بدائل التنويع الاقتصادي و النهوض بمواردها الطبيعية الدائمة المردود.

الإشكـالية الرئيسية:

وبناءا على ذلك تتبلور إشكالية دراستنا هذه في طرح التساؤل التالي :

ما هي إستراتيجيات الجزائر المعتمدة لجلب الاستثمار الأجنبي و كسب ثقة المستثمرين،في ظل سياستها للتنويع الاقتصادي ؟

التساؤلات الفرعية:

و يمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال التساؤلات التالية:

1- هل الاستثمار الأجنبي بمثابة الحل الأمثل للتنمية ؟

2- ما هي أهم الآثار المترتبة عنه ؟و ما أهم الاستراتيجيات المطروحة من قبل الدولة؟و مامدى فعالية تلك الاستراتيجيات؟

3- ما مدى جاهزية المناخ الاستثماري ومناخ الأعمال في الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و المحافظة عليه ؟

4- في ما تتمثل أهم انعكاسات المشروع الاستثماري رونو الجزائر على الاقتصاد الوطني و ما مدى نجاح التجربة الجزائرية ضمن الأطر القانونية الجديدة؟

الفرضيات:

و من خلال تلك التساؤلات يمكننا صياغة فرضيات أقرب للواقع:

-يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة من وسائل التمويل و التنمية .

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من احد أهم البدائل الاقتصادية للنفط

- ترقية الاستثمارات الأجنبية مرهون بتوفير شروط أهمها الاستقرار السياسي و الاقتصادي.

- أن الاستقرار في المنظومة القانونية للاستراتيجيات و السياسات الاستثمارية هو الذي يعطي دفعا و دعما للمستثمر الأجنبي.

أسباب اختيار الموضوع :

- تزايد اهتمام العديد من البلدان على الاستثمار في الجزائر مما يعني إنها بيئة استثمارية خلاقة و إمكانية استغلال هذه الميزة محليا للخروج من مأزق المحروقات و المورد الوحيد.

- التركيز على أهمية توظيف الموارد المالية في مشاريع تنموية و التي اغلبها تكون في شكل مدخرات.

- جعل إمكانية تحويل جزء من الديون الخارجية الى استثمارات .

أهمية الدراسة :

- إبراز دور الاستثمار في التقدم و الرقي و الذي لم يعد يخفى على العيان.
- التجارب الرائدة نسبيا في مختلف الولايات الوطن في الاستثمار لاسيما في قطاع الفلاحة و الصناعة و السياحة و العوائد المتحصل عليها علاوة الى تحقيق اكتفائها من موردها الخاصة.

-الحاجة الماسة للدولة للبحث عن بدائل اقتصاديا أكثر ملائمة للوضع الحالي و أكثر استقرارا من المحروقات لاسيما بعد الأزمة الأخيرة التي شهدت انهيارا لأسعار النفط مما سبب عجزا كبيرا لميزانية الدولة.

الدراسات السابقة:

1- فارس فضيل :أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ،و مصر،المملكة العربية السعودية ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر مارس 2004.تطرق فيها الباحث إلى دراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مكونات كل بيئة استثمارية لكل بلد من عينية الدراسة على حدا و تبيان الأثر الكلي لانعكاسات التدفق الاستثماري لكل بلد.

2- محمد مراس،قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار و معدل النمو تناول فيها الباحث دراسة قياسية و هي أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة سعيدة 2015 تناول فيها الباحث علاقة التكامل التي تربط التدفق الاستثماري بالنمو الاقتصادي توصل فيها الباحث إلى أن علاقة التكامل و الترابط بين المتغيرين قوية.

الإطار الزماني و المكاني:

الإطار المكاني: الاقتصاد الجزائري.

الإطار الزماني: تشمل الدراسة الفترة الممتدة من 1993-2016 حيث شهدت سنة 1993 صدور أول قانون استثمار في الجزائر.

منهجية الدراسة :

اعتمدنا في بحثنا على المنهاج الوصفي و المنهج التحليلي، خاصة المفاهيم المتعلقة بالاستثمار مميزاته المناخ الاستثماري المحفزات و الامتيازات.في حين كان منهج دراسة الحالة المنهج الإحصائي البياني المتلائم مع طبيعة الدراسة.

هيكل الدراسة :لقد قسم البحث الى ثلاث فصول على النحو التالي:

– الفصل الأول الإطار ألمفاهيمي للاستثمار الذي تناولناه ضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول:ماهية الاستثمار.

المبحث الثاني:ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

الثالث:أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني :الاستراتيجيات الاستثمارية المنتهجة من قبل الجزائر في إطار التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ضمن مبحثين هما كالتالي :

المبحث الأول: التشريعات القانونية و الأطر المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة و تقييم المناخ الاستثماري الجزائري في ظل التعديلات المنتهجة.

و خصص الفصل الثالث من هاته الدراسة لدراسة التطبيقية المشروع الاستثماري لرونو و تضمن ثلاث مباحث .

المبحث الأول: شركة رونو تعريفها و مسار دخولها للجزائر.

المبحث الثاني:انعكاسات استثمار رونو على الاقتصاد الوطني.

تمهيد الفصل الأول

يعتبر الاستثمار بشكل عام من بين المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد حيث يعتبر القلب النابض للنشاط الاقتصادي، لذا يختلف مفهوم الاستثمار من مدرسة اقتصادية إلى أخرى أو من اقتصادي إلى أخر،و باختلافها اختلفت أهميته بين استثمار محلي و أخر أجنبي نظرا لما يحمله كل نوع منها من مميزات و خصائص .حيث برز الاستثمار الأجنبي كأحد العناصر الأساسية التي ساهمت فيا لتنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم ،ولقد ظل الاستثمار الأجنبي موضع اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين،فإضافة إلى اعتباره أحد الوسائل الرئيسية للتمويلات الواردة إلى البلد المضيف،وإحدى الوسائل الهامة لتحسين الوضعية الاقتصادية على مستوى المؤسسات والأفراد على المستوى الوطني والدولي وهذا كله من اجل خلق ثروات جديدة أو الزيادة في الثروات الموجود.تهدف الدول من خلاله إلى توسيع استثماراتها سعيا منها إلى تخفيف الضغوط التي شكلتها عوامل ظرفية كتقلبات أسعار الفائدة، أسعار البترول، المديونية، زيادة على ذلك المشاكل الناتجة عن عجز في ميزان المدفوعات.

كما يعود السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، إذ بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا كانت الجزائر إحدى هاته الدول التي سارعت إلى تهيئة مناخها الاستثماري لما له من تأثير كبير على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل.

لذا سنتطرق إلى الموضوع من خلال ثلاث مباحث أساسية على النحو التالي:

-المبحث الأول: مفهوم الاستثمار ،أشكاله،و أهم المبادئ الاستثمارية.

– المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم الوسائل التمويلية.

-المبحث الثالث: أساسيات الاستثمار الأجنبي ،محدداته،و أهم شروط توفره.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار.

تمهيد:

يعتبر الاستثمار من أهم العوامل الاقتصادية التي تعتمد عليها أي دولة في تنمية اقتصادها باعتباره الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي، فعملية الاستثمار تتدخل فيها عدة أطراف هامة منها المحاسبة والمالية وغيرها لهذا وجب تقديم نظرة عامة للاستثمار من خلال المفهوم، المحددات، المقومات الأساسية,إضافة إلى التطرق إلى أهم الأنواع و الأشكال المختلفة للاستثمار.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار:

كلمة الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف عديد المفكرين والاقتصاديين غيرهم، ولقد أصبح قضية أساسية متداولة محليا ودوليا، وبذلك أصبح الشغل الشاغل لكثير من رجال الاقتصاد الذين اختلفوا في تعريفهم له لكنهم أجمعوا في تسليط الضوء على بعض المفاهيم, ولقد تعددت تعاريف الاستثمار واختلفت باختلاف ميادينه ومجالاته لذلك يتم تعريفه كما يلي:

استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها[1].

التضحية بالموارد التي تستخدم في الحاضر على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو فوائد خلال فترة زمنية معينة حيث أن العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية للاستثمار[2]عبارة عن مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة مادية كانت أو معنوية أو منشأة من طرف مؤسسة، وذلك من اجل استغلالها كوسيلة دائمة الاستغلال وليس بهدف بيعها أو تحويلها، ومنه يمكن استخلاص مفهوم شامل للاستثمار من خلال وجه نظر مختلفة بحيث أنه يقصد بالاستثمار:

[1] طاهر حيذر حردان،مبادئ الاستثمار،دار المستقبل،الأردن، 1997،ص: 37.

[2] Abdellah Boughaba, Analuse et évaluation de projets, Berti edition, imprime en France,paris, 1999, p:07.

التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية وذلك مع توفير عائد معقول يحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات.

كما تعددت مفاهيمه بحسب المجال الذي يتم تعريف الاستثمار على أساسه لنجد:

الفرع الأول: المفهوم الاقتصادي:

حسب المفهوم الاقتصادي فإن الاستثمار هو التخلي على موارد اليوم للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولية و هو يأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر هي:الزمن, مردودية وفعالية العملية, الخطر المرتبط بالمستقبل.

الفرع الثاني: المفهوم المالي:

يقصد به مجموعة التكاليف التي تعود بالأرباح والإيرادات خلال فترة زمنية طويلة أين يكون تسديد التكلفة الكلية وتغطيتها.

الفرع الثالث: المفهوم المحاسبي:

يعرف المخطط المحاسبي للاستثمار كما يلي:

" الاستثمار هو الأصول المادية و غير المادية المنقولة وغير المنقولة المكتسبة أو التي تنتجها المؤسسة والموجودة للبقاء مدة طويلة محافظة على شكلها داخل المؤسسة[1] , و يتم تسجيلها في الصنف الثاني من هذا المخطط".

ويمكننا أن نميز بين العقارات بالاستغلال والعقارات خارج الاستغلال فالعقارات المتعلقة بالاستغلال هي عقارات مكتسبة أو تنتجها المؤسسة ليس لغرض بيعها أو تحويلها ولكن لاستعمالها كأداة عمل أي عقارات إنتاجية كالعتاد, أما العقارات خارج الاستغلال فهي عقارات من خلالها تقوم المؤسسة باكتساب عقارات أخرى مثل شراء الأراضي.

[1] المخطط الوطني للمحاسبة 1975.

المطلب الثاني: المبادئ الاستثمارية[1]:

تحكم السياسات الاستثمارية عدة مبادئ تتمثل في:

الفرع الأول: خطوات التخطيط الاستثماري:

يعتبر استثمار الأموال من الأمور الهامة الخطيرة التي لا يصح إطلاقا تركها للارتجال بل يجب أن يتم ذلك على أساس خطة مدروسة تأخذ في الحسبان احتياجات المستثمر و درجة الخطر التي يمكن تحملها و يمكن تقسيمها إلى ست خطوات ترتب كالآتي:

1. وضع ميزانية تقديرية للأموال التي تخصص للأغراض الاستثمارية
2. تحديد الأهداف الاستثمارية حسب أهميتها و أولوياتها , مع معرفة الاعتبارات الاستثمارية التي ينبغي أخذها في الحسبان.
3. تحليل الأخطار التي ينطوي عليها استخدام الأنواع المختلفة من الاستثمارات.
4. توزيع الأموال المتوفرة بين الوسائل أو الأصول الاستثمارية بطريقة تسهل الوصول إلى الأهداف الموضوعة مع تجنب الأخطار أو تخفيضها لأدنى حد ممكن.
5. اختيار الصناعة المعينة و اختيار الشركة المعينة , مع توقيت التحركات.
6. الاستمرار في الإدارة و الإشراف و التقييم, مع تعديل البرنامج على ضوء الظروف المتغيرة وأحوال سوق الأوراق المالية.

وإذا بدا أن هذا المجال المتصف بالصعوبة و التعقيد فمرجع ذلك إلى أن المشكلة الاستثمارية نفسها ليست سهلة بل صعبة ومعقدة في الكثير من الحالات وتستدعي الدراسة العميقة والتصرف الدقيق السليم والمستثمر الذي ينشد النجاح, عليه أن يتبع الخطوات اللازمة حسب ترتيبها, لأن بعض المستثمرين لا يحافظ على الترتيب المنطقي السابق، كم أن بعضهم يأخذ في حسبانه بعض هذه الخطوات دون البعض الآخر, وفي مثل هذه الحالات تكون نتيجة حتمية هي تعريض الأموال المدخرة لخطر الخسارة والضياع.

الفرع الثاني: تصنيف أخطار الاستثمار الأجنبي:

هنالك عدة عوائق و صعوبات تواجه اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي وتؤثر في أهداف الشركات الأجنبية المستثمرة و تأثر كذلك على بيئة الاستثمار و حجمه و تولد المفاضلة في الاستثمار في دولة معينة عدا غيرها و هي ما يشكل جملة من الأخطار التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى خسارة الاستثمار الوارد و نلخص أهمها في:

[1] جميل أحمد توفيق: الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، دار المعارف بمصر،بدون سنة نشر، ص104.

حجم السوق في الدولة المضيفة :

لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة ، ويساعد حجم السوق الشركات التي تنتج المنتجات القابلة للمتاجرة بتحقيق اقتصاديات الحجم ، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بمتغير الناتج المحلي الإجمالي1، وان حجم الاقتصاد هو محدد ملحوظ لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول النامية والمتطورة ، ومع ذلك فان حجم السوق يمكن أن يكون اقل تأثيرا أو غير مهم إذا تم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة كقاعدة إنتاج فقط لتصدير إنتاجها بصورة أكثر تنافسية لأسواق أخرى[2].

2- النمو الاقتصادي :

إن النمو السريع للناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يوجد مستوى عالي من متطلبات رأس المال، ويحدث فجوة في موارد الدولة المضيفة وبالتالي فإنها ستطلب استثمارا من خلال عرض شروط تفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر[3].

3- التضخم :

إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل ، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة ، وبذلك فان التضخم لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد لان الكلف النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل ، ويؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى انكماش النشاطات الاقتصادية وبالتالي فان الانكماش يقود في النهاية إلى إفلاس الشركات ويقوم المستثمرون المحليون ببيع استثماراتهم إلى المستثمرين الأجانب بأسعار منخفضة وقد ينتج عن ذلك توسع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر4.

4- سعر الصرف :

[1]-Xiaolum S. Sun,2002, Foreign Direct Investment and Economic Development,www.unpanl.un.org/intradoc/groups/public/docment/UN.pg.16
[2]Masauki U. Hara and Ivohasims F. Razafimaherfa,2003, The Determinants of Foreign Direct Investment into Japan,pg.4.
[3]United Nation,2001,Economic Survey of Europe,www.nuece.org/ead/pub.pg.2
[4]-Masauki U. Hara and Ivohasims F. Razafimaherfa,2003.ibid.pg.5

إن أسعار الصرف الحقيقية هي أسعار البضائع الأجنبية بالعملة المحلية ، وهذا ما يساوي أسعار الصرف الاسمية مضروبة بسعر البضائع المستوردة بالعملة الأجنبية ، والتي يتم تقسيمها على سعر البضائع المحلية بالعملة الوطنية ، وهذا ما يشير إلى مستوى التنافسية في البضائع المحلية مقارنة بالبضائع الأجنبية فعندما ترتفع أسعار الصرف الحقيقية تنخفض قيمة العملة المحلية وتصبح المنتجات المحلية ارخص نسبيا في الأسواق الخارجية ،وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات التي أصبحت ارخص في الأسواق الأجنبية وتخفيض استيرادها التي أصبح أغلى في الأسواق المحلية وهذا يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالعكس عندما تنخفض أسعار الصرف الحقيقة فان العملة المحلية ترتفع قيمتها وتصبح المنتجات المحلية أغلى في الأسواق الأجنبية وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات التي أصبحت أغلى في الأسواق الأجنبية وزيادة استيرادها الذي أصبح ارخص في الأسواق المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر .

5- البنية التحتية :

تشمل البنية التحتية الطاقة والطرق والتعليم والصحة ، وقد تبين أن البنية التحتية المتطورة وقوة العمل المدربة بشكل كفء تعد عناصر أساسية لجذب المستثمرين الأجانب[1].

6- سعر الفائدة :

تؤكد النظرية الاقتصادية وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب الاستثماري، إذ يوجد لكل مستوى من هذا الطلب قيمة محددة للكفاية الحدية للاستثمار تتفق معه، وبمجرد معرفة سعر الفائدة الذي لابد أن تدفعه الشركة للحصول على الأموال اللازمة يمكننا معرفة مستوى الطلب الاستثماري الذي يتحقق عنده التعادل بين الكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة[2].

7-الحجم النسبي للصادرات :

[1] Xiaolum S. Sun,2002, Foreign Direct Investment and Economic Development ,www.unpanl.un.org/intradoc/groups/public/docment/UN. Op.cit.pg.19

[2] زكريا عبد الحميد باشا،مرجع سابق،ص197.

يعد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل أساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات وذلك لان الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى القطاع الذي يكون فيه العائد الحدي أعلى مقارنة بسائر القطاعات الأخرى.

8-الاستقرار السياسي :

إن عدم الاستقرار السياسي وحدوث الانقلابات السياسية والاغتيالات وأعمال الشغب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية ، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي ، وعلى عكس ذلك كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا أدىإلى جذب الشركات الأجنبية الاستثمارية في تلك الدولة .[1]

9-الادخار المحلي :

إن تحقيق تنمية سليمة في اقتصاديات الدولة يعتمد على توافر الموارد المحلية القادرة على تمويل كل مستلزمات عملية التنمية فيها، أي بإمكانها تعويض النقص في مدخراتها المحلية من خلال الاستعانة برأس المال الأجنبي لسد هذه الفجوة ، إذ أن ارتفاع معدل الادخار يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمارات المحلية والتي تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج و معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي وبالتالي زيادة الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثالث: تصنيفات الاستثمار:

[1] زكريا عبد الحميد باشا،مرجع سابق،ص 386.

إن الاستثمار يتكون من عدة أنواع، وهذا حسب الهدف المراد تحقيقه من خلال الاستثمار ويمكننا أن نعطي الاستثمارات البارزة في النشاط الاقتصادي وهي كما يلي:

أنواع الاستثمار:

هناك أنواع متعددة للاستثمار طبقاً للهدف والغرض والوسائل، والعائد، والمخاطر ومن أنواعها:

أ- استثمار حسب جنسية المستثمر (وطني- أهلي):

- الاستثمار الوطني: وينتمي إلى البلد الذي يقام فيه المشروع الاستثماري، ويتم تمويله من مصادر داخلية ويصنف إلى:

- **استثمار عام:** يكون القائم عليه القطاع العام، أو الحكومة أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة بهدف دوافع عامة، مثل زيادة الرفاهية العامة، تخفيف حدة البطالة والاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدل النمو[1].
- **استثمار خاص:** ويقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة ويحكمه دوافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي للمشروع[2].

ب- استثمارات أجنبية مباشرة:

وهي عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة نقدية بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي، إداري في الأجل الطويل، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر:

- استثمار ثابت (مصانع، الآلات).
- استثمار في المخزون (مواد خام- منتجات نهائية).
- استثمارات عقارية.
- استثمارات أجنبية غير مباشرة (الاستثمار في الأوراق المالية) وهي في شكل قروض (أجنبية) أو شراء سندات حكومية خاصة أو شراء أسهم، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد لرؤوس الأموال.

ج- من حيث الشكل (عيني- نقدي).

- الاستثمار العيني: هو استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقة الإنتاجية الموجودة أو تجديدها.
- الاستثمار النقدي: هو المقابل النقدي للاستثمار العيني معبراً عنه بالعملة المحلية أو الأجنبية.

1 علي لطفي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية- المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين شمس- دار الضيافة- ديسمبر 2007م- ص.7.

1 علي لطفي نفس المرجع السابق ص 8-9.

د- من حيث طول المدة وعمر الاستثمار (قصير الأجل- طويل الأجل).

هـ- حسب سرعة ظهور العائد (ذو العائد السريع- ذو العائد البطيء).

و- حسب طبيعة الاستثمار (مالي- بشري).

ز- الاستثمار التلقائي- الاستثمار المحفز.

- **الاستثمار التلقائي:** هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره من عائد مثل الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية، والصناعات الحربية[1].
- **الاستثمار المحفز:** هو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد بدافع توقع عائد مجزي عنه[2].

1 عبدالفتاح قنديل، سلوى سليمان- الدخل القومي- جامعة القاهرة- 1985م- ص120.

2محمد الكلاوي- سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية، رسالة دكتوراه ، سنة 2008،ص:9.

المطلب الرابع: أشكال الاستثمار[1]:

تعتمد أشكال الاستثمار تبعا لظروف و متطلبات المشروع ، نتيجة لذلك فإن هناك عدة تصنيفات للاستثمار و هي:

الفرع الأول: الاستثمار الإستراتيجي (الاحتياطي):

يصعب تحديد المردودية المادية لهذا النوع من الاستثمار،سواء على المدى القصير أو البعيد،إذ يغلب الطابع النوعي والكيفي فيه على الطابع الكمي، ومثال على هذا النوع من الاستثمارات ما يسمى بالاستثمارات الاجتماعية (التنمية البشرية) مثل إنشاء الملاعب و النوادي الرياضية أو نوادي الترقية الاجتماعية ...الخ،فالمردودية في هذا النوع من الاستثمار تقاس بمدى التحسن الذي يحصل في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المنشأة،مما يرفع من معنوياتهم و يزيد من انتمائهم إلى منشأتهم،بحيث يؤدي إلى خفض عدد التاركين للعمل وخفض نسبة الغياب عن العمل، ويقع ضمن إطار الاستثمارات الإستراتيجية كثير من المشاريع الحكومية،خاصة ما له علاقة بالأمن أو الصحة العامة أو الاقتصاد الوطني...الخ.

أما بخصوص المبالغ المستثمرة لأغراض إستراتيجية ،فليس هناك قاعدة ثابتة تحكم ذلك،فبعض المنشآت تخصص له نسبة معينة من حجم إيراداتها،بينما أخرى لا تقوم بالاستثمار إلا عند الضرورة كامتحان الفرصة لشراء كميات كبيرة من احتياطي سلعة معينة في ظرف معين،لطرحها مستقبلا في الأسواق وفي الوقت المناسب.

الفرع الثاني: الاستثمار في مجال بحث و التطوير:

يكتسب هذا النوع من الاستثمار أهمية خاصة بالنسبة للمنشأة و المشاريع الكبرى،الصناعية منها بشكل خاص،إذ غالبا ما تكون منتجاتها عرضة للمنافسة فالمنشأة التي تطور منتجاتها و تحسنها. سواء من حيث النوعية أو الكلفة،باستطاعتها السيطرة على الأسواق الأمر الذي يؤدي إلى إبعاد المنشآت الأخرى التقليدية من التنافس معها من خلال إضعاف قدرتها التنافسية، وبالتالي يؤدي إلى كساد سلعها وخروجها من السوق.

الفرع الثالث: استثمارات المباشرة[2]:

لا يميل معظم المستثمرين إلى امتلاك وإدارة مشروعاتهم الخاصة ،وفي نفس الوقت يرغبون في المساهمة في المشروعات التي يديرها الغير، فهم على استعداد لإقراض أموالهم أو شراء أسهم الشركات المساهمة مما يعطيهم مركز الملاك ولكن دون تحمل مسؤوليات إدارة المشروع، وإذا اشترى المدخر مثل هذه الأوراق فإنه يصبح مستثمرا مباشرا في

[1] عقيل جاسم عبد الله ، "تقييم المشروعات (اطار نظري و تطبيقي) " ، عمان ، الاردن ، الطبعة الثانية ،سنة1999 .ص13.

[2] جميل توفيق :مرجع سابق، ص 89.

الشركة المساهمة إما كدائن إذا اشترى سندات، وإما كمالك إذا اشترى أسهم عادية أو أسهم ممتازة، ويدخل ضمن هذه المجموعة أيضا شراء السندات التي تصدرها الحكومة والهيئات شبه الحكومية.

وهو ما ساهم بشكل كبير في الرفع من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي أصبح أهم وسيلة للتمويل و هو ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي لهذا الفصل قصد الإلمام أكثر بمختلف جوانبه و التعرف على هذه الوسيلة و التطرق إلى أهم أثارها على الاقتصاد ككل.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المبلشر نوعا من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات أو الأفراد قصد الاستفادة وتحقيق الامتيازات وذلك في دولة أخرى غير البلد الأم، ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا في المفهوم والمضمون، فقد تعددت الآراء والأفكار حول تعريفه لهذا وجب التطرق إلى نظرة عامة للاستثمار الأجنبي المبلشر من خلال ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد اختلف المفكرين والاقتصاديين في تحديد مفهوم مشترك للاستثمار الأجنبي المباشر لأن كل واحد منهم يراه بمنظوره الخاص لذا ندرج بعض المفاهيم من خلال التعريف والخصائص والأهمية في التالي:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر واختلف بين الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية نذكر بعضها ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تمليك المستثمر لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة شراكة بينهما أو استثمار مشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية الموارد والتكنولوجية والخبرة الفنية[1].

- الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية وبهدف تحقيق عائد[2].
- تعريف الاستثمارات المباشرة على أنها تلك التي تتم في شكل شركات أو مشروعات تؤسس في البلدان المضيفة للاستثمارات بناءا على اتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف، أو بموجب القوانين المحلية للبلد المضيف للاستثمارات الخارجية، وتأخذ مثل هذه الشركات أو المشروعات شكل شركات للمساهمة، أو غيرها من

[1] عبدالسلام أبوقحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مطبعة المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ط2، 1991، ص:21.
[2] علي عبد الفتاح أبوشرار، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات-، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص:233.

أشكال الشركات، وتمارس نشاطها في البلد المضيف وتخضع لقوانين ونظام تلك البلدان[1]. كما يمكن استخلاص مفهوم شامل للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهات نظر مختلفة " الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقينها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي،

- إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأسمال المشروع وذلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بالإضافة إلى الموارد غير المالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات. ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق أرباح وعوائد تكاليف الاستثمار[1].

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي عدة خصائص نذكرها على التوالي[2]:

1. نتيجة الاستثمار الدولي للدولة المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي بلد المستثمر، في حالة تساوي المعدلين بين الدولتين المضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأرباح واحتمالات الشلل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد.
2. نتيجة المستثمر الدولي لصناعات التصدير في حالات تدني قيمة العملة في الدولة المضيفة كما تزداد قدرته التنافسية في السوق العالمي، في حالة انخفاض تكاليف الإنتاج المحلية والسيطرة على تكنولوجيا جديدة.
3. تتجه الاستثمارات الدولية للدولة المضيفة تجنبا لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة في الدولة المتقدمة.

الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل فيما يلي:

1. صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتقدمة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
2. تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها (إلى الدولة الأم) بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
3. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلاءم مستوياته مع متطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

[1] منير إبراهيم هندي، صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين، منشأة المعارف، القاهرة، 1994، ص:43.

المطلب الثاني: أشكال وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أخذ أشكال مختلفة، لكونه يجمع أنواع متعددة من العمليات مما يسمح له بالتفرغ في شكله ونوعه وهو كذلك كغيره يسعى لتحقيق أهداف معينة وعليه فسيمكننا التطرق إلى أشكاله وأهدافه من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل فيما يلي[1]:

1. الشركات المختلطة:

لقد تطورت الشركات المختلطة في السبعينات وذلك من خلال العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة الدول السائرة في طريق النمو وهذا قبل توسع العلاقات الدولية بين الدول المتطورة فيما بينها وهكذا تتعاقد مؤسستان على إنشاء مؤسسة جديدة وهو ما يعرف بـ (الشركات المختلطة) يقسم فيها الرأسمال والمخاطرة وتكون المساهمة تنظيمية أو مالية أو تقنية.

- تعتبر الشركة المختلطة كوسيلة فعالة للدخول في الأسواق الدولية، كما تمثل نقطة قوة من حيث كونها تجمع التقنيات والخبرات حيث لوحظ أنه يصبح المستثمر الأجنبي خطر عند احتفاظه بقدر كبير من رأس المال، وعليه فإن الدول الاشتراكية سابقا مثلا سمحت بشكل واحد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في الشركات المختلطة بمشاركة أجنبية لا تتعدى 49% زيادة على الرقابة الحسنة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا توجيه الشركات المختلطة تعتبر في دول العالم الثالث كوسيلة للمشاركة الواسعة للمستثمر لتمويل الإنجاز وتسيير المشروع وكذلك في تطوير الروابط الاقتصادية.

2. إنشاء مؤسسة أو فرع:

وتعتبر من الأشكال الكلاسيكية للاستثمارات الأجنبية حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنشاء فروع الإنتاج أو الخدمات بالدول المضيفة حيث يكون الإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار في يد هذه الشركات إذا كان هذا النوع تفضله شركات متعددة الجنسية إلا أننا نجد الكثير من الدول النامية تتردد من هذا النوع من الاستثمارات ولا تسمح لها بالتملك الكامل للمشروعات بالرغم من هذا فإننا نجد أن بعض الدول النامية تسمح بهذا النوع من الاستثمار في بلادها فنجد مثلا في شرق أسيا وفي كل كوريا الجنوبية وسنغافورة، تايوان وكما نجده في أميركا اللاتينية كل من البرازيل والمكسيك وهذا كوسيلة لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال.

[1] عبد الحميد عبدالمطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص: 184.

3. الشركات المتعددة الجنسيات:

ومن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي نجد الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر، عرفها الاقتصادي VERNON على أنها شركة الأم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة إلا أن تجمعها يجعلها كما لو أن لها مدخل لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية والذي يبدو حساسا لعناصر إستراتجية مشتركة فهي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر، إلى جانب هذا فإن هذه الشركات تتميز بعدة مميزات أهمها:

- الحجم الكبير.
- التشتت الجغرافي.
- التنوع في النشاطات.
- التنوع في المنتجات والاعتماد على التكنولوجية المتطورة.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار، وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذا المحافظة على قيمة الموجودات هذا بصفة عامة، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاص[1]:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية.
- الاستفادة من القوانين المتعلقة بتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمرة فيها.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة فيها.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركة والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار وذلك لتملكها تكنولوجيا متطورة.
- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الأجنبية إذ كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر.

[1] أحمد زكريا سليمان، مبادئ الاستثمار، دار النهج للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص:20.

المطلب الثالث: مبادئ ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتوفر للاستثمار الأجنبي المباشر عدة مبادئ تقوم عليها كما تعدد وتتنوع دوافعه من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار.

الفرع الأول: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل فيما يلي:

1. **مبدأ الشفافية والتناسق:**

يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية[1].

2. **مبدأ سيولة رؤوس الأموال و سهولة حركتها:**

وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدأين:

أ- مبدأ حرية التحويل:

هذا المبدأ يتضمن لرؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

ب- مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة:

على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

- وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.
- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات.
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس المال أجنبي[2].

3. **مبدأ الاستقرار:**

يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل:

- أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين.
- أخطار الحروب والانتفاضات.

---

[1] عبد المطلب عبدالحميد، اقتصاديات المشاركة لدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 216.

[2] شهيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2005، ص: 8

- أخطار تحويل رأس المال.

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد وتتنوع وتختلف دوافع الاستثمار الأجنبي من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه، ومن بين هذه الدوافع ما يلي[1]:

1. حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية من منتجات الشركة المستثمرة والشركات الوطنية بالدول المضيفة.
2. حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية ... الخ متميزة لدى الشركة المستثمرة عن نظريتها بالدول المضيفة.
3. كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير بحيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.
4. تفوق الشركات المستثمرة تكنولوجيا.
5. تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة، والتي ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.
6. قيام حكومات الدولة المضيفة بمنح امتيازات تسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات المستثمرة أو وسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
7. الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات المستثمرة.

[1] منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 7.

المبحث الثالث: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر أساسيات متمثلة في أهم المحددات والآثار فلقد اختلفت هذه الأخيرة باختلاف الباحثين وتشعب مفاهيمه.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن القول بأن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، حيث أن بعض العوامل ترجع على الدولة المضيفة (مناخ الاستثمار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي) محددات مكانية، أما البعض الآخر فيرجع للمستثمر الأجنبي ذاته، أي إلى خصائص الشركة متعددة الجنسيات.

الفرع الأول: المحددات الاقتصادية: التي تشتمل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني من أهمها:

1. **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم:** نعني أنه كلما زادت درجة التفتح كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر و العكس صحيح، و يمكن الاستدلال على ذلك بقياس نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني و درجة تركز الصادرات.

2. **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:** كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي المباشر و العكس صحيح و يمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدل نمو الصادرات حيث عندما يكون في حالة تزايد كلما دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني و العكس صحيح، إلى جانب ذلك كلما اتجه الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى الانخفاض دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد الوطني.

3. **مدى القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:** هذا يعني أنه كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح، و لمعرفة مدى القدرة على الإدارة نستدل ذلك من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي و معدل التغير فيها فكلما زاد ذلك دل على كفاءة الاقتصاد الوطني و هناك مؤشر أخر يتمثل في نسبة الدين الخارجي و خدمته إلى الناتج الوطني فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح.

4. **قوة الاقتصاد الوطني:** كلما زادت قوة الاقتصاد الوطني زادت احتمالات نموه و تقدمه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح و نستدل ذلك من خلال مؤشرين هما معدل النمو الاقتصادي الذي إذا

زاد دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي و العكس و كذلك معدل التضخم حيث إذا انخفض دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح.

5. الخوصصة: خلال السنوات الأخيرة نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص و الأهمية التي تولتها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع إعطائه فعالية للأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق.

و لهذا انطلقت بعض الدول في خوصصة مؤسساتها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي و تحديات العولمة.

6. تثمين المارد البشرية: إن وجود يد عاملة مؤهلة و سياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي و تكويني عالي. فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب و تطوير جميع الابتكارات التكنولوجية و زيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

7.العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة: أذ يصعب الاحتفاظ بها محليا لذلك فإن رؤوس الأموال التي هربت خلال السنوات الأخيرة و هذا مما يؤدي إلى التخلي عن مشاريع الاستثمار المبرمجة و يؤدي إلى التفاقم، و لهذا نعرف ظاهرة هروب الأموال المحلية تفقد الدولة مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب فإجراءات الحفاظ على تلك الأموال و استقرار الاقتصاد ككل يمكن أن يساهم في خلق الثقة و جذب المستثمرين الأجانب.

الفرع الثاني: المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي و السياسي و البيئي و المؤسسي: كلما كان النظام الاقتصادي يعمل آليات السوق و الحرية الاقتصادية كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي، و العكس صحيح كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية و الاستقرار السياسي و الأمني و عدم وجود احتمالات و مخاطر و حروب كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار، و العكس صحيح و كلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم و العادات و التقاليد الايجابية و المواتية للاستثمار الأجنبي كلما كان جاذبا له و العكس صحيح[1].

الفرع الثالث: المحددات القانونية و التشريعية: التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي و تعمل على تحفيزه و بالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح و غير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة و له الضمانات الكافية من عدم مصادرة و عدم تأميم و خلافه و يكفل حرية تحويل الأرباح للخارج و حرية دخول و خروج رأس المال. و كلما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

[1] بلخياط جمال ،الاثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،الجزائر ،2003،ص:21.

[2] نفس المرجع السابق ص:23

و يمكن تلخيص محددات الاستثمار في الشكل التالي :

الشكل الرقم (01) محدّدات الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة :

La source :1998,p :91World Investment Report: Trends and Determinants, Overview(New York and Geneva: UNCTAD,

المطلب الثاني:أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

الفرع الأول: دوافع وشروط جذب الاستثمار الأجنبي:

1. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك بعض الأسباب التي تدفع بالشركات إلى دخول ميدان الاستثمار الأجنبي أهمها[1]:

الوصول إلى أسواق جديدة أو تحقيق اختراق أكبر للأسواق الأجنبية القائمة، ولقد وجد أن التكامل الاقتصادي مثل السوق الأوربية المشتركة من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما وقد يسعى المستثمر الأجنبي إلى الاستفادة مما يتوافر في بعض الدول من مراكز بحثية متطورة و مهارات عالية لسد الاحتياجات الإقليمية والمحلية، وفي العادة يتم تفضيل خيار الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن خيار الترخيص بهدف رفع درجة الاستجابة لأوامر الشراء وزيادة المقدرة على تلبية احتياجات الطلب المحلي.

تعظيم الأرباح:حيث إن اختلاف تكاليف الإنتاج بين الدولة المستثمرة و المضيفة تعتبر من أهم العوام للتوجيه الاستثمار تبعاً للميزة النسبية التي تتوافر في الدولة المضيفة.

تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة و الاستثمار:ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق، و من ضمن الحواجز التي تعترض حركة التجارة والاستثمار أيضاً نظام(قواعد المنشأ)الذي يقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هنا كنسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتج النهائي.

- **طبيعة بعض أنواع الصناعات التي تقوم بها بعض الشركات** :مثل الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للتقنية التي يمكن للشركات استغلال ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية في الأسواق العالمية، أوفي مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث والتطوير،وفي المنتجات ذات دورات الحياة الأقصر،مما يتطلب ضرورة التواجد في الأسواق العالمية الرئيسة.

- إن دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه تختلف عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين[2]:

[1] بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة من 1980-2000، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الملك سعود، المملكة السعودية، 2004، ص 29.

[2] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-**2005**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 53-58.

* **تتمثل دوافع المستثمر الأجنبي** فيما يلي:

-طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري لها دور مهم في دفع المستثمر الى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، وزيادة العوائد دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر.

-البحث عن اسواق جديدة لزيادة المبيعات، وتخفيض المخاطر من خلال الاستثمار في الخارج اذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا.

- تحسين وضمان توفير الموارد والاستفادة من المزايا المكانية.
- حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع.
- السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة.

أما **دوافع البلد المضيف** فيمكن إيجازها في الأتي:

- سد فجوة الادخار وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني.
- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية وأيضاً الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
- تخفيض مستوى البطالة والعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة.

2. شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل هذه الشروط في المحددات التي قد تؤثر على فرض نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما وهي نوعان:[1]

المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تعتبر بمثابة الشروط الإلزامية لجذب الاستثمار الأجنبي وأهمها:

- توفر الاستقرار السياسي: حيث أن توفر استقرار النظام السياسي شرط أساسي لا يستغنى عنه، ويتوقف عليه الاستثمار حتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.
- توفر الاستقرار الاقتصادي: وهنا يتمثل في تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة ما يلي:
- عناصر الاقتصاد الكلي: توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، معدل التضخم؛

[1] دلال بن سمية، صالح مفتاح، **واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، صيف- خريف، 2008، ص ص 110-111.

- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة: كالسياسات الاستثمارية سياسات التجارة الخارجية، الضريبة؛
- الحوافز المالية لجذب الاستثمار، كحرية تحويل الأموال(الأرباح الخاصة)، الحوافز الجبائية والجمركية؛

✓ **المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر**: وتتمثل في:

- **الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري**: حيث يعتبر هذا العنصر مهم من أجل جلب المستثمرين الأجانب، فإذا كثرت الرشوة وعمت البيروقراطية، وطول مدة اتخاذ القرار الاستثماري يعد عائق نحو عملية الاستثمار بالنسبة للدولة وبالنسبة للمستثمر الأجنبي؛
- **حجم السوق ومعدل نموه**: وهي من أهم محفزات جذب المستثمر الأجنبي، فهو يهتم بالحركية، التي يشهدها السوق في الدولة المضيفة، وذلك بمنح له فرصة كبيرة للاستثمار؛

توافر الموارد البشرية المؤهلة: حيث أن مثل هذه الشركات الأجنبية تستخدم تقنيات عالية ومتطورة وبالتالي فتوافر فرص عمل منخفضة التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جيدا لجذب الاستثمار

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية تبرز مكانته ف الدولة كمل نه له آثار سلبية ندرجها في النقاط التالية:

الفرع الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر: من بين الآثار الايجابية ما يلي[1]:

1.الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدولة النامية و التي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل بسبب فجوة التمويل المحلية في هذه الدول،و التي تتمثل في نقص الادخارات المحلية نتيجة انخفاض الدخول، و بذلك يحقق حد أدنى مطلوب من الاستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف .

2. إن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يساعد على توفير النقد الأجنبي اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية و التي تتمثل في توفير التمويل لاحتياجات من الآلات التي يتم الاعتماد في الغالب على استيراد من الخارج، و ذلك بسبب ندرة النقد الأجنبي في الدول النامية.

3.الإسهام في زيادة فرص العمل عن طريق استخدام عمال محليين في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا يتوقف على طبيعة الاستثمار حيث تقوم بعض هذه المشروعات بالاعتماد على عمل مستورد يتم جلبه مع الشركات الأجنبية هذه، و هذا لا يؤدي إلى توفير فرص العمل.

4. زيادة استخدام الموارد المحلية و تشجيع نشاطات مكملة و مغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء التي توفرت لها مستلزمات عملها و إنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية و توسيعها نتيجة الترابط بين مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

5. زيادة الإنتاج و الدخول و زيادة الاستهلاك و ارتفاع مستويات المعيشة و الإسهام في رفاهية السكان و بالذات عندما يتسع نشاط هذه المشروعات و يرتبط بتحقيق هذه الجوانب.

6. إتاحة فرصة تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب و الرسوم المفروضة على المشروعات الأجنبية و هو الأمر الذي يمكن أن يساعد على معالجة العجز في الموازين العامة للدول النامية.

[1] بلخياط جمال ،الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مرجع سابق، ص:23

[2] نفس المرجع السابق ص 24،23

7. المساعدة على التخفيض من الضغوط التضخمية التي تعاني مهنا اقتصاديات الدول النامية عن طريق إسهامها في تحقيق زيادة عرض السلع و الخدمات نتيجة زيادة الإنتاج و بذلك تنخفض الأسعار.
8. تحقيق العديد من الوفرات الخارجية المتمثلة في تطوير المهارات و القدرات الإدارية و الفنية و التنظيمية، و تعزيز روح المبادرة و الطموح و توفير الخبرة، و من خلال ذلك إيجاد نسبة استثمارية يمكن أن تدفع الأفراد و الجهات المختلفة نحو الانخراط فيها.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إلى جانب الآثار الايجابية التي تم ذكرها يرى عدد كبير من الباحثين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقود إلى آثار سلبية و التي من بينها ما يلي[1]:

1. الاستثمار الأجنبي لا يتجه غالبا إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد، و التي يمكن أن تحقق الآثار الايجابية التي تم التطرق إليها، بحيث لا يتم إحداث توتر حقيقي في الاقتصاد بسبب اتجاهنا إلى المجالات التي تحقق أكبر ربح و بأسرع وقت و بالتالي فهي لا تخدم المجتمع و السكان المحليين بصورة ملموسة.
2. استنزاف الموارد المحلية و بالذات المنتوجات المحلية الأولية و المعادن و الثروات الطبيعية و تحقيق أرباح عالية من خلال نشاطها، و عدم العمل على إعادة استثمار هذه الأرباح في الدول النامية و التي يمكن أن تؤدي إلى تطوير اقتصادياتها.
3. إن الاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة في توجهه نحو مراحل الإنتاج الأولي في الدول النامية و التي تنخفض القيمة المضافة المتحققة من هذه المراحل التي تقوم بالإنتاج فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، و الذي يرافقه تصدير المنتوج الأولى على الخارج، و يتم تحويله إلى منتجات أخرى و الحصول على القيمة المضافة التي تولدها المراحل اللاحقة و التي تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة التي تتحقق في مرحلة الإنتاج الأولى التي تحصل عليها هي، و تحرم منها الدول النامية و التي يمكن أن تستخدمها في تطوير اقتصادياتها.
4. تعد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية و درجة تطويرها لا تتناسب مع مواردها و لا تلبي احتياجاتها حيث أنها تعتمد في الغالب على فن إنتاجي مكثف لرأس المال لا يوفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في هذه الدول و لا يتيح قدر مناسب من إمكانيات تدريب و تطوير نوعية العاملين.

[1] غلا شبوط، واقع الاستثمارات في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة تبسه، الجزائر، 2013، ص ص 54-55

5. زيادة حدة التفاوت في الدول من خلال الزيادة التي تتحقق في دخول بعض فئات المجتمع و عدم انتفاع الفئات الأخرى في المجتمع، و هذا يخلق فئات في المجتمع مرتبطة في مصالحها و تعمل على توفير الدعم له و تحقيق مصالح، و الذي يمكن أن يؤدي إلى حدة الصراع الاجتماعي و السياسي في الدول النامية التي تعمل فيها هذه المشروعات.
6. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يمارس في الغالب دور عن طريق التأثير على الاستقبال الاقتصادي و السياسي و التحكم في مقدرات الدول و الخيارات لشعوبها و توجيهها وفق ما يتلاءم و مصلحة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، و الدولة التي تتعارض في معظمها مع مصلحة المجتمع و هو ما يزيد من درجة تبعية الاقتصاد النامي إلى الدول المتقدمة.

خلاصة المبحث:

على اعتباره احد أهم العوامل الاقتصادية التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول و على الرغم من تعدد تعاريفه و محدداته و أشكاله،إلا أن جميع الاقتصاديين ارتكزوا في تعريفه على اعتباره جملة الممتلكات التي تشغل و توظف بشكل يحفظ استمرارها و ليس بهدف تداولها ،و يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم أنواعه و أكثرها كفاءة للحفاظ على الاستمرارية و هو ما سنتطرق له في المبحث الثاني من هدا الفصل.

خلاصة الفصل الأول:

لقد اجتمع الكثير من الخبراء والمهتمين بقضايا العولمة ومختلف التحولات التي أصبحت تميز الساحة الاقتصادية العالمية، وأن من بين المؤشرات التي تبرر حقيقة بديلة بروز البوادر الأولى للعولمة الاقتصادية مؤشر الاستثمار الأجنبي لاسيما المباشر منه و تسارع الدول التي كانت تبدي مواقف معادية له لتشجيعه و تجسيد الباب المفتوح أمامه، و من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل يمكن القول أو اعتبار الاستثمار بأنه رهان تقوم به المؤسسة مقابل نتائج مهما كانت و مهما اختلفت المفاهيم التي ينظر منها إلى الاستثمار فيعرف بأنه تضاعف الموجودات من الطاقة المتاحة و الموارد الأخرى سواء كانت مادية أو بشرية. و هي أموال ذات طبيعة دائمة يحصل عليها المشروع بغرض تحقيق الأرباح و ذلك عن طريق استعمالها بحيث تعتبر الاستثمارات من الاستخدامات طويلة المدى لذا تمويلها يتم بقروض طويلة أو متوسطة الأجل.

كما يمكن الإقرار كذلك بان الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح بلا شك احد أهم الموارد التمويلية لاقتصاديات جل دول العالم لاسيما التي تصبو إلى تحقيق دفع فعلي لعجلة التنمية فيها و الانخراط في مسيرة التقدم الاقتصادي و احتلال المراكز الأولى اقتصاديا على الصعيد العالمي.

إضافة إلى ذلك اعتباره مقياس للنمو من خلال الأثر المترتب عليه وجب على الدول المضيفة و الراغبة في جلب اكبر قدر ممكن من التدفق العالمي لهذا النوع من الاستثمار توفير جملة من الأساسيات التي تؤهلها لذلك ،الأمر الذي ألزم الجزائر كمثيلاتها من باقي الدول بإحداث إصلاحات اقتصادية تعد شاملة تتماشى و معطيات الوضع الراهن و تهيء مناخها و بيئتها الاستثمارية لاستقطابه ففي ما تتمثل أهم الاستراتيجيات الاستثمارية المنتهجة من قبل الجزائر كدولة مضيفة في إطار سعيها لتحقيق التنويع الاقتصادي و التخلي عن اعتماد المحروقات كمصدر وحيد؟

مقدمة الفصل:

أدت التحولات التي شهدتها الساحة الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينات، المتمحورة في تكريس بوادر العولمة الاقتصادية، والزيادة السريعة و المتزايدة للتجارة الدولية ولحجم التبادلات المالية الدولية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحى من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي تسابق الدول النامية على استقطابه ،وحرصت حكوماتها على بذل المزيد من الجهود لتحسين مناخ العمل الاستثماري فيها، وكذلك من اجل إحداث تغيرات أساسية في مصادر النمو، وتنويع النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للبلد ، و ترقية معارف و مهارات الاستخدامات الالكترونية، وزيادة فرص العمل، إلى جانب اعتماده كوسيلة تمويلية خارجية بديلة و محمودة العواقب لاقتصادياتها مقارنة بتلك الوسيلة التقليدية "القروض الخارجية" التي كانت عواقبها وخيمة و أثارها سلبية على اقتصادها، والاستجابة لشروط و متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

بالرغم من كل الأسباب التي أدت إلى البحث عن الشريك الأجنبي إلا أن هناك جدل قائم بين مؤيد و معارض للاستثمار الأجنبي لما ينجر عنه من خوصصة للمؤسسات العمومية، فالجزائر كبلد نامي عرف عدة تقلبات و اضطرابات اقتصادي حادة ترجع إلى ظروف داخلية و خارجية أبرزها المديونية التي تعتبر من أهم مشاكل التبعية ،الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى البحث عن حلول قد تكون ايجابية و سلبية في نفس الوقت و كانت أول مرحلة انتقالية من النظام المركزي لاقتصادها إلى اقتصاد السوق ،و تماشيا مع هذه التحولات الكبرى تبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج معدلة بذلك منظومتها القانونية السابقة بما يتلاءم و الوضع الراهن واهم ما شمله التعديل كان القوانين المتعلقة بالاستثمار فكان المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الااستثمارات أول قانون استثمار فيها و الذي عقبته عدة تعديلات و إصلاحات اقتصادية كانت بإيعاز من المنظمات الدولية قصد الانتقال إلى اقتصاد السوق مما أدى إلى تشكيل قاعدة قانونية تضمنت الكثير من الحوافز و التسهيلات المشجعة للاستثمار وصولا إلى أخر التعديلات المتمثلة في قانوني الاستثمار 2016/2015 و الذي تعلق الدولة الجزائرية أملا كثيرة من حيث الظفر بحصة اكبر من التدفق الدولي للاستثمار نتيجة لما تزخر به من مؤهلات تمكنها من احتلال المراتب الأولى اقتصاديا في عديد المجالات، ومن أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

-المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر.

-المبحث الثاني: دراسة و تقييم المناخ الاستثماري الجزائري في ظل التعديلات المنتهجة

المبحث الأول: منـاخ الاستثمار في الجزائر .

تمهيد:

إثر أزمة 1986 و المرتبطة بانخفاض أسعار البترول أين وصل إلى نصف سعره ، وجدت الجزائر نفسها في أزمة مالية أدت إلى عجزها عن تمويل الاقتصاد المحلي نتيجة لما خلفته الأزمة من تأثير سلبي على الميزان التجاري و عجز ميزان مدفوعاتها و بالتالي عجز خزينتها العمومية، و تثاقلت حصيلة الديون و ارتفعت خدماتها وعليه كان لزاما على الجزائر تدارك أوضاعها الاقتصادية و التقليل من حدة الأزمة و تخفيف أثرها فلم يكن أمامها إلا إتباع سياسة الإصلاحات الاقتصادية و المتمثلة في إعادة هيكلة و استقلال المؤسسات العمومية و اعتماد اقتصاد السوق كنهج جديد و توجه مختلف لاقتصادها الأمر الذي ألزمها اللجوء إلى الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي)،للحصول على التمويل اللازم حيث أسفرت المفاوضات مع هذه الأخيرة اشتراطها لجملة من التعديلات و الإصلاحات الاقتصادية و القانونية.

ومن هذا المنطلق تعد مرحلة التسعينات مرحلة جد مهمة في الاقتصاد الجزائري حيث شكلت تحولا جوهريا في الاقتصاد الوطني بعد انتهاج الدولة لاقتصاد السوق سعيا إلى تغيير نظرة المجتمع الدولي للوضع الاقتصادي عموما والمناخ الاستثماري خصوصا وذلك بإصدار عدة قوانين ومراسيم لتشجيع الاستثمار يمكن أن نبرز أهمها في ما يلي:

المطلب الأول: مرحلة التسعينات:

ولعل ما يميز هذه المرحلة كونها بداية الإصلاحات الفعلية في المجال الاقتصادي للدولة ككل وذلك من خلال إصدارها لعدة قوانين و مراسيم تشريعية تؤكد تغير النظرة الاقتصادية فيها و كان أهمها:

1:قانون النقد و القرض[1]: يعتبر القانون رقم 10/90 و الصادر في 14 /04/ 1990 و المتعلق نصه بالنقد و القرض من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات ،فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر كما اسند لمجلس النقد و القرض مهمة إصدار القرارات المطابقة للمشاريع الاستثمارية المقدمة ،و منه فان قانون النقد و القرض ليس قانونا خاصا بالاستثمار في الأصل و إنما له علاقة به من حيث كونه المنظم للسوق المالي و سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال.

أول ما جاء به قانون النقد و القرض في مجال الاستثمار الأجنبي هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب و المستثمرين المحليين بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المقيم و غير المقيم،حيث يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطاتها الاقتصادية الغير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب قانوني و بذلك فانه يمكن للمستثمرين غير المقيمين إن يؤسسوا شركات يملكونها بصفة

1الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية البديمقراطية الشعبية العدد 16 المؤرخة في 18 افريل 1990(ملغى) ،القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14افريل 1990، المتعلق بالنقدوالقرض.

كلية و بدون مشاركة أو مساهمة من المؤسسات الجزائرية ،كما إن هذا القانون و في مادته 183 شجع على إقامة علاقات استثمارية بين المتعاملين الوطنيين و الأجانب رغبة في خلق مناصب شغل جديدة أو لجلب التكنولوجيا،و في مادته الموالية 184 حدد ضمانات تخص نقل و تحويل رؤوس الأموال و المداخيل و الفوائد المحققة للمستثمرين الأجانب،إما بالنسبة للمقيمين في الوطن فيحق لهم تحويل أموالهم للخارج من اجل ضمان تمويل أنشطتهم التكميلية في الخارج و المتعلقة بأعمالهم داخل الجزائر[1].

2: المرسوم التشريعي رقم :93/12المؤرخ في: 5 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار :

مع مطلع التسعينات أظهرت الجزائر توجهها نحو اقتصاد السوق، وتفتحها على الاستثمار الأجنبي وعيا منها بأهميته في تنشيط الاقتصاد الوطني لاسيما بعد التحسن الملحوظ الذي عرفته أسعار البترول مطلع هذه العشرية، لذلك صدر في أكتوبر 1993[2] المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار والذي جاء لتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد السواء.

وقد جاء هذا المرسوم التشريعي بعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد و القرض ،و هو ما يؤكد الإرادة الواضحة و الجادة للدولة ، من أجل ترقية الاستثمارات، و كذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي و لقد حدد هذا المرسوم مجال تطبيق مبدأ حرية الاستثمارات الأجنبية، بحيث بين المجالات المفتوحة لها و التي يطبق فيها مبدأ الحرية بدون أية قيود،و لكن في المقابل أورد استثناءات مقيدة لها بحيث منعها في بعض الحالات و ابقي على نظام الترخيص في بعض الأنشطة الأخرى،ليكون بذلك قد احدث العديد من التغييرات التي ترتكز في ما يلي:

1- المعاملة المماثلة لكل المستثمرين.

2- إعفاء القطاع الخاص الوطني والأجنبي من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة.

3-منح العديد من الحوافز و الامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع و تطوير الاستثمار[3].

فبالرجوع إلى المادة 01:" يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الخاصة بإنتاج السلع والخدمات".و حددت المادة 03 منه أشكال الاستثمارات المعنية[4]إضافة إلى جملة استثناءات مترتبة عنه.و إقرار مبدأ حرية الاستثمار لاسيما الأجنبية [5].

1منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 95.

2المرسوم التشريعي رقم: 93-12 المؤرخ في: 5 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية عدد 64، الصادرة بتاريخ: 10 أكتوبر 1993

3كمال عليوش قربوع،قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الأولى،الجزائر،1999 ،ص 11.

4الاستثمارات المنشئة، هي التي يترتب عنها إنشاء مؤسسة أو تأمين شركة في الجزائر، المستثمر له الخيار في إتباع أي نوع من الشركات المقررة في القانون التجاري أموال أو أشخاص. – المنمية للقدرات: هي التي تساهم في رفع الإنتاج وتحسين نوعيته. – المتعلقة بإعادة الهيكلة فيقصد بها خوصصة المؤسسات العمومية.

– المعيدة للتأهيل: يراد بها عمليات الاستثمار من خلال المساهمة بحصص نقدية أو عينية تساعد على تطهير المؤسسة أو إعادة تشغيلها.

5-لمادة 03 المرسوم التشريعي 93-12: " تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة".

إضافة إلى تحديد الأنشطة الخاضعة لنظام الترخيص المسبق[1].

كما حدد كذلك مجالات اقتصادية ممنوعة على المستثمر الأجنبي[2]، (ولمعرفة هذه النشاطات الاقتصادية المخصصة صراحة للدولة يجب الرجوع إلى أحكام الدستور).

وقد جاء هذا الإجراء في المادة 03 من مرسوم 93-12 على أنه: "تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة...".3هذه الأخيرة التي أقرتها المادة 08 فقرة 2 من المرسوم في شكل شباك وحيد يظم جميع الإدارات أو الهيئات المعنية بالاستثمار في مكان واحد[4].و حدد مهامها الأساسية في تجسيد سياسة الدولة في مجال الاستثمارات[5].

و لقد ذهب مرسوم 93-12 إلى أبعد الحدود، بحيث كرس عدة مبادئ وإجراءات لطمأنة المستثمرين الأجانب بنصه على عدة ضمانات أهمها:

* ضمان بقاء المستثمر[6].

*كما حدد إجراءات الملكية و نظام نزعها 7.

* ضمان تحويل الأرباح حسب نص المادة 12 منه.

* ضمان التعويض في حالة الاستيلاء

* الضمانات ضد المخاطر التشريعية والقضائية

بالإضافة إلى ذلك اقر المشرع إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب نزاع متعلق بالاستثمار[8].كما حدد جملة من التحفيزات الجبائية :التي ترتكز مجملها في التحفيزات الخاصة ب[9]:المناطق الخاصة[10]و المناطق الحرة[11]

1 انظر المرسوم التنفيذي رقم: 97-320 المؤرخ في: 24 أوت 1997 الذي يحدد الكيفيات التطبيقية للمادة 43 من المرسوم التشريعي 93-12

2انظر المادة 2 من المرسوم 93-12.

3انظر المادة الرابعة من المرسوم التشريعي: 93-12 السابق.

4انظر المرسوم التنفيذي رقم: 94-319 المؤرخ في: 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية رقم: 67 مؤرخة في: 19 أكتوبر 1994 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم: 95-249 في 25 أوت جريدة رسمية رقم 47 مؤرخة في: 30أوت 1995.

5المادة 08 من مرسوم 93-12: "مساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثمارهم لا سيما المتعلقة بالأنشطة المقننة وبالسهر على احترام الآجال".

6يوسفي أمال: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التشريعات الحالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1999/1998، ص 91

7انظر القانون رقم: 91-11 المؤرخ في: 27 أفريل 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، الجريدة الرسمية رقم: 21 مؤرخة في: 08 ماي 1991

8انظر المادة 41 من المرسوم 93-12

9انظر المواد: 16،17، 18من مرسوم: 93-12

10انظر المواد: 20، 21، 22، 23، 24 من المرسوم 93-12

– انظر المرسوم التنفيذي رقم: 94-321 مؤرخ في: 17/أكتوبر/1994 يحدد شروط التعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها، الجريدة الرسمية رقم: 67 مؤرخة في: 19 أكتوبر 1994، ص 21.

11انظر المرسوم التنفيذي رقم: 94-320 المؤرخ في: 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة، جريدة رسمية 67.

– أنظر كذلك المرسوم التنفيذي رقم: 97-106 مؤرخ في 05 أفريل سنة 1997 يتضمن إنشاء المنطقة الحرة ببلارة جيجل، الجريدة الرسمية رقم: 20 مؤرخة في: 1997/04/06، ص 17، صدر فيما بعد القانون 03-11 المؤرخ في: 2003/10/25 يتضمن الموافقة على الأمر: 03-02 الصادر في: 2003/07/19 المتعلق بالمناطق الحرة، الجريدة الرسمية عدد 64، وقد ألغى هذا القانون فيما بعد بموجب القانون 06-10 المؤرخ في: 2006/07/29.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد التسعينات :

تميزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي و الأمني و تحسن الاوضاع الاقتصادية، مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع بإصدار حزمة كبيرة من القوانين و المراسيم و الاوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات و قد مست كل القطاعات بدون استثناء،ومن التشريعات التي عالجت موضوع الاستثمار ما يلي:

1- الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت المتعلق بتطوير الاستثمار: و قد جاء هذا الأمر من اجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر ،و ذلك بعد النتائج السلبية التي خلفها المرسوم التشريعي رقم 93/12 حيث أوضحت التجربة بعض النقائص و القصور فيه،طالما لم يحقق ما كان مرجوا منه ،رغم جملة الضمانات والحوافز التي قدمت فيه .لذلك جاء المر 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار في صبغة و صيغة جديدتين ليعزز الحوافز و يشجع على إقامة و جلب المزيد من الاستثمارات و يتفادى بالتأكيد ما وقع ف بالمرسوم السابق من عجز و إخفاق،و من بين أهم ما جاء فيه جملة المبادئ الأساسية و التي نلخصها كما يلي:

1- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار و إلغاء أي نوع من التصريح المسبق.

2- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق و الواجبات.

3- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين.

و يمكن الإشارة هنا إلى قانون المالية لسنة1996 ،إضافة إلى نص المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة لنفس السنة ،و كذا المادة 309 من قانون الضرائب ،و التي تضمنت في مجملها عدة مزايا للمستثمرين المنتجين و الذين يصدرون سلعا و خدمات إلى الأسواق الخارجية،نذكر منها:

- إعفاء الشركات القائمة بعمليات بيع السلع و الخدمات للتصدير من دفع الضرائب المفروضة على أرباحها المحققة بصورة مؤقتة و لمدة 5 سنوات.

- إعفاء الشركات من أداء الدفع الجزافي بصفة مؤقتة لمدة 5 سنوات.

-إمكانية استفادة المصدر من تخفيضات بنسبة تقدر نحو 50% تمنحها الشركات الوطنية للملاحة البحرية و الجوية و تلك التي تمنحها الموانئ في مجال نقل البضائع[1].

2:الأمر 01/04 و الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 التعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها: إذ يتكون هذا الأمر من 43 مادة موزعة على إحدى عشر فصلا،تتناول تعريف المؤسسات العمومية

[1]لمزيد من التفصيل انظر الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت لسنة 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم: 47 مؤرخة في: 22 أوت 2001، ص 04.
والمادة 14 من أمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.
- المادة 11 من القانون رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار.

الاقتصادية و شكل رأسمالها الاجتماعي و كيف يتم الاقتناء و التنازل عنها و التركيبة العامة و التكوين المتعلق بتشكيل مجلس الادراة و إبرام الاتفاقيات و غيرها من الأحكام و القواعد التي تنظم هذه المؤسسات ،و تتناول كذلك الأحكام المتعلقة بالخوصصة المدرجة في نصوص المواد من 13 إلى 19 و كذلك الإجراءات و الأسس المتعلقة بتنفيذ عملية الخوصصة و المنصوص عليها في تفصيل المواد من 20 إلى 25 ،و كيفيات القيام بها و كل الإجراءات المتعلقة بالعمال الإجراء العاملين فيها ،و كذا مراقبة عمليات الخوصصة و شروطها العامة المطبقة على نقل الملكية و غيرها و يضاف إليها الأمر القانوني رقم 01/17 المؤرخ في 21 أكتوبر 2001 و الذي ينضم المؤسسات العمومية الاقتصادية و يحدد وتيرة سيرها و كل الأحكام المتعلقة بخوصصتها.

3:المرسوم التنفيذي رقم 02/373 الصادر في نوفمبر 2002 و المتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغرض توفير الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4:الأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض :حيث تم فيه إلغاء القانون 90/10 السابق و المتعلق بالنقد و القرض و تعويضه بالأمر 03/11 الذي يسمح بإعادة النظر في تنظيم و سير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض و كذا عملية مراقبة البنوك و المؤسسات المالية وصولا إلى تحديد قواعد الصرف و حركات رؤوس الأموال.

5:المرسومين التنفيذيين رقم 356/03 و رقم 357/03 المؤرخين في 29 أكتوبر 2006 و المتضمنين صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تحديد تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار.

6:المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 المتمم للقائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي 08/07 القرار الوزاري المشترك الصادر في 25 جويلية 2008 المتعلق بمعاينة الدخول للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر 03/11 .

7:القرار الصادر عن وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات المؤرخ في 18 مارس 2009 المحدد لمكونات ملف التصريح الاستثماري.

8: قانون المالية التكميلي: والذي يخص الاستثمارات العمومية في إطار البرنامج الخماسي الثاني.2014/2010.

– إضافة إلى الأمر 12/11 المؤرخ في يوليو 2011.[1] .

– قانون 11-16 المؤرخ في 2011/12/28 و المتضمن لقانون المالية 2012 الصادر في الجريدة الرسمية ر:72 بتاريخ 2011/12/29 و المتعلق بإلزامية خضوع المستثمرين الأجانب إلى قاعدة 49%-51 %

[1]الأمر11/12 المؤرخ في 18يوليو2011، يضمن قانون المالية التكميلي .2011.

المطلب الثالث: قانوني الاستثمار 2016/2015:

1- قانون الاستثمار لسنة 2015 و الصادر بتاريخ:2014/12/31 و الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية العدد 78.

تضمن قانون المالية لسنة 2015 تعديلات على الأمر رقم 01-03الموافق ل 20 أوت 2001 ، المعدل و المتمم، و المتعلق بتطوير الاستثمار و المدرج فيه تدابير دعم جديدة والمشجعة للأنشطة الإنتاجية في بعض الأنشطة الاقتصادية و تخفيف ضرائب المؤسسات:

- إدراج الإعفاء من حقوق التسجيل بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية الخاضع للنظام العام[1].

- اللامركزية على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2].

- الإعفاءات المؤقتة للاستثمارات الصناعية و لمدة خمس (5) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني و منح تخفيض قدره 3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

-كما تستفيد الاستثمارات في مجال البحث والتطوير من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية، من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي[3]

و تمدد إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2019، تطبيق النسبة المنخفضة للحقوق الجمركية على عمليات اقتناء التجهيزات والتأثيثات غير المنتجة محليا حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرنة والتأهيل تطبيقا لمخطط " جودة السياحة الجزائرية"، قائمة التجهيزات والتأثيثات و التي حددها القرار الوزاري المشترك ل 2 مارس 2014 .[4]

-إضافة إلى جملة من التدابير الجمركية.[5]

يوحد معدل الضريبة على أرباح الشركات لكل النشاطات و ذلك بإرجاعه إلى نسبة واحدة وهي 23٪ و كذا تحديد النشاطات و المؤسسات الخاضعة للضريبة الجزافية.[6]

2- قانون الاستثمار 2016:الصادر في 2015/12/31:تحت رقم 15-18 العدد 72 للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية:

ليشهد العام 2016 صدور قانون جديد للاستثمار لمزيد من التحفيز و الجلب الاستثماري سواء بدعم و تشجيع المحلي منه أو زيادة جذب الاستثمار الأجنبي والذي يتضمن نصه ثلاثة مستويات من الامتيازات:

---

[1] المادة 74 من قانون المالية لسنة 2015 المعدل للمادة 9 من الأمر رقم 01-03 المذكور أعلاه

[2] المادة 97 من قانون المالية لسنة 2015 المعدل للمادة 9 من الأمر رقم 01-03 المذكور أعلاه

[3] المادة 75،76 من قانون المالية لسنة 2015.

[4] المادة 78 من قانون المالية لسنة 2015.

[5] المادة 59 من قانون المالية لسنة 2015.

[6] المادة 12،13 من قانون المالية لسنة 2015.

* امتيازات مشتركة بالنسبة لكل الاستثمارات المؤهلة.

* امتيازات إضافية، ممنوحة للاستثمارات، في قطاعات الصناعة و الزراعة و السياحة.

* امتيازات استثنائية، للمشاريع ذات الفائدة للاقتصاد الوطني.

الامتيازات المشتركة:

– فيما يخص مرحلة إنجاز المشروع: والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع

أ – الإعفاء من الحقوق الجمركية، بالنسبة للسلع، والخدمات المستوردة.

ب – الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، بالنسبة للسلع و الخدمات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع[1].

ت – الإعفاء من حقوق نقل الملكية، والإشهار العقاري، بالنسبة لكل العقارات، التي يتم اقتنائها في إطار إنجاز المشروع .

ث – الإعفاء من حقوق التسجيل، والإشهار العقاري، وكذا التخليص المتعلق بالتنازلات العقارية، المبنية والغير مبنية، الموجهة لإنجاز مشروع الاستثمار.

ج – تخفيض 90 بالمائة، من سعر الإيجار السنوي للأرض، المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة، خلال فترة إنجاز المشروع .

ح – إعفاء كل العقارات، التي تم اقتناؤها في إطار إنجاز المشروع، ولمدة عشر سنوات، من كل الرسوم على الملكية العقارية.

خ – الإعفاء من حقوق التسجيل، المتعلقة بمحاضر تأسيس المؤسسة،والرفع من رأس مالها

2– فيما يخص مرحلة الاستغلال، و لمدة 3 سنوات بعد محضر بداية الاستغلال، محرر من قبل المصالح الجبائية:

أ– الإعفاء من الضريبة على أرباح المؤسسات

ب– الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني

ت – تخفيض 50 بالمائة، من سعر الإيجار السنوي للأرض المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة خلال فترة الاستغلال[2].

الامتيازات الإضافية والاستثنائية:

تتعلق الامتيازات الإضافية، والاستثنائية خصوصا، بإطالة مدة الامتيازات المشتركة.

[1] المادة 12 و13 و16-17-18 من قانون الاستثمار 2016

[2] المادة 19 من نفس القانون السالف الذكر.

أ- 5 سنوات عوض 3 سنوات، بالنسبة للامتيازات الإضافية، والتي قد تصل إلى 10 سنوات إذا كانت الامتيازات استثنائية[1].

الامتيازات الخاصة:

من جهة أخرى، يتضمن المشروع امتيازات خاصة، موجهة خصوصا للاستثمارات بمناطق الجنوب، والهضاب العليا، وكذا المناطق، التي تستلزم دعم خاص من الدولة.

1/ فيما يخص مرحلة إنجاز المشروع:

أ - تكفل الدولة الجزئي أو الكلي، بتكاليف أشغال بناء المشروع، بعد تقييم من الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات.

ب- التخفيض من سعر الإيجار، السنوي للأرض المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة:

بالدينار الرمزي، للمتر الربع لمدة 10 سنوات، و50 بالمائة، من سعر الإيجار بعد هذه المدة بالنسبة للاستثمارات المتواجدة بالهضاب العليا،وكذا المناطق، التي تستلزم دعم خاص من الدولة الدينار الرمزي،للمتر المربع لمدة 15 سنة، بالنسبة للاستثمارات بمناطق الجنوب .

2/ فيما يخص مرحلة الإستغلال:

- نفس الإمتيازات المذكورة أعلاه لمدة 10 سنوات

إضافة إلى نزع حق الشفعة، و التخلي عن قاعدة 51 /49 بالمائة، المطبقة على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، من نص قانون الاستثمار الذي تم المصادقة علية الأحد من قبل مجلس الأمة.

ويوضح، عرض الأسباب لنص القانون، بأن حق الشفعة، فقد دوره كأداة لمراقبة دخول الأجانب إلى الاقتصاد الوطني، وهذا منذ إلغاء إجراء المراجعة القبلية من طرف المجلس الوطني للاستثمار .

لهذا تم اقتراح، الاكتفاء بالنسبة لخفض قيمة المعاملات نقدا بحق الشفعة، المؤسس في إطار قانون الإجراءات الجبائية، مع التحفظ على توسيعه إلى الأسهم أو الحصص الإجتماعية، حسب معدي نص القانون الذين يشيرون إلى أنه تم إدراج إجراء في هذا الخصوص في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 .

إضافة إلى أن حق الشفعة، لم يعد له مكان في قانون الإستثمار الذي ينص في مادته الـ30 ، على إخضاع جميع عمليات، نقل الأسهم أو الحصص الاجتماعية وكذا ممتلكات من طرف أو لصالح أجانب لترخيص، من طرف الوزارة المكلفة بالاستثمار.

[1] المادة 17-18 من القانون 2016

ويأتي إجراء مراقبة التحويلات، هذا المستعمل في أغلب القوانين المتعلقة بالاستثمار، لتعويض قانون الشفعة الذي يبقى إجراء ذا طابع لا يتناسب مع العمليات الصغيرة، وأيضا خارجة عن القانون العام، حسب توضيحات عرض الأسباب. وحسب المادة 31 ، فإن التنازلات في حدود ال10 بالمئة، أو أكثر من الأسهم والحصص الاجتماعية للشركات الأجنبية التي تملك مساهمات في مؤسسة جزائرية، التي تعتبر تنازلات غير مباشرة يجب أن تمر عبر مجلس مساهمات الدولة.

كما جاء في نص هذا القانون العديد من الإجراءات الخاصة و المتعلقة بالاستثمارات الوطنية.

الخلاصة:

و خلاصة القول أن جملة القوانين المستحدثة و على الرغم من كمها الهائل إلا أنها في مجملها تحمل نفس الأهداف و تتشابه شكليا من حيث التطبيق الأمر الذي شكلا قلقا لدى المستثمرين الأجانب من حيث عدم استقرار القاعدة التشريعية المنظمة للاستثمار في الجزائر .

إلا أن الجدير بالذكر أن ما يحمله القانون الخاص بالاستثمار لسنة 2016 من تحفيزات استثمارية تشكل مخاطرة حقيقة للاقتصاد الوطني لاسيما إمكانية التخلي عن القاعدة49%-51% ما إن تعلق الأمر بالاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الأمر الذي تخلله أيضا التخلي عن حق الشفعة الذي اقره القانون الأخير.

كل ما سبق كان في إطار تحفيز الاستثمار و الدفع بعجلة النمو نحو تحقيق قدر اكبر من الاستثمار الوارد إلى المنطقة باستغلال ما تملكه الدولة من مؤهلات و مميزات لمناخها الاستثماري و هو ما سوف نتطرق إليه في المبحث الثاني من هذا الفصل .

المبحث الثاني :دراسة و تقييم المناخ الاستثماري الجزائري في ظل التعديلات المنتهجة:

تمهيـــــد:

يتطلب من الجزائر توفير مناخ استثماري ملائم ووضع إطار تنظيمي و اقتصادي للاستثمار والعمل على تسهيل الخطوات و الإجراءات الخاصة بمشروعات الاستثمار من أجل تحقيق تنمية دائمة و مستمرة للاقتصاد الوطني.

ماهية مناخ الاستثمار :

يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية و التي تشكل أهم مؤشرات قياس نجا عته كونها المؤثر الأهم في ثقة المستثمرين الأجانب الباحثين دوما على الدولة التي يسودها أنسب مناخ استثماري و التي تعمل باستمرار على تحسين أداء مشروعاتها الاستثمارية وعرضها بصورة جذاب، و كذا رفع كفاءتها و تنافسيتها من خلال جملة ما تملكه من مقومات تشريعية تحفيزية و إدارية تنظيمية.

تعريف المناخ الاستثماري:

يعرف المناخ الاستثماري لدولة ما بأنه مجمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح الاستثمار فيها، وعليه فان العوامل المكونة للمناخ الاستثماري والتي تؤدي محصلة تفاعلها إلى تشكيل أوضاع جيدة تؤدي إلى جذب أو طرد الاستثمار.

كما يقصد بمناخ الاستثمار: "مجمل الأوضاع المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، كالوضع السياسي للدول وما يتسم به من استقرار، تنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، إضافة إلى كل ما تملكه من مميزات خاصة[1].

المطلب الأول: المناخ الاستثماري في الجزائر:

ويقسم المناخ الاستثماري في الجزائر إلى ثلاث عناصر أساسية:

الفرع الأول: الأداء الاقتصادي:

إن النتائج الإيجابية للاقتصاد الجزائري تحققت نتيجة الإصلاح الشامل الذي ساعد على وقف التدهور الاقتصادي، وبدل جميع المعطيات والمؤشرات وذلك بالعمل على:

تحقيق الانفتاح الاقتصادي و الاندماج و محاولة مسايرة الركب الاقتصادي بصيغه الجديدة.

[1] مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الأول عام 1998، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك خلال الفترة 23-1998/11/25 حول " مناخ الاستثمار في الدول العربية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة" اربد ، الاردن، ص 4.

خفض معدل التضخم الذي اضعف اقتصادها لفترات طويلة وعلى الرغم من تفاوت نسبه و تدنيها في فترات مختلفة و الذي تراوح بين 3.9 و 2.9 %خلال الفترة 2014/2010 ليصل إلى 4.8 %في 2015 و يتراجع بشكل طفيف إلى 4.7 % للعام 2016.

استقرار سعر صرف الدينار والتخلص من التقلبات الصعبة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(2–1)تطور أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة 2016/2000

2016	2015	2014	2013	2012	2010	2008	2004	2003	2002	2000
98	79	80.56	79.38	77.55	74.4	66.82	72.06	77.33	79.68	75.31

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات دراسة الأزمة المالية

و من خلال الجدول أعلاه و على الرغم من انخفاض سعر صرف الدينار إلا إن استقرار الانخفاض يمثل بشكل ما استقرارا نظرا لمخلفات أحداث 2001/09/11 و على الرغم من كذلك من انعكاسات الأزمة المالية 2008 أين شهد انخفاضا محسوسا من 66.82%الى 74.4% سنة 2010ليستمر في الانخفاض حتى العام 2016

زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال استغلال الطاقات المتوفرة والبديلة والخروج من دائرة المحروقات كمصدر شبه وحيد لدعم النمو لينتقل من 2.1-%سنة 93 إلى 4% سنة 96 مشكلا بذلك أعلى معدلا له خلال تلك الفترة وشكل العام 1998 قفزة حقيقة لمعدل النمو أين تعدى 5 % بقليل متراجعا إلى 4.7% خلال 2002 ومستقرا بين 3 و 3.6 % حتى نهاية العام 2016.

استعادة قوة ميزان

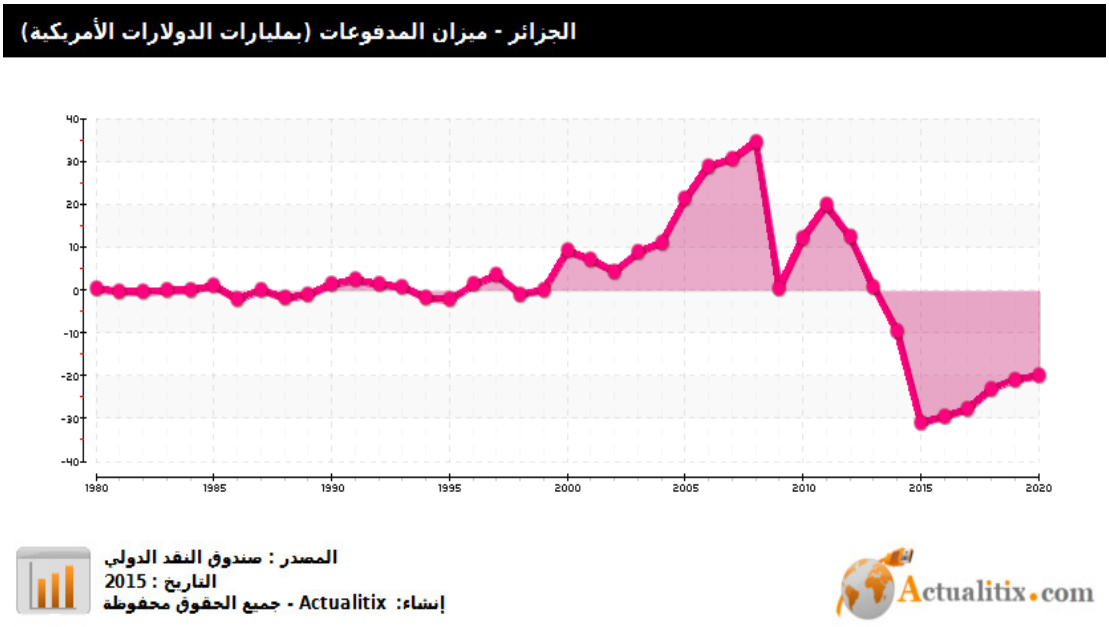

المدفوعات وتدعيم وتقوية تعاملاتها الخارجية كما هو مبين في التمثيل البياني التالي:

فمن خلال التمثيل البياني لمعطيات ميزان المدفوعات نلاحظ انه سجل أعلى ارتفاعا له خلال العام 2008 بما مقدراه 34.45 مليار دولار في حين كانت الأسوأ على الإطلاق عام 2015 بانخفاض كبير -30.96 مليون دولار .

التحكم في التوسع النقدي ومحاولة الحد من الإصدارات الغير منتجة وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الاقتصاديين الجزائريين إلى حد المناداة بإصدار عملة تداول جديد تعوض الدينار تمسى بالدينار الجديد على حد تعبيرهم.

تحرير التجارة الخارجية في الاتجاهين (سواء المتعلقة بالتعاملات الوافدة إلى الجزائر أو الصادرة عنها مما يعطي حرية أكثر في التداول الأمر الذي يشكل دفعا حقيقيا للاندماج ضمن اقتصاد السوق دون التخلي عن أساسيات التعامل).

تحرير الأسعار فعلى الرغم من اعتمادها لنظام اقتصاد السوق إلا أن مشكلة التحكم في الأسعار وتسقيفها لا يزال قائما.

الفرع الثاني: التطورات التشريعية والإدارية:

أدخلت الجزائر إصلاحات وتعديلات مختلفة على تشريعاتها وأنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار فأصدرت قانونا خاص يضمن الكثير من التحفيزات والتشجيعات, وأوكلت التعاطي مع المستثمرين إلى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار, وأعادت النظر في أنظمتها الجبائية والجمركية, وفي تشريعاتها الاجتماعية المتعلقة باليد العاملة, كما تم إنجاز مشروع المنطقة الصناعية الحرة كما الإشارة لذلك في الفصل الأول لهذه الدراسة بتفصيل التشريعات.

الفرع الثالث: المؤهلات الخاصة:

تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدن المغرب العربي وعلى مقربة أوربا وتمثل مدخلا لإفريقيا وتملك ثروة من الموارد البشرية وطاقات نباتية بكفاءات عالية، كما تملك كذلك قاعدة صناعية كبرى تم بنائها خلال عقود عدة إذ تحتاج إلى استثمارات في هذا المجال لزيادة الإنتاج بهدف كفاية السوق المحلية والتصدير مع العلم أن المؤسسات الاقتصادية الجديدة أنشأت وفق مواصفات عالية في حين عمدت الصناعات القديمة إلى برنامج تأهيل مواكبة التطور، ومن جهة أخرى باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،

وعقد الشراكة الأورومتوسطية، وهذا الأمر سيوسع من آفاق التصدير ويفرض مجالات لنجاح المشاريع الاستثمارية بالإضافة لما تملكه من بترول وغاز ومعادن نفيسة ومتنوعة، بالإضافة للإنتاج الفلاحي المتنوع وثروة كبيرة من المواد الأولية بالإضافة إلى مؤهلات أخرى[1].

– حجم السوق: يبلغ سكان الجزائر أكثر من 40 مليون نسمة، وتعتمد بشكل كبير على المواد لاستهلاكية والمصنعة و المستوردة.

–السكك الحديدية:35 ألف كلم في حاجة لتأهيل.

–الموانئ: تملك الجزائر 11 ميناءا تقدم مختلف الخدمات. المطارات: هناك 51 مدرجا منها 30 مدرجا مفتوحا للملاحة 13 مطارا دوليا.

–المحيط التقني: نسبة المتعلمين من السكان 70%.[2]

106 جامعة 13مركز جامعي 20 مدرسة وطنية 10 مدارس عليا 11 مدرسة عليا للأساتذة إضافة إلى مركزين جامعيين تستوعب 1.5مليون طالب بتأطير بلغ عدد الدكاترة فيه 12 ألف دكتور[3]،بالإضافة إلى أكثر من 700000 متدرب من التكوين المهني سنويا، وكذا الاتصالات الحديثة و المعلوماتية و تطبيقاتها المختلفة و يمثل النشاط الزراعي 44% من الدخل القومي.

المطلب الثاني: التدفق الاستثماري الوارد للجزائر في ظل التطورات الحاصلة في البيئة الاستثمارية الجزائرية:

و يمكن التطرق إليها من خلال تقسيمها إلى فترات توضح كل منها اثر الاصلاحات الحاصلة في تلك الفترة و سوف نتطرق إليها كما يلي:

الفرع الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000/1990):

عرفت الجزائر منذ فترة الإصلاحات الاقتصادية الناتجة عن إصدار قانون النقد و القرض 10/90، وصدور المرسوم التشريعي رقم (12/93) بتاريخ1993/10/5 وما تضّمنه من حوافز وضمانات للمستثمرين الأجانب ما شجعهم على إقامة مشاريع استثمارية في ظل المناخ الاستثماري المتحسّن.و هو ما سيوضحه الجدول رقم (01) الخاص بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2000/1990)

الجدول رقم (2–2) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة (1990 – 2000).

مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000

[1] تقرير النظمة العالمية للتجارة و التنمية الفصل الثاني للمناخ الاقتصادي السداسي الأول سنة 2016.

[2] وزارة الصناعة و المناجم 2016

[3] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي 2016

القيمة	40	80	30	13	15	25	270	260	606.6	291.7	438

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي2010 .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عموما ظل منخفضا، إذ بلغ أقص قيمة له سنة 1998 بقيمة 606.6 ، على الرغم أن قيمته تزايدت من 40 مليار دولا سنة 1990 إلى 80 مليار دولار سنة 1991 ليبلغ أقصاه سنة 1998 ، ليبلغ أقصى تدني له بين العامين 1993و 1995 أين بلغ 13 مليون دولار كأدنى حد العام 1993 و 25 مليون دولار للعام 1955 و يعود ذلك إلى الاوضاع الأمنية العصيبة التي مرت بها الجزائر، ليأخذ في الارتفاع تدريجيا ابتداء من عام 1996 ليصل أقصاه نهاية العام 1998 ثم أنخفض ب168.6 مليار دولار سنة 2000 .

مما يدل أن الاصلاحات التي جاء بها قانون النقد و القرض لم تأتي ثمارها على الرغم من ارتفاع حصلية الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر خلال السنوات: 1996 /1998/1997 /2000/1999،وهو ما نوضحه في المنحنى التالي:

منحنى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2000

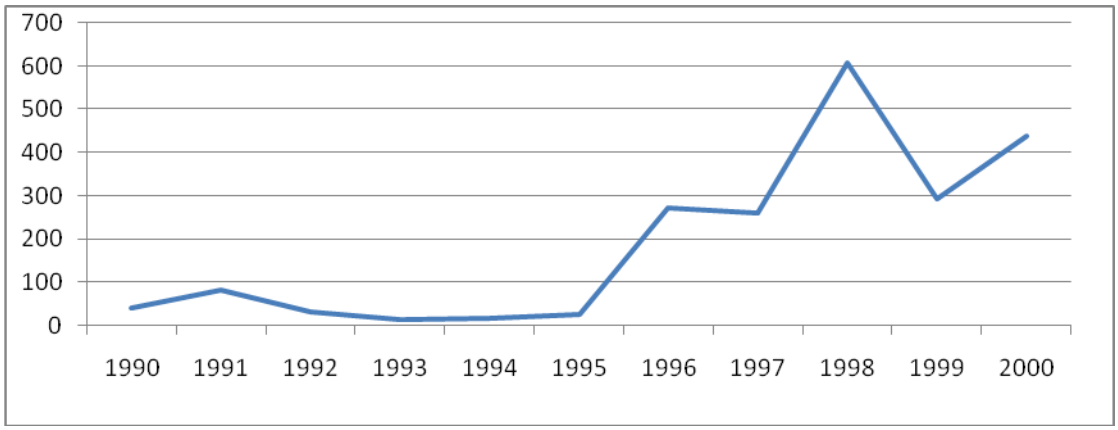

المصدر :من إعداد الطلبة باعتماد معطيات الجدول

إلا أن التذبذب المستمر يدل على ضعف السياسات المنتهجة ليس فقط في استقطاب استثمارات جديدة و إنما في الحفاظ حتى على الاستثمارات القائمة داخل البلد و لعل اغلب الاقتصاديين ارجعوا ذالك إلى تداعيات الأزمة التي ألمت بالجزائر خلال العشرية السوداء و التي اعتبرت احد أهم أسباب النفور الاقتصادي في الجزائر. وهو تماما ما يفسره الشكل التالي :

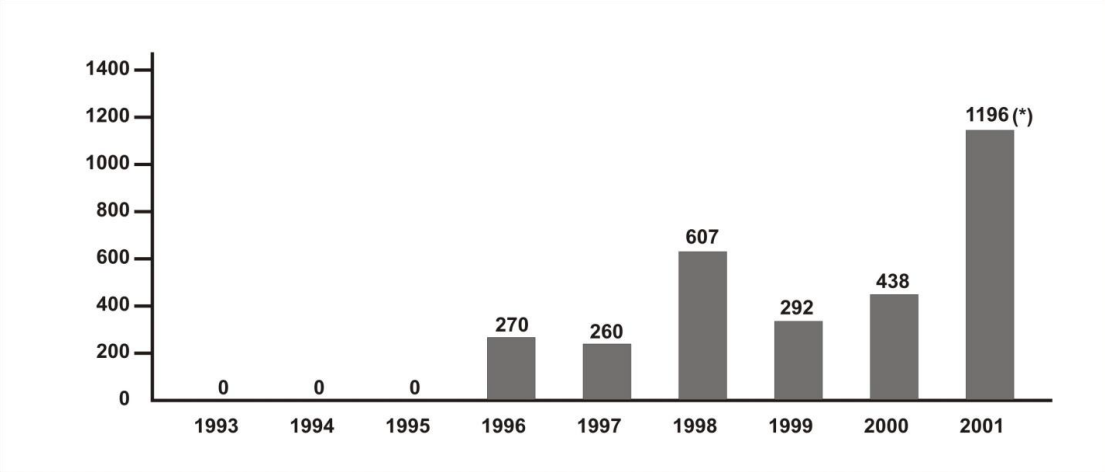

source :UNCTAD « WID.country profile, Algeria » ,November 2006, p4,

الفرع الثاني:تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000– 2010):

عرفت الجزائر تدفقات لرؤوس الأموال بشكل كبير ما يؤكد عملها باستمرار على تحسين مناخ الاستثمار لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، وأشارت التقارير أن مؤشرات أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسن مستمر أين كانت الجزائر عام 2001 ثالث وُجهة للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإفريقي بعد إفريقيا الجنوبية والمغرب وقبل أنغولا، ونيجيريا والسودان، مع العلم أن إفريقيا على المستوى العالمي ليست منطقة جذّابة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا، وتسجل نسبة استثمار هامشية تمثل 2% فقط. كما شهدت تسجيل دخول 42 دولة أجنبية وعربية مستثمرة خلال الفترة (2002- 2010)، وتصّدرت فرنسا القائمة كأهم مستثمر أجنبي خارج قطاع المحروقات بـ36 مشروع بمبلغ 9مليار دولار، مما سمح بخلق مناصب شغل بلغت 3393، ثم الصين في المرتبة الثانية بإجمالي 22 مشروع، واحتلت مصر المرتبة الأولى عربيا في حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية بـ14 مشروع تركزت في قطاع الاتصالات في شركة "أوراسكوم" التي تستثمر تحت اسم "DJEZZY"، وفي نشاط الإسمنت "ACC"، ثم الأردن كمستثمر ثاني باستثمارها لمبلغ 2 مليار دولار.

والجدول التالي يوضح نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة(2000- 2010):

الجدول رقم 2–3 تدفقات الاستثمارات الأجنبية للجزائر خلال 2000–2010:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التدفق	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662	2646	2761	2291

الوارد											

المصدر:مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، UNCTAD2011،ص :191.

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ نمو حجم الاستثمارات الأجنبية بشكل مستمر نتيجة اهتمام الجزائر بالاستثمارات الأجنبية بدءاً من عام 2001 أين سجل ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بلغ 1196 مليون دولار تزامناً وإصدار الأمر (03/01)وما تضمنّه من حوافز ضريبية،و كذلك التدفق المحقق عام 2002والمقدرب: 1065 مليون دولار من بيع رخصة الهاتف النقال لشركة "أوراسكوم المصرية،" وخوصصة شركة الصناعات الحديدية" بالحجار لشركة "إسبات الهندية،" وهذا الارتفاع ليس نابع من تحسن مناخها الاستثماري بدليل انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2003 إلى 634 مليون دولار،ثم ارتفع إلى 882 مليون دولار عام2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة "الوطنية للاتصالات الكويتية" وبالتالي فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة الأولى في معظمها كانت من قطاع الاتصالات،و هو ما يوضحه المنحنى التالي لتدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال هذه الفترة:

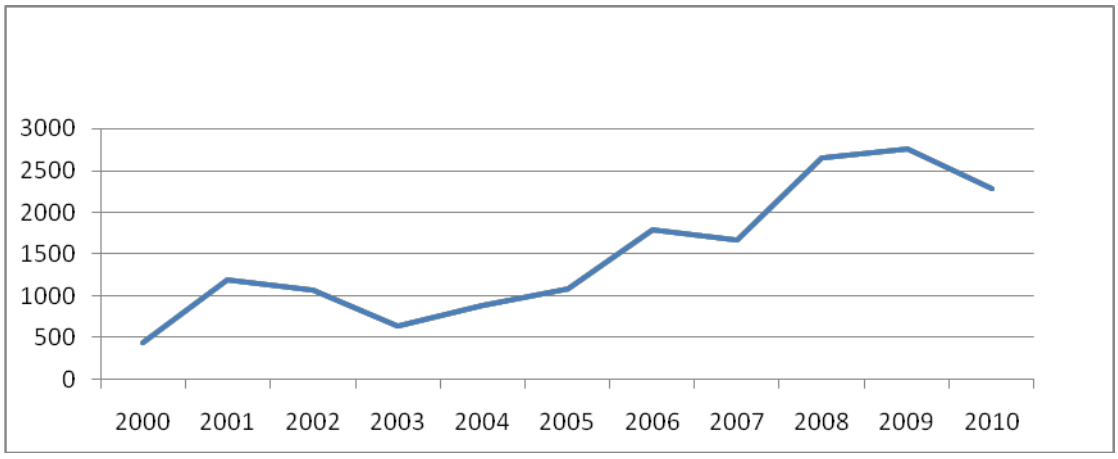

المصدر من إعداد الطلبة باعتماد معطيات الجدول

وفي عام 2006 ارتفع حجم الإستثمارات إلى 1795مليون دولار ثم تراجعت إلى 1662مليون دولار عام 2007 نتيجة الأزمة المالية العالمية، وبلغت ارتفاعا طفيفاً عام 2009 ثم انخفضت إلى 2291 مليون دولار عام 2010 بفعل التأثر المتأخر لتدفقات الإستثمار الدولية نحو الجزائر[1].

وإجمالاً بلغت حصة الجزائر من التدفقات الأجنبية نسبة 3.46% للفترة (2005- 2010)

[1]لوعيل بلال، "أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيّضر-بسكرة، (العدد04، ديسمبر2008)، ص:136.

و يمكن تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء ما سبق و ذلك من خلال دراسة عدّة مؤشرات تتلخص أهمهما في :

ا.حجم السوق: تعتبر الجزائر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي، حيث بلغ عدد السكان 32.5 مليون نسمة في جانفي 2005، وهذا ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز، فعلى سبيل المثال بلغت الواردات سنة 2005 ما يقارب 20.3 مليار دولار لكن في المقابل نجد أن نسبة النمو الديمغرافي بدأت بالانخفاض حيث وصلت إلى 1.63% سنة 2005 بعدما كانت من أعلى النسب عالميا بـ 3.4% وهذا بسبب تراجع معدل سن الزواج وانخفاض كبير في نسبة الإنجاب .

ب. بنية النقل :فبالنسبة لشبكة الطرقات والتي تعتبر من المؤشرات المهمة جدا نجد في الجزائر أن الطرقات السريعة جد ضعيفة ببعض المئات من الكيلومترات فقط في حين بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع، أما بالنسبة للسكة الحديدية فيبلغ طولها 4200 كلم، علما بأن جزء ضئيل منها مزود بالكهرباء، وفيما يخص النقل الجوي فيوجد 35 مطار، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، أما شبكة النقل الجوي الداخلية فهي جد متطورة. وتحتوى الجزائر على 40 ميناء، 11 فقط منها للصيد والتجارة والمحروقات وميناءين اثنين مختصين في المحروقات.

ج .بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية: بلغ الهاتف الثابت 2.2 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات والتجارة والمصالح والمؤسسات، أما فيما يخص الهاتف المحمول فقد تطور سريعا مع مشاركة 04 متعاملين وأكثر من 13.7 مليون مشترك لعام 2005.

د. التزويد بخدمات الكهرباء والغاز:بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96% وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية،كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التمويل المباشر بالغاز الطبيعي.

هـ . مؤشرات أخرى: لقد بلغت نسبة النمو لسنة 2005 حسب القطاعات: المحروقات 3.5%، الفلاحة 4% الصناعة 2.8% البناء والتشغيل 7.4% الخدمات 7.3%، أما البطالة فقد بلغت 15.3% ونجد أكثر هذه المؤشرات تشجيعا هي انخفاض حجم المديونية الجزائرية حيث بلغت 9.5 مليون دولار خلال 2006، وذلك نتيجة إتباع سياسة التسديد المسبق للديون وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط حيث تجاوز البرميل 70 دولار خلال عام 2006.

جدول رقم (2–4) تطور مخزون تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (2000/2010)1

مليون دولار

السنوات	2000	2010	معدل التضاعف
تطورات الاستثمارت الاجنبية المباشرة	3337	19498	551.26

المصدر:مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ،2011،ص:191

حققت الجزائر خلال العشرية الأخيرة رصيد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تضاعف بخمس مرات ونصف من عام 2000 بـ 3537 مليون دولار إلى 19498 مليون دولار عام 2010 بمعدل 551.26% وهو ما يؤكد التطور الإيجابي في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.

توزعت الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة (2002- 2011) على ثلاث قطاعات رئيسية خارج قطاع المحروقات وهي قطاع الصناعة (56.98%)، والبناء والأشغال العمومية (15.52%)، والخدمات (18.85%)، وفي المقابل تم تخصيص مبالغ معتبرة للإستثمار في تلك القطاعات كانت نسبتها على التوالي 43.88 %، و1.94%، و26.72% ، في حين لم يستقطب قطاع الفلاحة سوى 1.77 من الإستثمارات الأجنبية، الصحة بـ0.67% ، والسياحة 2.44% رغم أهمية القطاعات المذكورة.

و رغم هذا الارتفاع الذي يعد كبيرا إلا انه لا يزال ضعيفا مقارنة بما تملكه من مؤهلات خاصة و ما قدمته من حوافز و ضمانات لاسيما الضريبية و الجمركية منها.

الفرع الثالث: تدفق الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2017/2012:

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تدفقا استثماريا يلخصة الجدول التالي كما يلي:

جدول رقم (2–5) تدفق الاستثمار الاجنبي خلال الفترة 2017/2012 مليون دينار

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	٪	القيمة المالية بالمليون دينار	٪	مناصب الشغل	٪
الإستثمارات المحلية	31 594	٪99	1 743 783	٪68	256 156	٪86
الإستثمارات الأجنبية	410	٪1	803 057	٪32	42 959	٪14
المجموع	32 004	٪100	2 546 840	٪100	299 115	٪100

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار LANDI احصائيات شهر افريل 2017

منحنى تطور تدفق الاستثمار الأجنبي للجزائر2017/2010

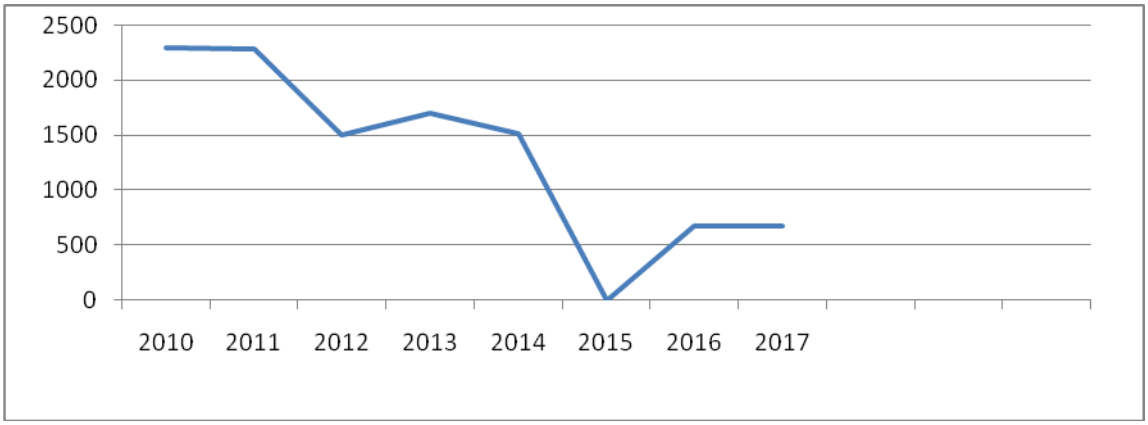

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد معطيات الجدول

على الرغم من الارتفاع الملموس في عدد المشاريع الأجنبية الوافدة إلى الجزائر ألا أنها تعد ضعيفة مقارنة بما خصصته الدولة من تدابير حمائية و أخرى تحفيزية و مقارنة كذالك بما تحمله من مميزات خاصة جعلت منها ترتب الرابعة عربيا من حيث مميزات مناخها الاستثماري كما احتلت مرتبة متقدمة في الترتيب العام الدولي للاستثمار مما يؤكد وجود فجوة أو ثغرة لا تزال تعيق الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

جدول رقم (2–6) توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية المنجزة حسب القطاعات خلال الفترة (2012/2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	عدد المشاريع	%
الصناعة	220	%56	599200	%74	23450	%57
الخدمات	97	%23	167118	%21	10363	%24
البناء، الأشغال العمومية	63	%15	12082	%1	6698	%14
النقل	16	%4	3991	%0	505	%1
الفلاحة	6	%1	887	%1	82	%2
الصحة	5	%1	6192	%0	737	%0
السياحة	3	%1	13587	%2	1124	%1
المجموع	410	%100	803057	%100	42959	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار LANDI إحصائيات شهر افريل 2011

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإستثمارات الأجنبية وزعت خلال الفترة (2012-2017)على ثلاث قطاعات رئيسية خارج قطاع المحروقات و هي قطاع الصناعة (56%) و بمبلغ قدره 599200 مليون دينار، و البناء و الأشغال العمومية(15%) أي ما يعادل 12082 مليون دينار ،في حين كان نصيب قطاع الخدمات نسبة23(%)، اي بما قدره 167118 مليون دينار جزائري و ذلك نظرا لما خصص لها من مشاريع كانت على التوالي 57%،14%، 24%، في حين لم يستقطب قطاع الفلاحة سوى 2% من الاستثمارات الأجنبية، لتحصل السياحة على نسبة 1% رغم أهمية القطاعات المذكورة لاسيما قطاعي السياحة و الفلاحة الذي يلقى اهتماما غير مسبوق خصوصا في الآونة الأخيرة نظرا لما حققته من ارتفاع محسوس في مردودها العام في حين لم يكن لقطاع السياحة نصيب من الاستثمار الأجنبي الوافد لتأتي في آخر اهتمامات المستثمرين و هو الأمر الذي يفسر انعدام الاستثمار فيها .

و من خلال ما ورد في تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: في معطيات النشرة الشهرية 34، السنة 2016 نلاحظ جملة ما اصطلح عليم بالملامح العامة للاقتصاد الجزائري و هو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2–7): اجمالي المشاريع الاستثمارية في الجزائر :

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	59 563	99%	9 100 521	79%	904 762	87%
الاستثمار الأجنبي	676	1%	2 471 691	21%	129 254	13%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار LANDI إحصائيات شهر أفريل 2017

ليوزع الوارد منها على النحو التالي باحتساب إجمالي الأرصدة المحققة:

الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار	الاستثمارات(بالمليون دولار)		الأرصدة(بالمليون دولار)	
	الواردة	الصادرة	الواردة	الصادرة
2005	1.145.34	-20.19	8.222.1	574.84
2006	1.888.17	33.97	10.110.18	608.82
2007	1.743.33	150.63	11.853.51	759.44
2008	2.636.71	317.98	14.485.22	1.077.43
2009	2.753.76	214.81	17.238.98	1.292.24
2010	2.580.35	220.49	19.540.28	1.512.73
2011	1.499.42	533.51	22.120.56	2.046.24
2012	1.496.42	-41.30	23.619.98	2.004.94
2013	1.692.89	-286.29	25.312.87	1.736.65
2014	1.506.73	-18.30	26.819.60	1.718.35
2015	-587.31	103.22	26.232.29	1.821.57

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: النشرة الشهرية، السنة الرابعة والثلاثين، العدد الفصلي الثاني، يونيو 2016.

و بناءا على معطيات الجدول السابق فان المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر شهد تطورا معتبر بداية من سنة 2008 أين ارتفع إلى : 263671 مليون دولار مقارنة بالسنة التي سبقتها، ليأخذ في التراجع مليون دولار و الجدير بالذكر هنا أن انخفاضه عام 2015 على الرغم من 1.506.73 تدريجيا و يستقر عند ارتفاع حصيلة الدولة من أرصدة المشاريع الاستثمارية شكل نقطة استفهام حقيقة لاسيما عند صندوق النقد الدولي و المنظمات الولية كمنظمة التجارة و التنمية الدولية أين كان من المتوقع ارتفاع جد محسوس تبعا لما تشهده المنطقة أولا من تغيرات و طبقا لما قامت به الجزائر ثانيا من إجراءات وما قدمته من تحفيزات ثانيا. إضافة إلى استقرار الدول المستثمرة فيها و هو ما يؤكده الجدول التالي:

جدول رقم (2–8) أهم الدول المستثمرة في الجزائر

يناير 2011– ديسمبر 2015

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة بالمليون دولار	الوظائف	عدد الشركات
اسبانيا	7	2.232.1	2.880	3
قطر	2	2.150.0	3.089	2
تركيا	2	1.737.3	3.342	2
لوكسمبورج	1	837.3	342	1
المملكة المتحدة	7	408.7	2.659	6
فرنسا	15	376.7	1.631	13
جنوب أفريقيا	1	350.0	638	1
سويسرا	3	286.2	561	3
ألمانيا	6	175.8	1.360	6
ميانمار	1	59.8	342	1
أخرى	42	664.1	3.858	39
الإجمالي	87	9.378	20.702	77

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: النشرة الشهرية، السنة الرابعة والثلاثين، العدد الفصلي الثاني، يونيو2016.

حيث من المعروف و المؤكد أن كل من ألمانيا و فرنسا و المملكة المتحدة تتحرى أنجع و أكفا الظروف للقيام بمشاريعها الأمر الذي أكده تقرير إجماع دول الاتحاد الاروبي أين جاء فيه أن ما يمر به الاستثمار في الجزائر ما هو إلا وعكة و سرعان ما سيتعافى منها محققا بذلك جملة التوقعات المرصودة لعام 2017.و مؤكدة أن استثماراتها بالجزائر لن تتوقف نظرا لاعتبارها صاحبة المناخ الأكثر توافقا موع معطيات الوضع الراهن من حيث استقرار الاوضاع فيها لاسيما الأمنية و على سبيل الذكر فقد أكد الأمين العام فيه أن حادثة اغتيال السائح الفرنسي في الجزائر ما هو إلا فخ على جميع الأطراف الفاعلة تجنب الوقوع فيه و هو ما يؤكده الجدول التالي:

أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر: حيث حافظت مجموعة الشركات على مستثمراتها لتكون على النحو التالي:

جدول رقم (2–9) أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر

يناير 2011– ديسمبر 2015

أهم الشركات	البلد	عدد المشروعات	التكلفة بالمليون دولار
Group Ortiz Constructor y servicios de la mediterraneo	اسبانيا	5	2.209
Qatar Petroleum (QP)	قطر	1	2.000
Taypa Tekstil	تركيا	1	900
Arcelor Mittal	لوكسمبورج	1	837
Tosyali Holding	تركيا	1	837
Pretoria Portland cement (ppc)	جنوب افريقيا	1	350
Lafarge Holcim	سويسرا	1	277
Shwe Taung	مينمار	1	160
Clarke Group	المملكة المتحدة	1	156
Ooredool (Qatar Telecom)	قطر	1	150
	أخرى	73	1.502
	إجمالي	87	9.378

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: النشرة الشهرية، السنة الرابعة والثلاثين، العدد الفصلي الثاني، يونيو 2016

توزيع الاستثمارات الواردة حسب القطاعات:

جدول رقم(2–10): توزيع الاستثمارات الواردة حسب القطاعات (يناير 2011– ديسمبر 2015)

القطاع	التكلفة بالمليون دولار
المعادن	3.677.4
العقارات	1.729.8
بناء ومواد بناء	1.307.0
المنسوجات	947.6
المنتجات الصيدلانية	343.6
السيارات المعدات الأصلية	291.4
الاتصالات	185.9
الطاقة المتجددة	155.5
الخدمات المالية	154.9
معدات النقل	121.2
الآلات الصناعية والمعدات والادوات	108.5
الطيران والدفاع	72
وسائل النقل	61.2
سيراميك وزجاج	58.6
خدمات أعمال	54.4
الغذاء والتبغ	48.6
البلاستيك	26.9
البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	17.4
مواد كيميائية	6.2
أجهزة طبية	4.6
الرعاية الصحية	2.7
مكونات السيارات	2.3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: النشرة الشهرية، السنة الرابعة والثلاثين، العدد الفصلي الثاني، يونيو 2016.

وهو ما يمكن إجماله في الجدول التالي:الذي يمثل الحصيلة الإجمالية لكل قطاع :

جدول رقم(2–11) الحصيلة الإجمالية لكل نشاط من المشاريع الاستثمارية:

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1 218	2,02%	176 019	1,52%	52 366	5,06%
البناء	11 290	18,74%	1 323 698	11,44%	245 911	23,78%
الصناعة	9 231	15,32%	6 503 533	56,20%	388 219	37,54%
الصحة	809	1,34%	127 684	1,10%	19 105	1,85%
النقل	30 669	50,91%	1 027 480	8,88%	158 016	15,28%
السياحة	789	1,31%	982 934	8,49%	54 862	5,31%
الخدمات	6 226	10,34%	964 388	8,33%	107 089	10,36%
التجارة	2	0,00%	37 514	0,32%	4 100	0,40%
الاتصالات	5	0,01%	428 963	3,71%	4 348	0,42%
المجموع	60 239	100%	11 572 213	100%	1 034 016	100%

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار LANDI احصائيات شهر افريل 2017

و موضحة في الشكل التالي:

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار LANDI إحصائيات شهر افريل 2017

توزيع الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم الجغرافية:

جدول رقم (2–12) توزيع الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم الجغرافية:

الأقاليم الجغرافية	نسبة الاستثمارات الواردة / الاستثمارات الواردة الكلية
أوروبا الغربية	64.6 %
الشرق الأوسط	26.1 %
اسيا والمحيط الهادي	3.5%
بقية أوروبا	18.7%
أفريقيا	4.2%
أمريكا الشمالية	0.9%
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.1%

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: النشرة الشهرية، السنة الرابعة والثلاثين، العدد الفصلي الثاني، يونيو 2016

المطلب الثالث: تقييم الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي:

على الرغم من كل التغيرات التي تعد جذرية في طابعها الأساسي و التي أضافت إليها جملة جديدة من التحديثات تمركزت في :

– تخفيف الأعباء الجبائية و الإجراءات المحفزة على الاستثمار.

– تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 ٪ لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا؛

– تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20٪ لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب؛

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات و إلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء؛

– الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر و ذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات؛

– تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50٪ على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف و تمنراست لمدة خمس (5) سنوات؛

– الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني و الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة لعمليات بيع السلع و الخدمات الموجهة للتصدير؛إلغاء الدفع الجزافي

– تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة، لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل جديدة و تحافظ عليها. و يطبق هذا الإجراء لمدة أربع (4) سنوات، اعتبارا من الفاتح جانفي 2007؛

الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، و إلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء؛ تدابير لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل و تحافظ عليها: تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، مع الإشارة إلى أن التخفيض حدد بنسبة 50٪ من مبلغ الأجور بعنوان مناصب الشغل المستحدثة و التي تم الحفاظ عليها، في حدود 5٪ من الربح الخاضع للضريبة، دون أن يتجاوز هذا التخفيض01 مليون دينار.

تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية، و المشاركة في المعارض، و البحث عن أسواق خارجية، و مصاريف النقل عند التصدير(جزء) من المنتجات سريعة التلف؛

تقليص النسبة العادية للضريبة على أرباح الشركات من 25٪ إلى 19٪ بالنسبة لبعض النشاطات الإنتاجية و السياحية؛

تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، من 03 إلى 05 سنوات، لفائدة المؤسسات التي تستحدث أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط ؛

تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين لفائدة المقاولين الشباب القابلين للاستفادة من صندوق دعم تشغيل الشباب الذين يلتزمون بتوظيف ثلاث مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة؛

تكفل الدولة بخصوم المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلة التي لم يتم التنازل عن أي واحد من أصولها لشركات الأجراء،

الإعفاء من حقوق تسجيل عمليات الدخول في البورصة؛

الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات على المنتجات و فائض قيمة التنازل عن الأسهم و السندات المشابهة التي يتم تحقيقها في إطار عملية للدخول في البورصة؛

تخفيض الرسم على النشاط المهني بنسبة 30٪ بخصوص عمليات البيع التي يقوم بها المنتجون و البائعون بالجملة و المتعلقة بالأدوية المصنعة محليا؛

تخفيف إجراءات فتح أوراق الاعتماد بالنسبة لتموين الصناعات المحلية، وفق بعض الشروط ؛

الترخيص بالتسوية الجمركية عند استيراد تجهيزات الإنتاج المجددة؛

إمكانية تقسيم مبلغ حقوق التسجيل، و كذا الرسم على الشهر العقاري، المستحقة عند إعداد عقود منح الامتياز على أملاك الدولة، في إطار تطوير الاستثمار.

إلا أن الجزائر و كمقر استراتيجيا للاستثمار لاسيما في ظل الظروف الراهنة التي تميز المنطقة في الآونة الأخيرة إلا أنها لم تتمكن فعليا من تحقيق ما كانت تصبو إليه من خلال إصدار قانون الاستثمار لسنة 2015.

وعلى الرغم من كل ما سبق لا تزال تحمل الكثير من الفرص استثمارية جاذبة: حيث تعتبر البيئة الاستثمارية في الجزائر من بين البيئات الجاذبة و التي تمثل فرصا حقيقية للاستثمار سواء تعلق الأمر بالمستثمرين المحليين أو الأجانب.حيث عرف العام 2015 استيراد ما يعادل 51.5 مليار دولار الأمر الذي يعطي دفعا فعالا و حقيقيا

للمستثمرين في مختلف المجالات و القطاعات لاسيما في ظل التحفيزات و الإجراءات التي تمخض عنها قانون المالية لسنة 2015 و ما نتج عنه من دفع للاستثمار على اختلاف وجهاته حيث سطرت الدولة ما يعادل 262 مليار دولار للاستثمارات العمومية للفترة مابين 2015-2019 ضمن قطاعات واعدة مع مشاريع ناضجة ومدروسة بدقة

و ذلك اعتمادا على العديد من المؤهلات التي تزخر بها البلاد و التي تتمحور أهمهما في :

مميزات خاصة

التوفر على ثروات طبيعية هامة تعزز مكانتها في استقطاب الاستثمارات الوافدة

-وكما يعد كونها الأقل مديونية من بين 20 بلد في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا عاملا محفزا و مشجعا لاستقطاب القدر الأوفر من الاستثمارات الوافدة للمنطقة.

إضافة إلى :

تمتعها باستقرار اقتصادي: حيث شهد عدة تطورات خلال العام 2014 يمكن تلخيصها في ما يلي:

- الناتج الداخلي الخام : بلغ الناتج الداخلي الخام للجزائر سنة 2014، من 17.731 مليار دينار جزائري أي (221 مليار دولار أمريكي) مقابل 16.570 مليار دينار جزائري أي (196 مليار دولار أمريكي) في عام 2013. (المصدر الديوان الوطني للإحصائيات).

- الناتج الداخلي الخام للسكان: بلغ 5.460,1 مليار دولار في عام 2014 مقابل 5.474,9 دولار في عام 2013. (المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات).

- معدل النمو: 4٪ في عام 2014 مقابل 2،8 ٪ في عام 2013. (المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات).

- معدل النمو خارج مجال المحروقات: قدر بـ5،5٪ في عام 2014 مقابل 7،1 ٪ عام 2013. (المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات).

-الديون الخارجية: 3.666 مليار دولار أمريكي في عام 2014 مقابل 30 مليار دولار أمريكي في عام 2001.

- احتياطي الصرف: 185،273 مليار دولار أمريكي في عام 2014 مقابل 194 مليار دولار أمريكي في عام 2013.

علاوة على انتهاجها لسياسات تنموية واضحة واستراتيجيات قطاعية طموحة:

حيث انتهجت سياسة جديدة للإنعاش الصناعي مع إعطاء الأولوية لـ 12 قطاع استراتيجية، وهي صناعة الحديد و التعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية و الكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الميكانيك و قطاع السيارات، الصيدلانية، صناعة الطائرات، بناء السفن و إصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج و الألبسة و الجلود و المواد المشتقة، الجلود و المواد المشتقة ، الخشب و صناعة الأثاث و كذلك المناولة.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

برنامج التجديد الزراعي والريفي.

إضافة إلى اعتماد برنامج الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والحرارية وطاقة الرياح) الذي يهدف لإنتاج 22 000 ميغاواط بحلول عام 2030

الخلاصة:

لقد حققت الجزائر نسبة نمو متوسطة 3.2 % بين 1998 و 2001 وهذه النسبة جيدة في ظل الانكماش العالمي، وهناك انخفاض ملحوظ في عجز الميزانية العامة وتحسن في الميزان التجاري زيادة على تحسن في السياسة النقدية لأن أهم مؤشرات التضخم قد سجلت انخفاضا بين 3.3 % و 5% أما الديون الخارجية فقد انخفضت من 28 إلى 25 مليار دولار وهذا مؤشر جيد. كما أن هناك استقرار سياسي نسبي. كل هذه المؤشرات الإيجابية انعكست على ارتفاع حجم الاستثمارات العربية في الجزائر وانتقلت من 122 مليون دولار سنة 1998 إلى 347 مليون دولار سنة 2000 ولكن يبقى هذا الارتفاع متواضعا لأن حجم الاستثمارات العربية البينية متواضع عموما لأن المنطقة العربية غير جاذبة للاستثمار ولا تستفيد من التدفقات الاستثمارية الدولية إلا بنسبة 1% أو أقل وهي أدنى نسبة في العالم.إضافة إلى استقطابها للعديد من المشاريع الاستثمارية العربية منها و الأجنبية خلال الفترة 2014/2010 إلا أن الاقتصاديين المتتبعين للوضع الاقتصادي العالمي يرون بانه و على الرغم من ما قدمته لاستقطاب الاستثمارات إلا أن الحصيلة المحققة تعد جد ضئيلة مقارنة بما تزخر به من مؤهلات تخولها لاحتلال المراتب الأولى عالميا في استقطاب الاستثمارات الوافدة للمنطقة .

وكما سبق ذكره فإنه وعلى الرغم من توفر مناخ استثماري اقتصادي والذي يعتبر في السنوات الأخيرة جيد وإيجابي ويساعد المؤسسات الاقتصادية على تحسين أدائها، ولكن يبقى المناخ الاستثماري غير الاقتصادي هو العائق أمام قدوم المستثمرين الأجانب وكذلك عقبة أمام المستثمرين المحليين وتتمثل مؤشرات هذا المناخ في العراقيل البيروقراطية ، تعدد مصادر القرار، نقص المعلومات عن السوق، الرشوة، ....الخ.

وكخلاصة يمكن القول أن مناخ الاستثمار هو العامل الأساسي للرفع من القدرات التنافسية للدولة على الصعيد الدولي ، و يبقى السؤال مطروحا لماذا تبقى الجزائر عاجزة عن تحسين مردوديتها و تنافسية قطاعاتها على الرغم من توفرها على كل المقومات التي تعتبر حسب مقاييس دولية مؤهلة لأكثر مما خططت له؟ ولماذا يبقى الاستثمار الأجنبي يخشى القدوم إلى الجزائر؟

مقدمة :

في هذا الفصل سنحاول أن نبين مدى ملائمة الإصلاحات القانونية في مجال الاستثمار ومدى نجاعة التحفيزات و الضمانات الممنوحة فيه انطلاقا من التشريع الأول 12/93 ووصولا إلى قانون الاستثمار المطبق عند عقد الاتفاق و المتمثل في المرسوم 12/36و آخر التعديلات المدرجة فيه بما فيها قانون 2016، و انعكاسها على الاقتصاد الوطني من خلال التطرق الى احد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الوافدة للجزائر خلال تلك الفترة و ذلك ضمن الجزء الثاني للدراسة ليكون جزاءا تطبيقيا من خلال دراسة استثمار شركة رونو في الجزائر محاولين إبراز مدى تماشي بنود القوانين المطبق و شروط الاستثمار ومن ثم استنتاج أمم انعكاسات هذا الاستثمار على واردات الجزائر و نموها و التطرق الى وحدة مقارنة مع مصنع رونو المغرب لتبيان اثر تلك الانعكاسات و ما حققته الجزائر فعليا من هذه الشراكة و الأفاق المنتظرة منها ضمن مبحثين :

المبحث الأول:المشروع الاستثماري لرونو في الجزائر

المبحث الثاني : انعكاسات المشروع الاستثماري رونو على الجزائر.

المبحث الأول: شركة رونو تعريفها و مسار دخولها الجزائر:

إن استثمار رونو في الجزائر قد بدأ بتوقيع اتفاقية الاستثمار بين الدولة الجزائرية و شركة رونو لصناعة السيارات الفرنسية الأصل، و لقد تم هذا الاستثمار بناءا على فتح سوق السيارات للمنافسة للرفع من أداء و كفاءة القطاع الصناعي ككل من خلال الاستثمار في مختلف مجالاته ، فبعد مضي عامين من المفاوضات قامت خلالها الدولة بالعديد من الإصلاحات القانونية و الاقتصادية تماشيا و اقتصاد السوق و الانفتاح أولا و تحفيزات و ضمانا للاستثمارات الأجنبية لزيادة و رفع مخزونها من الاستثمارات الوافدة ثانيا، الأمر الذي شكل دافعا و محفزا أساسيا لشركة رونو لدخول السوق الجزائرية و عوض غمار الاستثمار فيها و ذلك بتوقيع الاتفاقية يوم عليه فإن هذا المجال قد عرف نشاطا لم يعرفه من قبل 2014 و بهذا فإن السلطات العمومية قد أقدمت على تطوير هذا المجال و يكون بذلك شركة رونو أول متعامل أجنبي حقيقي في مجال السيارات السياحية لذا وجب التطرق إلى عرض شركة رونو ثم الجانب القانوني الذي سمح لدخول هذه الأخيرة إلى هاته السوق.

المطلب الأول: التعريف بالشركة:

أولا: شركة رونو لإنتاج و صناعة السيارات :

تعود الشركة رونو إلى أصول فرنسية و هي مجموعة شركات متعددة الجنسيات لإنتاج السيارات وأنواع أخرى من العربات، تأسست في 25 فبراير 1899 يقع المقر الرئيسي للشركة في ضاحية بولون بيلنكورت غرب باريس ويرأسها حاليا كارلوس غصن في عام 1999 شكلت تحالفا مع شركة نيسان موتورز يحتل حاليا المركز الرابع في سلم المنتجين للسيارات، من انجح السيارات التي صنعتها رونو إلى الآن هي رونو كليو، تعود ملكيتها إلى كل من: الدولة الفرنسية بنسبة 15.01% نيسان بنسبة:15% ، و تعود الحصة الأكبر فيها للجمهور و الذي قدرت نسبته ب: 62.72% في حين يملك العمال فيها نسبة تقدر ب: 3.6% .

ثانيا :رونو الجزائر:

يعتبر مصنع رونو الجزائر فرع من إحدى فروع الشركة الأم رونو لإنتاج و تصنيع السيارات عبر العالم، إذ يملك المجمع "رونو إنتاج الجزائر " نسبة 49% من أصل الاستثمار الإجمالي وفقا للقاعدة الاستثمارية الأصلية المطبقة على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر(49-51) ، فيما تحوز الشركة الوطنية للسيارات الصناعية على نسبة 34%، وتعود نسبة 17% إلى الصندوق الوطني للاستثمار.

و يعتبر مصنع "رونو إنتاج الجزائر "، كمرحلة أولية، مصنعا للتركيب، ويماثل من جميع النواحي، كل ورشات التركيب الأخرى التابعة لمجمع رونو عبر العالم، وبإمكانه أن يشمل ورشات لتركيب الأجزاء الفردية، الهيكلة والدهن

،وشكل المصنع استثمارا قدر غلافه المالي: 52 مليون أورو ،ليتم على اثر هذا المشروع استحداث ما يقارب 452 منصب عمل مباشر في مرحلة انطلاق المصنع حيث شكلت العمالة النسوية فيه حصة 92 %.

وتعد السيارة التي ينتجها المصنع في أول مرحلة هي سيارة رونو سامبول الجديدة، وهي موجهة للسوق المحلية،تقدر الطاقة الإنتاجية للمصنع بـ: (75222 سيارة سنويا) أي بمعدل 21 سيارة كل ساعة، وفريقي عمل من 27 عامل(على أن ترفع على اثر انطلاق مشروع ثان لرونو في الجزائر إلى ثالثة أضعاف، أي 15222 سنويا)بمعدل إنتاج 75 سيارة كل ساعة.

المطلب الثاني :مسار شركة رونو مع الجزائر:

أولا :مفاوضات رونو مع الجزائر :

بتاريخ 25 ماي 2012 التوقيع على مذكرة التفاهم بني جمع رونو الدولة من أجل إنشاء شعبة صناعة السيارات تدريجيا بالجزائر.في حين تم يوم 19ديسمبر2012: التوقيع على ميثاق المساهمين بين مجمع رونو، الشركة الوطنية للسيارات الصناعية والصندوق الوطني للاستثمار من أجل إنشاء شركة مختلطة 49%رونو، 34% للشركة الوطنية للسيارات الصناعية* و17% للصندوق الوطني للاستثمار** لتمر بعد ذلك بعدة مراحل نلخصها في ما يلي:

31 جانفي 2013: تأسيس شركة "رونو الجزائر إنتاج".

25 سبتمبر2013:إنطلاق الأشغال بموقع وادي تليلات بوهران و هو الموقع الذي اختارته رونو الأم للقيام بمشروعها في الجزائر،ليتمكن بعدها مشروع مصنع "رونو الجزائر إنتاج" من الحصول على الترخيص بالتصنيع تحديدا بتاريخ يوم :2014/09/26 ليتوج المسار بتدشين المصنع و ذلك يوم 2014/11/10 و يكون على أثره أول خطوة حقيقية نحو طموح راود الجزائر لسنين عديدة و هو دخول صناعة السيارات.

---

* **للتوضيح:الشركة الوطنية لسيارات الصناعية**:هي شركة جزائرية مختصة في إنتاج العربات الصناعية من شاحنات وحافلات وغيرها. أنشئت الشركة بالمرسوم 81-342 المؤرخ في 12 ديسمبر 1981 في ظل إعادة هيكلة شركة سوناكوم (الشركة الوطنية للهندسة الميكانيك) SONACOME.

** **الصندوق الوطني للاستثمار**:هو إحدى الهيئات المالية المستحدثة من قبل الدولة لدعم و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال تمويل البنوك لرأسمال المؤسسات والمشاركة في رأس مال المؤسسة في حدود **50** مليون دينار وهو ما يمثل **49** بالمائة من رأسمال المؤسسة، تم تأسيسه على مستوى كل ولاية بموجب أحكام المادة **100** من قانون المالية لسنة **2009** بغلاف مالي يقدر بمليار دينار جزائري لكل ولاية، تهدف بشكل أساسي إلى منح قروض طويلة المدى وبشروط تتماشى ونمط المشاريع الممولة.

ثانيا: الإعلان عن الوصول إلى اتفاق نهائي مع رونو:

اعلنت شركة رونو رسميا أن الاتفاق النهائي حول إنشاء مصنع لها بالجزائر تم توقيعه غداة زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند وذلك بعد قرابة عامين من المفاوضات بين الجانبين، و قدتم توقيعه بالجزائر بين كل من وزير الصناعة الشريف رحماني والرئيس المدير العام للمجمع الفرنسي جين كريستوف كيغلر ، ويعد التوقيع النهائي على المشروع بمثابة نهاية لقرابة عامين من الترقب والمفاوضات الشاقة بين الحكومة والمجمع الفرنسي كانت الخلافات متركزة حول قاعدة 51 / 49 بالمائة وكذا مكان المصنع.

و الجدير بالذكر أن أهم ما اعتبر عائقا في توقيع الاتفاق قبل فترة علاوة على القاعدة 51-49هو المنطقة المقترحة لإقامة المشروع و هي منطقة بلارة في جيجل و التي تم رفضها من قبل رونو نظرا لعدم مطابقتها للمواصفات الدولية كمنطقة صناعية لاحتضان استثمار بهذا الحجم مما عطل المفاوضات حول المشروع، وتم توقيع الاتفاق الأولي للمشروع في 25 ماي 2012بعد 15 شهرا من المفاوضات المتواصلة، وكان متوقعا أن ينتج المصنع في مرحلة أولى 25 ألف سيارة في السنة ابتداء من عام 2014 على أن يصل إنتاجه إلى 75 ألف سيارة سنويا بعد ثلاث سنوات أي في آفاق 2017، وتعد رونو صاحبة الحصة الأكبر من المبيعات في السوق الجزائرية التي تشير توقعات أنها ستصل 450ألف سيارة مع نهاية العام 2014 مقابل 300 ألف عام 2012 ،و نظرا لصعوبة الحصول على اتفاقية الاستثمار المتعلقة برونو الجزائر و أهم ما تم الاتفاق عليه ، اقتصرت الدراسة على الإحصائيات و حجم المبيعات المحققة خلال السنوات الثلاث: 2017/2016/2015 بداء بانطلاق الإنتاج في الجزائر، و هذا باعتبارها أول متعامل أجنبي يطرق أبواب الجزائر للاستثمار في قطاع السيارات .

المطلب الثالث:بنود الاتفاق و دفتر الشروط:

نظرا للخصوصية الاتفاقية و التي لم نتمكن من الحصول على نسخة منها لسريتها،سنتطرق إلى دراسة جملة البنود المتفق عليها من خلال ما تضمنه دفتر الشروط المعد لرونو مع العلم أن بنود الدفتر تطابق تماما في إطار القانوني و المالي و جملة قواعدها الأساسية مواد و محتوى الاتفاقية في حد ذاتها حسب تقرير وزارة الصناعة الجزائرية،حيث تضمنت اتفاقية رونو 5 أبواب أساسية بما يقارب 41 مادة تم تلخيصها في 5 أبواب أساسية و 17 مادة تفصيلية مشكلة بذلك دفتر شروط الشركة المتفق عليها نلخصها في ما يلي:

يحدد النص القانوني للدفتر في **الباب الأول** : (بعد بروتوكول التعامل و التوقيع) **شروط مزاولة نشاط التركيب:** حيث نصت المادة الرابعة على ضرورة توقيع بروتوكول اتفاق و/أو أتفاق شراكة يوضح أن الاستثمار

المزمع القيام به يندرج ضمن شراكة صناعية مع شريك تكنولوجي من الصف الأول يتوفر على سمعة دولية وخاصة في مجال السيارات، وأن إنتاج وتركيب السيارات الخاصة، يتم في إطار شراكة صناعية جديدة، ينجر عنها مساهمة من الصانع في رأس مال الشركة صاحبة المشروع، على أن يوضح بروتوكول الاتفاق و/أو عقد الشراكة دول كل طرف والشكل القانوني للشركة ونوع ونماذج السيارات المصنعة وعدد الوحدات المنتجة سنويا، والتزام الصناع صاحب العلامة بالمساعدة الفنية وتحويل الخبرة والاستشارة في مجال إنشاء البنية التحتية وتجهيز المصنع والمرافقة التقنية خلال انجاز الوثائق التقنية لتجهيزات الإنتاج، والمساعدة لضبط المنتجات للاستعمال الخاص بالنسبة للسيارات الصناعية، والمساعدة في مخطط التكوين وتنص المادة ذاتها على المساعدة في عقد رخص الإنتاج والخبرة والإدماج المحلي كما يحدده النص، واللجوء مستقبلا للمناولة المحلية ومدة الشراكة والشروط المطبقة، كما تنص المادة في بندها الثالث على ضرورة إعداد دراسة تقنية–اقتصادية تتضمن قائمة التجهيزات الأساسية واليات الاستثمار ومناصب الشغل التي سيتم إنشائها بعنوان الاستثمار، ومستوى الاستثمار المزمع مرحليا بالتناسب مع مستوى الإدماج المتوقع(قيمة الاستثمار) ومستويات الإنتاج المرحلي كميا وقائمة العناصر الأساسية المستوردة وتلك المصنعة محليا سواء من طرف المستثمر أو بالمناولة، وتوقعات التصدير، ثم الالتزام بالحصول على رقم تعريفي عالمي خاص بالمصنع في الجزائر الخاص بالرقم التسلسلي الموضوع على كل السيارات المنتجة محليا، والالتزام بإطلاق عملية إدماج بعد مدة لا تتعدى سنتين (2) بالنسبة للسيارات وبعد سنة واحدة للدراجات بداية من تاريخ بداية الإنتاج كما هو موضح في المادة الـ10 من النص.

وحددت المادة الـ5 منه ضرورة توفر المستثمر على التجهيزات الضرورية لتركيب وإنتاج السيارات وعلى قطع الغيار، على أن تكون مطابقة للمعايير و القوانين التي تحكم النشاط الصناعي.

وفي مادته السادسة يحدد النص معايير السيارات المنتجة محليا والتي يجب أن تستجيب لمعايير السلامة وحماية البيئة المطبقة في الجزائر، وفي حال عدم وجودها فإن المعايير العالمية هي المرجع، على أن لا تقل في دولة المنشأ للصانع، وأن تكون السيارات الموجهة للتصدير تستجيب لمعايير الدولة المعنية.

وفي مادته الـ7 يشير النص إلى أن السيارات المنتجة محليا يجب أن تستجيب للمعايير نفسها الذي ينص عليها دفتر الشروط الذي يحكم نشاط وكلاء السيارات الجديدة. ويترتب على المتعاملين الذين دخلوا مرحلة الإنتاج أو الذين سيدخلون لاحقا، عليهم بالمطابقة مع المعايير المنصوص عليها في دفتر الشروط قبل 31 ديسمبر 2017.

وتنص المادة الـ8 على الإدماج، حيث يتوجب على المستثمر الالتزام بالشروع في مسار صناعي عملية من أجل إدماج محلي على مستوى المصنع و/أو من خلال المناولة. كما يمكن للمستثمرين الانتظام في مجموعة لإطلاق

عمليات شراكة أو تجمعات لصناعة مكونات عناصر أو مجموعات قطع غيار في إطار الإدماج المحلي، و اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لإشراك المناولين المحليين في تنمية المواد والإدماج المحلي.

الباب الثاني:الإدماج المحلي:

تحدد المادة الـ9 ما هو الإدماج المحلي ومعدله والمقصود به وكيفية حسابه في مفهوم النص، والذي يقصد به مستوى أدنى من النشاطات في الجزائر ضمن المنتج النهائي سواء في المصنع أو المناولين و المشتريات المحلية يتم احتسابها ضمن معدل الإدماج المحلي، وتعني مختلف المواد، وقطع الغيار للتركيب الأول، والمكونات المصنعة محليا بما فيها تلك من المناولة المحلية، والإمداد والخدمات التي يتم الحصول عليها محليا

ويتم تحديد كل ذلك وفق المعادلة التالية:

(Taux d'intégration=CL+AL/CL+AL+AI)

ويقصد بـ CLالتكلفة المحلية(تكلفة القطع المصنعة محليا من طرف الصانع لصالحه، والأجور والتكوين)،

ويقصد بـ ALقيمة المشتريات المحلية (القطع المصنعة محليا، والمواد المحلية عندما لا تكون ضمن التكلفة المحلية، والإمداد والخدمات المشتراة محليا). فيقصد بها قيمة المشتريات عند الاستيرادAI

وتنص المادة الـ10 على أن معدل الإدماج المحلي يجب أن يمثل 40% على الأقل في العام الخامس من انطلاق الإنتاج مع تحقيق 15% على الأقل في العام الثالث.

رفع الإدماج إلى 15% سوى بداية من العام الثالث، بمعنى أن 25% المتبقية على المستثمر الوفاء بها في ظرف 3 سنوات.

ويعني هذا البند أنه بعد عامين من تحويل العملة الصعبة إلى الخارج يمكن أن يتوقف صاحب المشروع عن النشاط وخاصة أن الشريك الأجنبي صاحب العلامة لم يحدد نسبة مساهمته المنصوص عليها في القانون، في حين حدد مضمون المادة الـ9 نسبة الإدماج ، المقدرة ب: 15% حتى من خلال استيراد السيارات للبيع على حالها، مادام التكوين والنقل من الميناء إلى المستهلك والأجور والدورات التدريبية للعمال ومساحات العرض وتخزين السيارات ضمن الإدماج المحلي .

و تمنح علاوة بـ10% على معدل الإدماج للضبط للسيارات المنتجة على العناصر المتمثلة في المحرك وعلبة السرعات المنتجة محليا. وتضيف المادة الـ11 أن التزود بقطع الغيار لا يتم إلا من موردين ومصنعين مطابقين. فيما تنص المادة الـ12 على أن المشروع يجب أن يرفق بمخطط تكوين وتأهيل بمعايير الصانع صاحب العلامة.*

*كل المواد المدرجة بالرجوع الى نصوص دفتر الشروط

الباب الثالث: الضمانات والمسؤولية، تنص المادة الـ13 على أن يتوجب على المستثمر على عاتقه لصالح الزبون ضمان السيارة المسلمة بناء على التشريع المعمول به.

المنتجات الناجمة عن المادة الـ1و2 من النص يجب أن تكون سالمة من عيوب التصنيع والعيوب الظاهرة وغير الظاهرة. على المستثمر أن يلتزم باستعادة جميع السيارات التي قد تظهر عليها عيوب

وفي المادة الـ14 على منع بيع على حالتها، لقطع الغيار المستوردة الموجهة للتركيب الأول. وتنص المادة الـ15 على أن على المستثمر يلتزم بضمان توفر قطع الغيار والقطع الملحقة على مستوى شبكة التوزيع التابعة له. وفي حال التوقف عن النشاط، يتحتم على المستثمر ضمان عبر شبكة التوزيع التابعة له قطع الغيار والملاحق الأصلية أو من نوعية معادلة مصادق عليها من الصانع لمدة 10 سنوات على الأقل.

الباب الرابع:التزامات وكيل السيارات:تنص المادة الـ16 على أن وكيل السيارات الجديدة المعتمد ملزم بالشروع في الاستثمار في المدة المحددة في التشريع الساري المفعول. وفي مدة 3 سنوات الممنوحة لمستثمرين آخرين.

الباب الخامس:الرقابة: الذي يضم مادة واحدة أيضا على غرار الباب الرابع، تنص المادة الـ17 والأخيرة الخاصة بالمراقبة، على المستثمر احترام بنود النص الحالي والخضوع للمراقبة من المصالح المختصة. في حال عدم احترام البنود المتضمنة في دفتر الشروط، يتوجب عليه حرمان المستثمر من المزايا المنصوص عليها في إطار تركيب السيارات دون الإخلال بالأحكام القانونية الأخرى.

المبحث الثاني:انعكاسات المشروع الاستثماري "رونو الجزائر" على الاقتصاد الوطني :

مند انطلاقها سنة 2014، نجحت رونو الجزائر في أن تصبح متعاملا أساسيا في سوق السيارات الجزائرية، بعدما تمكنت.تغطية حاجة السوق من السيارات رونو سامبول و خفض فاتورة الواردات في فترة وجيزة.

فان كان هذا النجاح المحقق من الشركة في السوق الجزائرية فعليا يمكن اقتفاء اثر ذلك من خلال ، انعكاساته بالنسبة للدولة الجزائرية كبلد مضيف، وبالنسبة لشركة رونو كمستثمر أجنبي،وبناءا عليه سنتناول أهم انعكاسات هذا الاستثمار في مطلبين :

المطلب الأول: انعكاسات استثمار رونو على الجزائر:

إن من أمداف استيراد الاستثمارات الأجنبية و اللجوء إليها هو النهوض بالتنمية الوطنية، فبالنسبة للجزائر يبقى الهدف الرئيسي لاستقبال الاستثمار الأجنبي ، هو جلب التكنولوجيا الحديثة نظرا لما لها من أممية في التنمية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس ستعالج الدارسة الحالية أهم نقاط أو نتائج استثمار رونو بالنسبة للجزائر و هذا من خلال:

الفرع الأول: نقل التكنولوجيا:

إن عنصر تحويل التكنولوجيا يبقى عنصرا من الصعب قياس تأثير الاستثمارات عليه و مع ذلك يبدو أن الاستثمارات المتزايدة في قطاعات عالية مثل السيارات، لها تأثير إيجابي على إبرام عقود تحويل التكنولوجيا بين القطاع الخاص المحلي و المؤسسات المتعددة الجنسيات وبالرغم من ذلك، فإن تحسين التشريع الوطني في مجال الملكية الصناعية،وبالخصوص فيما يتعلق بالراءات يبقى أساسي لحث المؤسسات المتعددة الجنسية على عقد هدا النوع من العقود.

حيث جاء في اتفاقية الاستثمار بين الدولة الجزائرية و شركة رونو ما يلي :" إن لهذا المشروع الاستثماري أممية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني الجزائري لاسيما اعتبارا لأهمية الاستثمارات المقصودة و للطابع الاستراتيجي الذي يكتسبه قطاع السيارات في الجزائر و نظرا للمستوى العالي للتكنولوجيا المقرر استعمالها".

ونقصد بالاستثمارات التي تمثل أممية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني مناطق التوسع الاقتصادي التي تعرف على أنها تلك الفضاءات الجيو-اقتصادية التي تزخر ببطاقات من الموارد البشرية و الطبيعية و الهياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل إنجاز المشاريع الاستثمارية و إقامة الأنشطة لإنتاج السلع والخدمات و تطويرها، حيث يلزم المشرع في قانون تطوير وتشجيع الاستثمارات التي تنجز في مثل هذه المناطق التي تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية ومن شأنها أن تدخر الطاقة و تدعم التنمية المستديمة،فيمكن بذلك للمشاريع الاستثمارية التي تشكل أممية خاصة للاقتصاد الوطني الاستفادة من الامتيازات غير تلك المذكورة آنفا و يتم التفاوض عليها بين الوكالة و المستثمر في إطار إبرام اتفاقية الاستثمار.

الفرع الثاني: الإدماج في الاقتصاد الوطني: و يمكن أن نتطرق إلى تحديد نسبة الإدماج في الاقتصاد الوطني و المحققة من هذا المشروع وفقا لمعطيات الجدول التالي:

جدول* 3-1* تطور العمالة بمصنع رونو الجزائر خلال الفترة 2014-2017:

السنوات	2014	2015	2016	2017
نسبة الإدماج %	15	18	25	28
العدد	350	452	665	786

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي للمدير العام لرونو الجزائر خلال إحصائياتها لإجمالي الانجاز 2016

فحسب نص الاتفاق المبرم حددت نسبة الإدماج عند انطلاق المشروع ب: 15% على أن ترفع إلى 40% في غضون السنوات الأولى للمشروع مع الالتزام بتحقيق هاته النسب في حين تشير إحصائيات رونو إلى تحقيق نسبة إدماج خلال العام 2016 قدرت ب:25% على أن تتراوح بين 42-46% في افاق 2019 في حين قدرت نسبة الإدماج للأشهر الثلاث الأولى لسنة 2017 ب:28% لتحقق ذلك رونو نسبة نمو قدرت ب:36% مقارنة بالسنة الماضية أين حققت نسبة نمو عادلت 31% مما يعني ارتفاع معدلات نمو الإنتاج بناءا على ارتفاع الطلبات على السيارة رونو سامبول و الذي يؤكده إحياء الدولة للقرض الاستهلاكي بعد انقطاع لمدة 7 سنوات يعلق الطرفان مما شجع على رفع معدل الإنتاج و لزيادة المبيعات في أواخر العام الحالي و حتى العام 2019 أين أكد وزير الصناعة و المناجم السيد عبد السلام بو شوارب أن معدل الإنتاج سيرتفع إلى حوالي 50 ألف سيارة محققا بذلك نسبة إدماج تتراوح بين 40 إلى 50% .

الفرع الثالث: التوظيف و معدل العمالة المحقق في مشروع رونو الجزائر:

لقد خصص مشروع رونو عدد 352 عاملا مباشرا كحصة أولية للمشروع خلال 2014 مع العلم انه ساهم في تحقيق تراجعا طفيفا نسبة البطالة حسب ما جاء في إحصائيات الديوان الوطني أين بلغت النسبة 10.6 % لنفس السنة و على الرغم من ارتفاع عدد العمالة بالمصنع خلال 2015(وهو العام الذي يعد التشغيل الحقيقي لرونو الجزائر) إلى 452 عاملا مباشرا و عن طريق المناولة لتحقق رفعا قدره 100 عاملا في غضون العام و على الرغم كذلك من ضعف النسبة إلا أنها تبقى محسوسة لو قارناها بمعدل البطالة الذي بلغ 11.2%سنة 2015 و9.9%سنة 2016 و تشير الإحصائيات ان عدد العاملين بمصنع رونو لاسيما بعد قيام هذه الاخيرة بدروات تكوينية بالتعاقد مع مركز و معاهد متخصصة بلغ 665 عاملا آخذا بذلك في الارتفاع تدريجيا و المرجح أن يصل الى 750 عامل حسب وتيرة إنتاج و حجم مبيعات سنة 2017 و التي ترتكز عليها رونو بصفة خاصة لتحدد بذلك في ما لو كان بإمكانها رفع إنتاجها و إطلاق خط إنتاج جديد لنوع آخر من سياراتها أم لا الأمر الذي ستحدده حصتها السوقية للعام الجاري.

وعلى أساس أن الدراسة ميدانية تطبيقية، سنتطرق لأهم الامتيازات والضمانات الممنوحة لشركة رونو من خلال المطلب الثاني.

المطلب الثاني: الامتيازات و الضمانات الممنوحة لشركة رونو الجزائر:

تبعا لنص المادة 15 من المرسوم التشريعي 93-12 و الذي يعد المرجعية الأولى للاستثمار في الجزائر : " يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لا سيما من حيث حجم المشروع، ومميزات التكنولوجيا المستعملة، وارتفاع نسبة اندماج الإنتاج الذي يجري تطوره وارتفاع

الأرباح بالعملة الصعبة أو من حيث مردودية هذه الاستثمارات على المدى الطويل من امتيازات إضافية طبقا للتشريع المعمول به ويترتب عليه إبرام اتفاقية بين الوكالة لحساب الدولة والمستثمر،و يعني النص أن لمشروع رونو الجزائر حق في الاستفادة من كل الامتيازات و الضمانات المتضمنة فيه كما يشمل ذاك الحق كل التعديلات التي طرأت على النص الأصلي و عليه استفاد مشروع رونو من جملة محفزات نلخصها في مايلي:

الفرع الأول: الامتيازات الممنوحة للشركة

أولا: الامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمر رونو:

إن إعطاء الضمانات القانونية وحدها لا يكفي لجذب المستثمر الاجنبي للاستثمار في البلد المعني ، لأن المستثمر يهتم أيضا بحجم الأعباء التي ستقع عليه والمساعدات والإعفاءات التي سيتلقاها من الدولة المضيفة بما فيها سهولة الإجراءات، وبالتالي غالبا ما تلجأ الدول المضيفة إلى منح تشجيعات أخرى لا تقل أهمية عن الضمانات السابقة بل و تكملها ، تتمثل في جملة الحوافز الضريبية و بالإضاقة للحوافز الإدارية (الإجرائية).

هذا ما عمل عليه المشرع الجزائري ، سواء في إطار قانون الاستثمار و القوانين المكملة له، أو في إطار الاتفاقيات الدولية في هذا المجال،و كان أهم ما ورد ذكره في اتفاقية رونو مع الجزائر بهذا الخصوص وعلى إثر الدراسة التطبيقية المتعلقة بالامتيازات الممنوحة لرونو ،خاصة الجبائية منها قمنا بدراسة مقارنة بين قانون الاستثمار المطبق سنة إبرام العقد و بين الامتيازات التي تحصلت عليها الشركة في ظل التعديل الأخير و التي امتدت إلى غاية السنة الماضية 2016 و اقتضت الاتي:

-الإعفاء من جميع الرسوم و الأعباء الضريبية المتعلقة بالمشروع لمدة ثلاث سنوات من انطلاقه.

- تخفيض قيمة العقار المقام عليه المشروع و تقييم بالدينار الرمزي.

- الإعفاء من دفع الضريبة على أرباح الشركات تصل إلى 10 سنوات.

-كذا الإعفاء من دفع قيمة الرسم على النشاط المهني لنفس المدة أي 10 سنوات.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة العقارية.

-الإعفاء من الضريبة على الفوائد المحققة للشركة.

- الإعفاء من الضريبة للقيمة المضافة .

و هذا تبعا لما نصت عليه قوانين الاستثمار و استنادا على المواد السافلة الذكر في الفصلين الأول و الثاني لهذه المذكرة.و التي يمكن إجمالها في ما يلي:

لقد حدد الأمر 01-03 جميع الحوافز الضريبية في نص مادتيه 1 و2 و هو نفس ما أكدته كل التعديلات الموالية لصدور هذا الأمر حيث تأكدت تباعا فيها بداية من الأمر 08-06 وصولا إلى آخر تعديل مس المنظومة

القانونية للاستثمار حيث تجدر الإشار هنا إلى أن الأمر رقم 09-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وبموجب المادة 35 منه التي عدلت المادة 09 من الأمر 01-03 المعدلة من قبل بموجب المادة 07 من الأمر 06-08 قد وضع شرطا جديدا للاستفادة من المزايا في هذه المرحلة لم يكن موجودا من قبل، ألا وهو إنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط، أي لا يمكن الاستفادة من مزايا أو إعفاءات هذه المرحلة دون تحقق هذا الشرط.و هو الشرط الذي تم التأكيد عليه في اتفاق الشراكة مع رونو.

ثانيا: الضمانات المتعلقة بالحماية ضد المخاطر السياسية:

قبل التطرق إلى ضمانات الحماية من المخاطر السياسية التي تعهدت بها الدولة الجزائرية و التي كانت بالاستناد الى قانون الاستمار نشير الى أهم المخاطر المؤمن منها و التي تتمثل في :

1- مخاطر عدم القدرة على تحويل العملة و عدم القدرة على نقل الارباح و العائدات المحصلة الى الخارج.

2- مخاطر نزع الملكية آلياً سواء كان الإجراء تأميما أم مصادرة أو استملاكا للمنفعة العامة باستثناء الإجراءات العادية العامة التطبيق و غير التمييزية التي تتخذها الدولة بهدف تنظيم سياستها الاقتصادية.

3- مخاطر الإخلال بالعقد من طرف الدولة المضيفة و نقضها لالتزاماتها ،ويتم التعويض في ثلاث حلات حددتها المادة 11 وهي:

- عدم وجود هيئة يلجا إليها المستثمر للمطالبة بحقوقه التعاقدية ضد الدولة المستقبلة.
- أو إذا لم تقم تلك الهيئة بالفصل في النزاع خلال مدة معقولة محددة في عقد الضمان و فقا لنظام الوكالة.
- أو إذا لم يتمكن المستثمر من الحصول على تنفيذ القرار الصادر لصالحه من تلك الهيئة.

4- مخاطر الحروب و الاضطرابات خاصة التي تخرج عن سيطرة الدولة المضيفة، أما مخاطر الإرهاب التي قد تستهدف المستثمر فهي لا تخضع في نظام تعويضها للوكالة، إلا بتوسيع الضمان وفقا للمادة 11 فقرة ب إلى مخاطر غير تجارية أخرى بطلب من المستثمر والدولة المضيفة و موافقة مجلس الإدارة [1]

و نشير هنا إلى أن الضمان يكون على أساس عقد يبرم مع الوكالة بعد موافقة الدولة المضيفة.

و بناءا على ما سبق قامت الدولة الجزائرية بتقديم ضمانات حماية ضد المخاطر السابقة الذكر حيث تمثلت الضمانات السياسية الممنوحة بصفة خاصة في ضمانات و مواثيق تعهد بالحماية من خطر تأميم الشركة لصالح الدولة المضيفة الجزائر في حالة نشوب اختلاف بين الطرفين و نلخصها في ما يلي:

1. ضمان عدم التمييز بين المستثمر الوطني و الأجنبي

يقصد بهذا الضمان أن تعامل الدولة المضيفة المستثمر الأجنبي نفس المعاملة التي تعامل بها المستثمر الوطني، و يترتب على هذا أن تكون المعاملة منصفة وعادلة ، أي يتمتع بنفس الحقوق و يلتزم بنفس الواجبات.[1]

-ضمان الحقوق و حماية تامة للمصالح العامة للشركة في حالة عدم استقرار الوضع السياسي الداخلي في البلد .

-ضمان عدم نزع الملكية في حالة تساوي الأرباح المتراكمة لرؤوس الأموال المستثمرة و ضمان التعويض العادل للطرفين.

-ضمان تحويل رأس المال المستثمر و الأرباح و الفوائد المحصلة في حال فشل المشروع أو تصفيته و التزام الدولة بتغطية الفارق المترتبة على عدم تحقيق معدل المبيعات المتفق عليه.

2: ضمان استقرار أحكام القانون المعمول به:

لاستقرار القانون الذي يحكم الاستثمار أهمية كبيرة في جذب المستثمر الأجنبي، لأن المستثمر يولي أهمية بالغة للنظام القانوني الذي يحكم استثماره، و ما إذا كان يتماشى مع مصالحة و يحقق أهدافه أم لا،و بالتالي فان اتجاهه للاستثمار في بلد ما متوقف على النظام القانوني الذي يحكم الاستثمار و مدى استقراره.

لذا عملت اغلب الدول على غرار الجزائر على إزالة مخاوف المستثمر الأجنبي عن طريق تضمين قانونها الداخلي الذي يحكم الاستثمار مبدأ "استقرار القانون المطبق"

و هذا الضمان في الأصل كثيرا ما كان يعمل به في العقود الدولية الطويلة الأجل بين الشركات الأجنبية و مؤسسات الدول السائرة في طريق النمو ، حيث يلجا المتعاقدون الى وضع بند استقرار القانون المطبق لتفادي التغييرات والتعديلات التي يمكن أن تغير وضعية و المستثمر الأجنبي.[2]

-و يعد الحفاظ على الإطار التشريعي الذي تم ضمنه التعاقد احد أهم بنود الضمانات المتعلقة بالمخاطر السياسية.

3: ضمانات ضد نزع الملكية :

تعد ملكية الاستثمار شيئا مقدسا لدى المستثمر الأجنبي و يوليها أهمية كبيرة عند اتخاذه لقرار الاستثمار بحيث أن اتجاهه للاستثمار في بلد معين دون غيره يتوقف على الضمانات و الحماية التي يقدمها هذا البلد للملكية و أن أي إخلال بها يجعله يعرض عن الاستثمار فيها مهما توفرت فيها فرص تحقيق الربح،

---

[1]- عجة الجيلالي: الكامل في القانون الجزائري للإستثمار"الأنشطة العادية وقطاع المحروقات"، دار الخلدونية، الجزائر2006، ص 455

2- دريد محمود السلمرائي: الإستثمار الأجنبي – المعوقات والضملنات القانونية –، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2006، ص 241،.242

لذلك كان من اللازم إعطاء أهمية لها ضمن السياسة القانونية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر و إحاطته بضمانات تحد أو تزيل مخاوف المستثمر الأجنبي من مخاطر نزع ملكية الاستثمار وتجعله يقبل على الاستثمار بأريحية.

و قبل أن نتعرف على الضمانات التي وضعها المشرع ضد نزع الملكية نشير فقط هنا الى الأشكال التي يمكن أن يأخذها قرار نزع الملكية باعتبارها احد أهم عوائق الاستثمار الأجنبي :

يمكن القول أن نزع الملكية قد يأخذ احد الأشكال التالية [1]:

- أما عن طريق قرار إداري فردي بنزع الملكية من اجل تحقيق المنفعة العامة.
- أما عن طريق قرارا إداري جماعي بنزع الملكية من اجل المنفعة العامة، أو ما يسمى بالتأميم ،و في كلتا الحالتين يكون نزع الملكية مقابل تعويض.
- و قد يكون نزع الملكية في شكل مصادرة ،و دون أي تعويض ،و هذا ما يميزه عن الشكلين السابقين.

و بالرجوع إلى قانون الاستثمار الجزائري الحالي (الأمر 01-03) نجده نص في المادة (16) منه على ضمان ضد نزع المصادرة الإدارية حيث تنص على انه :"لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به و يترتب على المصادرة تعويض عادل و منصف ".

- إضافة الى ضمان الحماية القانونية للملكية العقارية للمشروع و إقراره في النص الأساسي للاتفاق كضمان لاستقرار المشروع و استمرار يته.

4: ضمانات تسوية منازعات الاستثمار:

تحرص قوانين الاستثمار المقارنة و الاتفاقيات الدولية الخاصة بتشجيع و حماية الاستثمار الأجنبي على تحديد حقوق المستثمر و التزاماته من حيث النطاق والمضمون، غير أن تنفيذ هذه الحقوق و الدولة المضيفة ، و ترجع هذه المنازعات في الواقع الى الاختلاف في تحديد المضمون الدقيق للحقوق التي يتمتع بها المستثمر، والإلتزامات الملقاة على عاتقه،او بسبب قيام الدولة بنقض التزاماتها و تعهداتها تجاه المستثمر

[1]- عمر هاشم محمد صدقة: ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر 2007، ص 36.

الأجنبي.[1] و لقد اقر قانون الاستثمار الجزائري على غرار غيره من التشريعات المقارنة،و سائل مختلف لتسوية منازعات الاستثمار،بعضها رضائية كالتوفيق و المصالحة و بعضها الأخر قضائية كاللجوء للقضاء الوطني والتحكيم الدولي.

هذا ما جاء في نص المادة(17) من الأمر 01-03، حيث تنص: "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية ، تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق على "التحكيم الخاص".

حيث يمكن لأطراف النزاع أي الدولة والمستثمر الأجنبي، عند نشوب أي نزاع إبرام اتفاق بينهما لتسوية هذا النزاع أو إبرام مسبق لتسوية النزاعات التي قد تنشا في المستقبل، عن طريق المصالحة أو التوفيق أو اللجوء إلى التحكيم الخاص بتعيين محكمين ، أو إسناد التحكيم أو التوفيق إلى هيئة تحكيمية داخلية أو دولية لتسوية النزاع مثل: غرفة التجارة الدولية، أو المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار.

ثالثا: الحوافز التمويلية للاستثمار الأجنبي:

نقصد بالحوافز التمويلية في هذا الإطار مختلف الوسائل والمساعدات المالية التي تمنح للمستثمر الأجنبي من اجل دعم انجاز و تحقيق استثماره ،و خاصة مصاريف البنية التحتية اللازمة لانجاز الاستثمار و يدخل في ذلك العقارات و الأراضي اللازمة لانجاز المشاريع عليها.

و رغم صعف الجانب التمويلي في القانون الجزائري ، و عدم اعطائه أهمية كبيرة في حذب المستثمر الاجنبي ، الا ان ما نص عليه اتفاق رونو مع الجزئر شكل مفارقة حقيقة اذا تعهدت الدولة الجزائرية بتغطيه كافة مستحقات المشروع المترتبة لاسيما تلك المتعلقة بالبنى التحتية او تكاليف اخرى اضافيه علاوة على تغطيه فارق الاستثمار و تتمثل أهم الحوافز ذات الطبيعة التمويلية المشجعة للإستثمار في الجزائر ، سواء تلك التي جاء بها قانون الاستثمار الجزائريو بعض القوانين المكملة له في ما يلي:

في المادة 11 المعدلة فيما يتعلق بالمزايا المقدمة للإستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة ،

1- دريد محمود السلمرائي: الإستثمار الأجنبي " المعوقات والضمانات القانونية "، مرجع سابق، ص309

حيث جاء فيها انه تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار (البنية التحتية).

و يتولى التكفل بهذه المساهمة صندوق دعم الاستثمار الذي أنشا بموجب المادة 28 من الأمر 01-03 لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات ، أما المناطق التي تستفيد من هذه المناطق التي تستفيد من هذه المساهمة فيتولى تحديدها المجلس الوطني للاستثمار كما سبق الذكر في الحوافز الضريبية.

بالإضافة الى حافز أخر أشار إليه قانون الاستثمار من خلال المادة 27 من الأمر 01-03 فيما يتعلق بأراضي الأساس العقارية الموجهة للاستثمار ، و لكن لم يقم بتوضيح ذلك بل اكتفى فقط بالإشارة الى ، إلى أن هناك أراضي أو عقارات موجهة للاستثمار[1] .

كما حدد عقد امتياز على قطعة أرض تابعة للدولة لمدة قد تصل إلى99 سنة، وهذا حسب الشروط المحددة في المرسوم التنفيذي رقم 09-152 المؤرخ في 02 ماي 2009 الذي يحدد شروط و كيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية، و يتم منح الامتياز إما عن طريق المزاد العلني أو بالتراضي ،حسب كل حالة لمدة محددة و ذلك مقابل دفع إتاوة ايجارية سنوية ،ويكرس ذلك بعقد إداري تعده إدارة أملاك الدولة مرفقا بدفتر شروط معد يحدد بدقة برنامج الاستثمار و كذا بنود و شروط الاتفاق و الامتياز المستفيد منه المستثمر .

و يعتبر هذا الأمر كمحاولة لتسوية مشكل العقار الذي كان عائقا كبيرا أمام المستثمرين المحليين و الأجانب على حد سواء.

وطبقا للمادتين 18 و19 من المرسوم التنفيذي رقم 09-152 المذكور أعلاه فانه عند إتمام البنايات المقررة في المشروع الاستثماري تكريس مبدأ التمليك الإجباري للمستثمر المستفيد من الامتياز الممنوح له و بمبادرة منه بعقد موثق ،و هذا بالتأكيد بعد معاينتها قانونيا بناءا على شهادة المطابقة[2].

كما يمكن التنازل عن ملكيتها هذه البنايات أو عن الحق العيني العقاري الناتج عن الامتياز بالنسبة للمدة المتبقية الناتج عن امتياز بالنسبة للمدة المتبقية ،و هذا ما يشكل في حد ذاته عاملا محفزا للمستثمر الأجنبي الذي أصبح بإمكانه تملك العقارات التي انشات عليها مشاريعه [3]،

1- الأمر رقم 08 -06 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الإمتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

2- المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 09-152 المؤرخ في 02 ماي 2009.

3- المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 09-152 المؤرخ في 02 ماي 2009

وهو ما اعتبرته رونو اهم ضمان حقيقي لحفظ لحقيتها في العقارات التابعة للمشروع في حالة فشله.

-تخفيض الضرائب و الرسوم الجمركية لمدة 5 سنوات للمراحل الثلاث لانجاز المشروع .

- التحويل الكامل و الحر دون احتساب أي ضريبة للأرباح المحققة للشركة المستثمرة رونو.

- الإعفاء من الرسوم الجمركية على جميع الوحدات و المعدات المستوردة من قبل الشركة لمراحل المشروع الثلاث.

رابعا: الامتيازات الجمركية الممنوحة للمستثمر :

-إمكانية التكفل بجميع المصاريف المترتبة عن نقل و تحويل المستلزمات المتعلقة بالاستثمار دون احتسابها في الكلفة الإجمالية للانجاز.

-كما نص الاتفاق على استفادة المشروع من كل الإعفاءات و الامتيازات الجمركية التي نص عليها قانون الاستثمار بما في ذلك التعديلات اللاحقة له طيلة فترة المشروع،على الرغم من تحديدها كحد أقصى إلى 10 سنوات مع تبيان البنود المعنية بهذه الإعفاءات.

إضافة إلى جملة الضمانات و الإعفاءات المقدمة و التي تمحورت في الحوافز (المالية) كالتخفيضات المختلفة والإعفاءات الضريبية والجمركية المتنوعة، أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبيه و بشروط ميسرة، وتعد الحوافز المالية و التمويلية من أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبيه نظرا اتاثيرها المباشر على معدل العائد من النشاط الاستثماري، والحافز المالي يكون لمدة محددة متوسطة أو طويلة تتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات، أكدت الشركة المستثمرة على جملة ضمانات مالية كانت على النحو التالي:

الضمانات المالية: تتمثل الضمانات المالية في حرية تحويل رأس المال وعوائده أو اية مدفوعات اخرى متعلقة بالاستثمار، ولقد نصت كل الاتفاقيات على حرية التحويل غير أنها لم تحدد كلها العملة التي يتم بها التحويل، كما أنها اختلفت في المهل المتاحة للتحويل و مضمون التحويل يخص كل ما يتعلق

بالاستثمارات، حيث مص الإتفاق الفرنسي الجزائري في المادة06 منه أنه" يمنح كل طرف متعاقد تمت على إقليمه أو منطقته البحرية استثمارات من طرف مواطني أو شركات الطرف المتعاقد الآخر لهؤلاء المواطنين أو لهذه الشركات حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة الأرباح المترتبة و الفوائد المحققة"

المطلب الثالث: نتائج المترتبة على مروع الشراكة رونو:

بين ما تحصلت عليه الدولة الجزائرية من فوائد جراء هذا الإستثمار و بينالامتيازات و الضمانات المقدمة لشركة رونو و يتجلى لنا هذا في النقاط التالية :

– في مجال المنافسة نلاحظ وجود منافسة قوية و فعلية في قطاع السيارات و هو ما يؤكده مشروع هيونداي الذي أعيد إحياؤه من جديد و بيجو التي تشهد الساحة الاقتصادية في الجزائر عدة مفاوضات لها و يعتبر كلا المشروعين استثمارين وافدين للجزائر مما يؤكد نجاحها في رفع تنافسية القطاع.

– انخفاض فاتورة استيراد السيارات و هو ما توضحه مقارنة واردات الجزائر منها لسنة 2014 و التي تمثل بداية استثمار رونو الجزائر حيث استحوذت هذه الأخيرة و لمدة ثلاثة سنوات على السوق الجزائرية حيث بلغت فاتورة الواردات 370.549 سيارة خلال نفس الفترة من 2014 و بلغت 255.236 وحدة خلال نفس الفترة لسنة 2015 أي بمعدل انخفاض يقدر ب :31 %،و هو الأمر الذي يعتبر جد محفز للدولة لمواصلة دعم مثل هذه الاستثمارت.

– وفيما يخص مناصب الشغل فالتقارير السنوية المصرح بها لرونو الجزائر تقدر اليد العاملة الجزائرية ب 452 عامل مباشر، و على الرغم من ضئالة العدد إلا يعتبر محسوسا في سوق العمالة وخفض البطالة والجدير بالذكر أن العدد آخذا في الارتفاع من سنة إلى أخرى حيث ارتفع خلال 2015 إلى 552 أي بزيادة قدر ب:100 عامل مباشر و غير مباشر من خلال المناولة،مما يؤكد مدى نجاح فرص الإستثمار في السوق الجزائرية داخل هذا القطاع .

من هذا المنظور نخلص إلى أن رغم جملة الفوائد التي تحصلت عليها الدولة الجزائرية جرّاء استثمار رونو، و ذلك بتوفير مناصب الشغل و خلق منافسة فعالة في مجال تصنيع و تركيب السيارات، إلا أننا نلاحظ أن الامتيازات و الضمانات المقدمة له تبقى جد متفاوتة مقارنة بما تقدمه السوق الجزائرية من فرص نجاح في هذا المجال ،في حين لو قارنا هذا باستثمار رونو المغرب نجد أن النجاح الذي حققه استثمار رونو على الصعيدين جد ايجابي و هو ما يوضحه حجم الاستثمار اليد العاملة فيه أنواع السيارات المصنعة ،حجم مبيعاتها للسنوات الأخيرة و نسبة الإدماج في الاقتصاد الوطني المغربي و هو ما يوضحه البيان التالي حول استثمار رونو المغرب:

:حجم الإنتاج لورنو المغرب[1]:

بلغ حجم إنتاج مصانع رونو المغرب 288.053 سيارة، من ضمنها 229.025 سيارة بمصنع رونو نيسان بطنجة، و 59028 سيارة بمصنع صوماكا.

وتمكنت الوحدتين الصناعيتين من تصنيع 143.049 سيارة ساندیرو، و40.826 سيارة لودجي و71.515 سيارة دوكر

فيما يخص صادرات مجموعة رونو المغرب 256.537 سيارة بارتفاع 26 في المائة مقارنة مع 2014، منها 216.057 سيارة أنتجت بمصنع رونو نيسان بطنجة، أي 94 في المائة من إجمالي إنتاج هذه الوحدة الصناعية، و40.480 سيارة في مصنع مدينة الدار البيضاء، أي 68 في المائة من إنتاج هذا المصنع

وتحتل كل من فرنسا وإسبانيا وتركيا قائمة الدول المستوردة للسيارات المصنعة في الوحدات الصناعية التابعة لرونو، بنحو 115.877 سيارة في 2015، أي ما يمثل 45 في المائة من الإنتاج الإجمالي مما حقق لها ارتفعا في عدد المتعاونين العاملين لدى مجموعة رونو نيسان، نهاية 2015، إلى 9635 عاملا 15في المائة منهم نساء. وانخفض عدد الأجانب من 315 سنة 2012 إلى 32 في 2015، وارتفعت نسبة المغاربة إلى 99.5 في المائة.

و أظهرت الإحصائيات أن الحصة الأكبر من السيارات المصدرة، تم تصديرها إلى 3 دول هي فرنسا واسبانيا وتركيا، بعدد 115.877 سيارة، فيما تأتي مصر والمملكة العربية السعودية وتونس ضمن الدول العربية الأكثر استيرادا لسيارات رونو المغربية.

وحسب الإحصائيات دائما، فإن 94 في المائة من السيارات المصدرة إلى الخارج من شركة رونو وهي كما سلف الذكر، 256.537 سيارة، 94 في المائة من هذا العدد هي من السيارات التي تم تصنيعها في مصنع طنجة، فيما 6 في المائة هي من السيارات التي تم تصنيعها بمعمل الدار البيضاء.

ثالثا :مبيعات رونو المغرب[2]:

أعلنت شركة "رونو المغرب" أنها حققت رقم مبيعات تاريخي، خلال شهر ديسمبر 2015، إذ تمكنت من بيع ما مجموعه 6933 سيارة من علامتيها رونو وداسيا، وهو ما يمثل 40 في المائة من حصص السوق وقالت الشركة في بيان صادر عنها إنها استحوذت على 38.2 في المائة من حصة السوق الوطني، فيما يخص السيارات الخفيفة والنفعية، في حين تمكنت علامة داساي من الظفر بنسبة 28.3 في المائة من حصص السوق

واحتلت رونو الرتبة الثانية في تصنيف العلامات بحصولها على 9.9 في المائة من حصص السوق، كما أن الشركة رفعت رقم مبيعاتها من صنف داسيا "لودجي"، المخصصة لسيارات الأجرة من الحجم الكبير إلى 3465 في عام 2015، ما يمثل 55 في المائة من حصص هذا الصنف، وهو ما مكن "لودجي" من دخول ترتيب العشر الأوائل للسيارات الأكثر مبيعا في المغرب، وهو الترتيب الذي يضم 7 أصناف من علامة رونو

1-تقرير السنوي لشركة رونو المجمع لفروعها بشمال افريقيا حسب تصريحات المدير العام الحالي.

2-احصائيات الصندوق العربي للاستثمار سنة 2016 الفصل الثاني في قياس فعالية الاداء العربي للاستثمار و الاقتصاد.

وعلى صعيد الأرقام النهائية لعام 2015، تمكنت رونو المغرب من بيع ما مجموعه 50394 سيارة، ضمنها مبيعات علامة رونو، التي بلغ 13002 سيارة في الصنفين الخفيفة والنفعية بزيادة قدرها 13.3 في المائة عن عام 2014، وحققت داسيا في صنفيها رقم مبيعات بلغ ما مجموعه 37392 سيارة بارتفاع عن عام 2014 قدره 10.8 في المائة.

-أكدت المجموعة نفسها كشركة رائدة في السوق الجزائري بنسبة 26.9٪ من حصة السوق، بزيادة 0.7 نقطة، في السوق الذي انخفض بنسبة 19.8٪. هذا الأداء وضع رينو و داسيا العلامات التجارية في المركز الأول والثالث.

و هو ما يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

جدول رقم (2-3) يتضمن مقارنة بين استثمار رونو المغرب و استثمارروونو الجزائر:

	رونو المغرب			رونو الجزائر		
	2012	2015	2016	2014	2015	2016
الغلاف المالي (مليون دولار)	11.5	280	450	50	52	400
الطاقة الإنتاجية (ألف سيارة)	340	288	345	20	25	75
العمالة (عامل)	500عمال	8000	8235	350	665	786
المبيعات (ألف سيارة)	50الف	6933	13002	120	1500	1817
التصدير (ألف سيارة)	50	90	94	-	-	-
السعر بالدرهم/ دج	61000	61000	58000	146	154	186
الحصة السوقية	30	28.7	40	20	20.5	35
نسبة الادماج في الاقتصاد الوطني	30	20.9	30	15	18	25

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الاتفاقية للمصنعين : مصنع رونو المغرب المنشأ 2012 و مصنع رونو الجزائر المنشأ 2014

و في ما يلي التمثيل البياني لمعطيات الجدول:

منحنى رقم: 3-1

منحى بياني يوضح نسبة الادماج في الاقتصاد الوطني المغربي و الجزائري

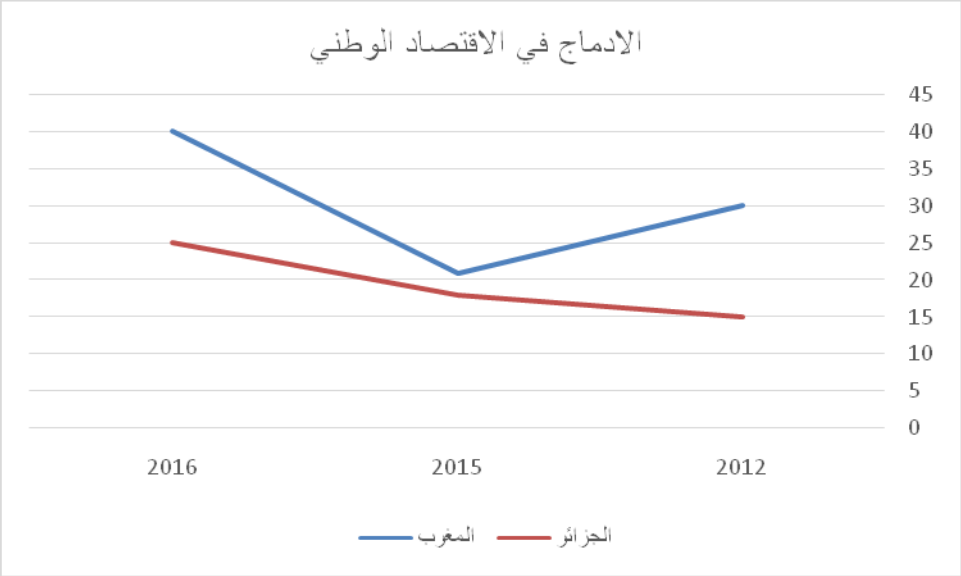

منحنى رقم: 3-2

منحى بياني يوضح الغلاف المالي لمشروع رونو المغربي و الجزائري

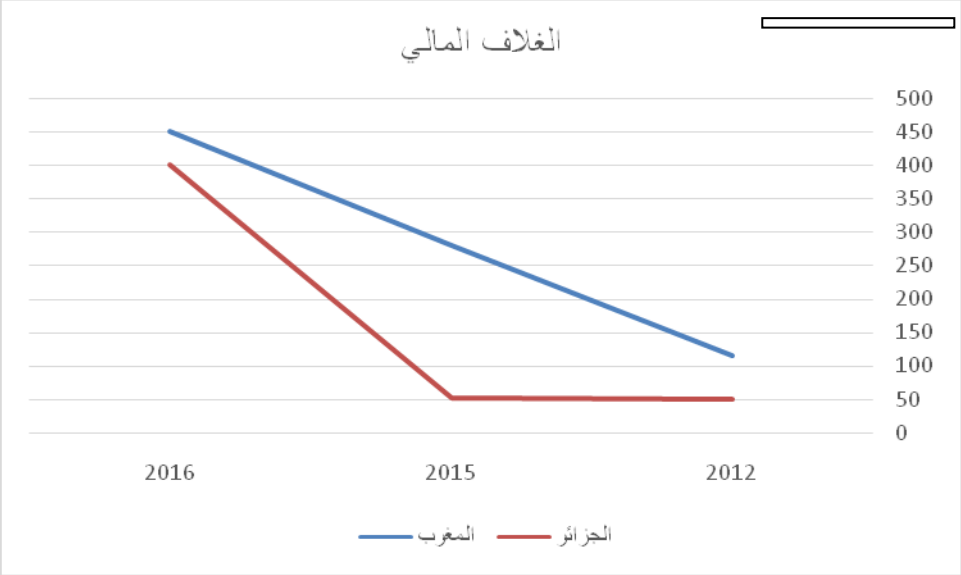

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الاتفاقية للمصنعين : مصنع رونو المغرب المنشأ 2012 و مصنع رونو الجزائر المنشأ 2014

منحنى رقم :3-3 منحى بياني يوضح الطاقة الانتاجية للمصنعين المغربي و الجزائري

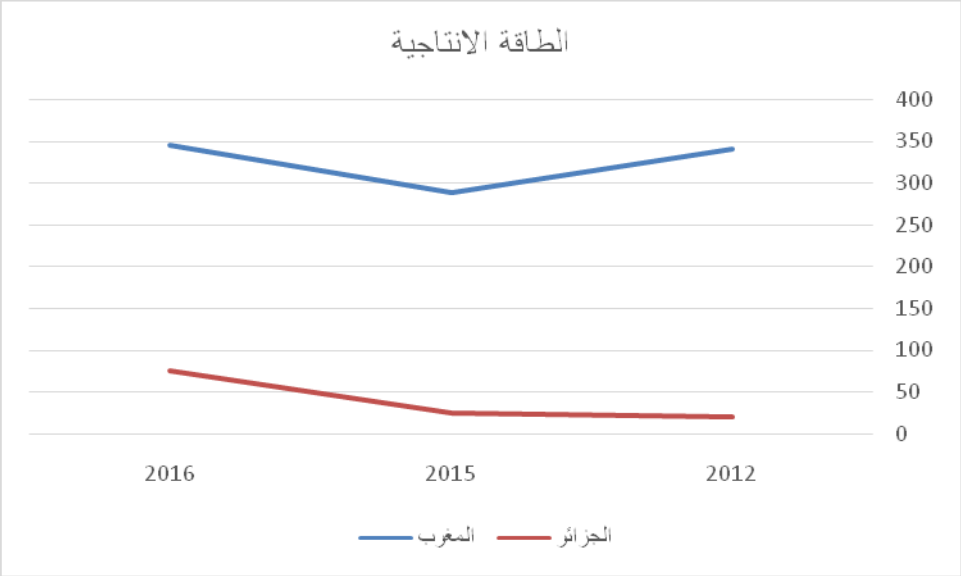

منحنى رقم:3-4 منحى بياني يوضح الطاقة الانتاجية للمصنعين المغربي و الجزائري

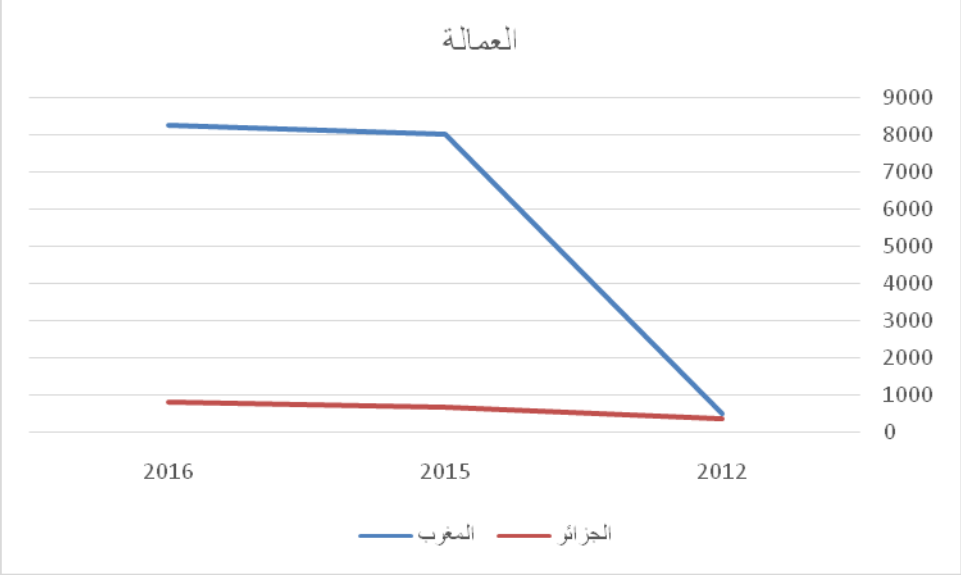

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الاتفاقية للمصنعين : مصنع رونو المغرب المنشأ 2012 و مصنع رونو الجزائر المنشأ 2014

منحنى رقم:3-5

منحى بياني يوضححجم مبيعات المصنعين المغربي و الجزائري

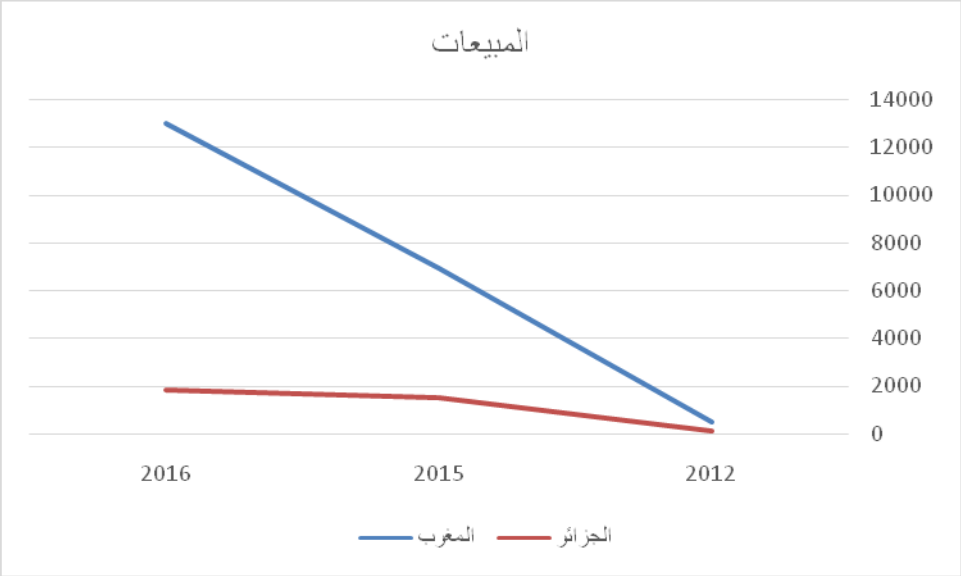

منحنى رقم 3-6

منحى بياني يوضح الحصة السوقية لرونو في السوقين المغربي و الجزائري

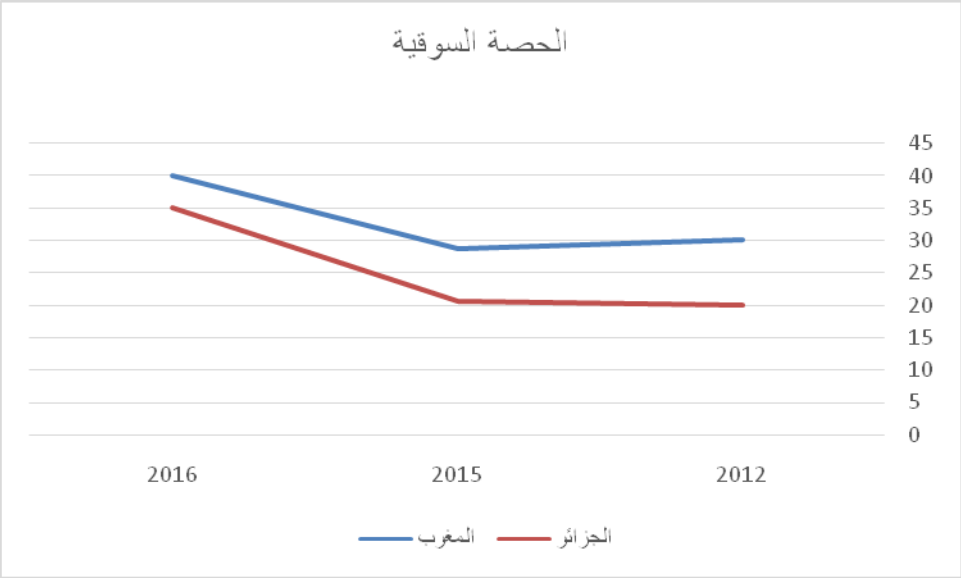

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الاتفاقية للمصنعين : مصنع رونو المغرب المنشأ 2012 و مصنع رونو الجزائر المنشأ 2014

و في الوقت الذي يستعد فيه المغرب لفتح خط إنتاج جديد أعلنت "رونو" الجزائر أنها ستكتفي باستثمار ما يمثل الحد الأدنى في مصنعها بوهران،و الذي قدرت السلطات الجزائرية كلفته الإجمالية بمليار يورو(10000 مليار سنيتم)، ويقدر الحد الأدنى الذي تتحدث عنه رونو بـ50 مليون أورو فقط من إجمالي 490 مليون أورو هي حصة "رونو" في المشروع، فيما تتحمل الحكومة الجزائرية 510 مليون أورو الأخرى مقسمة بين الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بـ360 مليون أورو و150 مليون أورو من طرف الصندوق الوطني للاستثمار وفقا للنسب المذكورة سابقا، وإنتاج سلسلة متنوعة من النماذج خلافا لمصنع وهران الذي سينتج نموذج واحد ل وهو "سامبول" ، كما قدمت ضمان حماية "لرونو" تمثل في شراء جميع الوحدات المنتجة من طرف المؤسسات العمومية في حال عدم شرائها من المواطنين، و التزمت الدولة بمنح امتياز حصري مدته ثلاثة أعوام في السوق الجزائرية لشركة "رونو ،وهو القرار الذي يعني أنه لا يحق لأي شركة جزائرية عمومية إبرام اتفاق مماثل مع شركة تصنيع سيارات أجنبية أخرى طيلة السنوات الثلاث المقبلة، اعتبارا من 2014 .هو ما يوضح النقص في تنفيذ و تطبيق القوانين المتعلقة بالاستثمار من طرف السلطات المختصة و نخص بالذكر الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و ذلك في ما يخص:

أولا :في تقدير و تقييم الامتيازات و الضمانات المقدمة للمستثمر و التي سبق و رأينا أنها جدّ متفاوتة خاصة و أنّ السوق الجزائرية بحسب طبيعتها تقدم فرص عديدة لـ نجاح الاستثمارات لاسيما الأجنبية فيها

ثانيا: الإحصائيات المتعلقة بوتيرة هاته الاستثمارات و التي من شأنها أن تتيح للدارسين و الاقتصاديين تحديد الأثر ونجاعة هاته المشاريع و مقارنتها بحجم ما تقدمه الدولة من امتيازات.

ثالثا :بالنسبة لتحويل الأرباح : فهذا الضمان في تحويل الأموال تحت شكل أرباح توزع على المساهمين لدليل على عدم تنبؤ المشرع الجزائري بالإيرادات الفعلية للمشاريع المنجزة لقاء ما قدمته من الامتيازات للمستثمرين الأجانب و ذلك من اجل تقييم المشروع و القيام بدراسة سوق و رسم خطط مستقبلية على ضوء معطيات حقيقة و تقديرات مرجعة خاصة و نحن نعلم أن السوق الجزائرية لا تزال مفتوحة و فرص نجاح الاستثمارات فيها كثيرة و يؤكد هذا التمادي في تقديم الضمانات للمستثمرين في النسب المتفاوتة بين الأموال المستثمرة في الجزائر و تلك المحولة إلى الخارج .

و لقد جاء قانون الاستثمار 2016 ليؤكد العديد من المزايا لاسيما في نص المواد 17-8 إلى غاية المادة 25 منه حيث نصت مثلا المادة 17: : تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، و المعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر و الوكالة التي تتصرف باسم

الدولة.ليأتي تفصيل تلك الامتيازات في نص المادة 18و 19 لتختص المواد 20-21-22 بذكر الإحكام المطبقة على المستثمر من حيث المعاملة المنصفة و العادلة و الآثار المترتبة عنها و المترتبة أيضا عن إلغاء أي بند أو مادة في هذا القانون و كذا حق الملكية و المذكور في المادة 23 كما أكدت المادة 24 على طريقة فض أي نزاع ينشب بين الطرفين لينهي التعديل أهم نصوصه بمحتوى المادة 25 و المتعلقة بتحويل الأرباح و الأموال المستثمرة و ضبطها بقواعد فصلت في فقرات نفس المادة.

خلاصة المبحث:

نخلص إلى القول أن استثمار رونو يبقى استثمارا مفيدا للجزائر ، إلا أن جملة الامتيازات المقدمة للمستثمر الأجنبي تبقى جّد متفاوتة إذ أن حقيقة هذا الإستثمار قد أظهرت مدى خصوبة الأرضية التشريعية للاستثمار في الجزائر كذا نقص تجربة الجزائر في هذا الميدان ، و لعل أبرز مثال على هذا هو نقص قوانين تشجيع الاستثمارات من ناحية التطبيق و التنفيذ حيث غلب على المناخ العام قيام المشرع الجزائري بجملة تعديلات لاسيما في المجال الجبائي و في مجال تحويل الأرباح ضمن قوانين الاستثمار او حتى قوانين المالية التكميلية و التي بطبيعتها لا علاقة لها ببنود الإستثمار، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم استقرار القوانين الشيء الذي يمكن أن يبعد المستثمرين الأجانب .

خلاصة الفصل:

فإذا كانت الجزائر تبحث عن مستثمرين أجانب في قطاع السيارات أساسا لتحويل التكنولوجيا والتي تبقى مستحوذة من المتعامل الوطني الوحيد، لكان من الأفضل تقديم جملة هذه الامتيازات و الضمانات للمستثمرين الوطنيين و ذلك بتشجيعهم و دعمهم.

لذا أصبح من الضروري إصدار تشريع جديد يضبط النقائص و الثغرات الملاحظة في تطبيق القوانين السارية و المتعلقة بالاستثمار و ذلك بمراجعة المشرع الجزائري لبعض الإجراءات عند التعامل مع المستثمر الأجنبي خاصة من ناحية التنفيذ تحويل الأرباح، و كذالك في تقييم و تقديرالامتيازات الممنوحة له.

نقترح كذلك إقامة نظام إعلام اقتصادي في الجزائر مع التحديث الدوري للبيانات مع مراعاة نوعيتها و مصداقيتها حتى تكون المرجع الأساسي لأصحاب القرار و الباحثين، مع ضرورة تحديث القطاع المالي و المصرفي في الجزائر و إعطاء البورصة دورما الاقتصادي.

و نظرا لأهمية هذا الموضوع و الرهانات الحقيقة التي يرتكز عليها في إمكانية الجزائر تحقيق توليفة اقتصادية متنوعة من خلال تنمية العديد من قطاعاتها على المدى الطويل و بترتيب أهمية تلك القطاعات يبقى المجال مفتوحا للبحث فيه سعيا لبناء نموذج قياسي يبين فعلية اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل توليفة من الصناعات البديلة للمحروقات.

الخـاتمـة

تعتبر سياسات الاستثمار و الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الدولة من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤثر في تنظيمها وضبطها حرص الدولة على تحسين مناخها الاستثماري، حيث أن هذه السياسات من الضروري أن تخضع للتحديث والتحسين بما يتلاءم مع التطورات و الوضع الداخلي للدولة والوضع الخارجي المحيط بها ، لتقف عند متطلبات المستثمرين الأجانب وتضمن استقطابهم كان لازاما على الجزائر على غرار الدول العربية نظرا لما تملكه من مؤهلات خاصة تميزها عن نظيراتها من دول المنطقة أن تنتهج سياسية الباب المفتوح وتسعى إلى التحرر والانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحرير القيود المفروضة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر،رغبة منها في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها لمساعدتها في تمويل اقتصادها والاستفادة من الخبرات والتقنيات المتضررة التي تأتي مع مشاريع المستثمرين الأجانب ،حيث حرصت الدولة الجزائرية بدورها على تحسين مناخها الاستثماري من خلال انتهاج جملة من الإصلاحات في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حصتها منه، وقد سمحت هذه الإصلاحات بتصحيح التوازنات الاقتصادية ومؤشر الاقتصاد الكلّي، وساعدت على تعزيز الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بالنظر إلى أنّها كانت شبه معدومة قبل هذه الإصلاحات لكن حصيلتها منها لطالما كانت ضئيلة جدا، وبالنتيجة هي تعبر عن ضرورة إتباع المزيد من التحسينات على مستوى مكونات مناخها الاستثماري.و الأكثر منها ضمان استقرارها كي لا تشكل عاملا منفرا للاستثمار و تفاديا للأثر السلبي لعدم استقرار القاعدة التشريعية في الجزائر كما أكد خبراء الاقتصاد إن احد أهم معوقات الاستثمار في الاقتصاد الجزائري لاسيما بعد 2014 تتجلى في بيروقراطية إدارية ومالية تؤثر سلبا في تنفيذ القوانين، وترفع من كلفة تنفيذها الأمر الذي لا يشجع رأس المال الأجنبي على المساهمة بفعالية في تحقيق الأهداف التنموية للبلد.و يمكن أن نخلص الى جملة النتائج التالية:

أولا:النتائج :

- يعتبر المرسوم رقم(12/93) والأمر رقم(03/01) خطوة إيجابية في مسيرة انفتاح الإقتصاد الجزائري على الاستثمارات الأجنبية، والذي منح للمستثمرين الأجانب الحرية في طبيعة وشكل تجسيد الاستثمارات في مقابل الضمانات والحوافز التشجيعية الممنوحة، ما ترتب عنه زيادة حجم التدفق من الاستثمارات الأجنبية؛ وواصلت الجزائر جهودها في سبيل الوصول إلى قانون تشريعي ناجح يحقق امتيازات في الجانب الاستثماري وبذلك صدر قانون 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله والذي يمنح المزيد من الامتيازات للمستثمرين.

- وجدير بالذكر أن النتائج المحققة من استثمار رونو في الجزائر تمثل دفعا حقيقا للاستثمارات المماثلة من أمثلة هيونداي و بيجو في قطاع السيارات و العديد من الاستثمارات الأخرى في مجال الطاقة المتجددة محل المفاوضات بين الإمارات العربية و الجزائر و كذا مشاريع المقاولاتية وغيرها ،كما لا نهمل نسبة الإدماج المحققة في الاقتصاد الوطني و التي قدرت ب:28 % أواخر العام الماضي.
- كما يعتبر كذلك قانون الاستثمار الجديد الصادر العام 2016 و المدرج في جدول التطبيق مطلع العام 2017 خطوة جد مهمة في تحسين المناخ الاستثماري و زيادة التدفقات الاستثمارية الواردة .
-إمكانية التخلي او الاحتفاظ الجزئي بتطبيق القاعدة 51-49% من خلال تحرير المشاريع الاستثمارية و الاحتفاظ بها في القطاعات الاستراتيجة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني و ضمان حمايته.
- يأخذ مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر نسبة 5.3% والمرتبة 73 من مجموع 167، ما يوضح سعيها إلى تطوير وضمان الاستثمار من خلال توفير مقومات الجذب الاستثماري انطلاقا من الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب؛
- ضعف حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبية، والتي لا تتعدى في الجزائر حصة 3.46% والتي ارتكزت خلال الفترة(2000-2010) في قطاع الصناعة(56.98%)، والبناء والأشغال العمومية(15.52%)، والخدمات(18.85%)، وكذا ضعف محدودية نصيب الجزائر من عمليات التملك والاندماج التي لم تتجاوز نسبة 0.19%؛ و هي الفترة التي تعد الأكثر جاهزية للاستثمار في الجزائر على اعتبار جملة الإصلاحات المنتهجة حسب تقرير المؤسسة العربية للاستثمار.
- تتلخص مقومات جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر في رجوع الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتخطيط السلطات المحلية لبرامج تنموية ضمن مخططات مستقبلية المخطط الخماسي "2015-2019" كذا مخطط السياحي في أفاق 2030 و مخطط تنمية القطاع الزراعي في أفاق 2025 وكذا تأسيس إطار قانوني ومؤسساتي لتنفيذ السياسات التنموية؛
- رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر إلى تحسين المناخ الاستثماري، إلا أنه لا يزال يتسم بالضعف لعدم استجابته لجميع مقومات جذب الاستثمار، حيث سُجل ضعف الأداء الاقتصادي، وبيئة الأعمال والجاذبية في المؤشر المركب للاستثمار الذي أخذ تقييم منخفض في ترتيب الجزائر بين دول عربية، وأجنبية، بالإضافة إلى عدم التحسن في المؤشرات الدولية كمؤشر تقييم المخاطر القطرية، والتنافسية العالمية...الخ.

ثانيا اختبار الفرضيات :

من خلاله دراستنا لماهية الاستثمار و أشكاله لاسيما الأجنبي المباشر منه على اعتباره احد أهم الوسائل التنموية للاقتصاد و بديل للوسيلة التقليدية المتمثلة في القروض الخارجية و هو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

مرت الجزائر بعدة أزمات خاصة الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وكذا الأزمة الأمنية في عشرية التسعينيات، مما تسبب في تراجع الواقع التنموي، مما لم يمكنها من رسم إستراتيجية واضحة المعالم في لمسارها التنموي ، و هو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

يعد استقرار المنومة التشريعية في أي بلد احد أهم أسباب المستثمرين الباحثين عن البيئة الأكثر أمنا و استقرارا لإقامة مشاريعهم الأمر الذي لازال يشكل عائقا حقيقا في رفع حصيلة الدولة من الاستثمارات الوافدة إذ اعتبر الكم الهائل للمنظومة التشريعية على الرغم من جملة الامتيازات و الضمانات التي قدمتها الدولة موطن نقص نظرا لعدم استقرارها و هو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

من النتائج التي تحققت في ارض الواقع استثمار ونو يعتبر نموذجا للمشاريع الاستثمارية الناجحة في الاستثمار خارج قطاع المحروقات سعيا من الدولة لتنويع اقتصادها و الخروج من لعن المورد الوحيد.

ثالثا: التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في دراستنا، تمكننا نورد جملة من التوصيات في ما يلي:

- ضرورة الوقوف على القانون الاستثماري القائم في الجزائر، بالمتابعة والتدقيق الدائم لضمان مواكبته لمقاييس المناخ الاستثماري العالمي.
- يجب تطوير وتفعيل الأطر الحاكمة للتعاون العربي في كافة المجالات الاقتصادية وخصوصا الاستثمار والتجارة وتبادل العمالة ولاسيما اتفاقيات تشجيع الاستثمار العربي وفي مقدمتها اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية و تسوية النزاعات.
- على الجزائر تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والإجراءات وإرساء قواعد حماية للمستثمر والعمل على محاربة الفساد.
- التحديث الدوري للبيانات ومراعاة نوعيتها ومصداقيتها حتى تكون مرجعا أساسيا لأصحاب القرار والباحثين، وتساهم في تحسين صورة الجزائر كحدود مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا: آفاق الدراسة:

اختصرت هذه الدراسة على إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدولة و أهميته التي أهلته أن يكون احد البدائل الأساسية لتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و تخليص من التبعية النفطية كما يعد احد أهم الوسائل التمويلية كبديل عن الوسيلة التقليدية "القروض الخارجية" لما لها من عواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني في حالة عجز الدولة عن سداد تلك القروض لاسيما في ظل التغيرات الاقتصادية الكثرة و المتسارعة و التي تدفع الدول إلى البحث الجاد عن سبل عديدة لتمويل اقتصادها وفي هذا السياق يمكن توسيع هذا الموضوع مستقبلا وانجاز بحوث مكملة لمختلف جوانب هذه الدراسة مثل:

- تنافسية قطاع الأعمال و الاستثمار في الجزائر في ظل قانون الاستثمار الجديد دراسة مقارنة لفعالية كل قانون
- اثر المشاريع الاستثمارية الأجنبية خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات
- دراسة الإطار القانوني للتخلي عن قاعدة 51-49 "في القطاعات غير الإستراتيجية" على استقطاب الاستثمار الأجنبي.

-دراسة الأثر الاقتصادي لتحرير الاستثمار في الجزائر من قاعدة التملك ضمن دراسة قياسية حسب المؤشرات الدولية.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد زكريا سليمان، مبادئ الاستثمار، دار النهج للنشر والتوزيع، الأردن،1997
2. جميل أحمد توفيق: الاستثمار وتحليل الاوراق المالية، دار المعارف بمصر.
3. دريد محمود السلمرائي: الإستثمار الأجنبي – المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،2006 .
4. طاهر حيذر حردان، مبادئ الاستثمار،دار المستقبل،الاردن، 1997.
5. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
6. عبدالفتاح قنديل، سلوى سليمان- الدخل القومي- جامعة القاهرة- 1985م.
7. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مطبعة المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.
8. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
9. عجة الجيلالي: الكامل في القانون الجزائري للإستثمار"الأنشطة العادية وقطاع المحروقات"، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
10. عقيل جاسم عبد الله ، "تقييم المشروعات (اطار نظري و تطبيقي) " ، عمان ، الاردن ، الطبعة الثانية ،سنة1999 .
11. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات-، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
12. عمر هاشم محمد صدقة: ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر 2007.
13. كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر،1999
14. منير إبراهيم هندي، صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين، منشأة المعارف، القاهرة، 1994 .
15. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.

المذكرات

16. يوسفي أمال: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التشريعات الحالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1999/1998.
17. لوعيل بلال، "أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2007-1995)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيّضر- بسكرة، (العدد04، ديسمبر2008).
18. بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة من 1980-2000، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الملك سعود، المملكة السعودية، 2004.
19. بلخياط جمال، الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2003.
20. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008،
21. محمد الكلاوي- رسالة دكتوراه سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية- منتديات الوزير- 2008م
22. نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة الجزائر،2005.

التقارير و القوانين:

23. المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 152-09 المؤرخ في 02 ماي 2009
24. الأمر11/12 المؤرخ في 18يوليو2011، يتضمن قانون المالية التكميلي .2011.
25. المادة 74 والمادة 97 من قانون المالية 2015
26. المادة 12 و13 و16-17-18 قانون الاستثمار 2016

27. الجريدة الرسمية العدد 16 المؤرخة في 18 افريل 1990(ملغى) ،القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14افريل 1990،
28. المرسوم التشريعي رقم: 93-12 المؤرخ في: 5 أكتوبر 1993 الجريدة الرسمية عدد 64، الصادرة بتاريخ: 10 أكتوبر 1993
29. المرسوم التنفيذي رقم: 97-320 المؤرخ في: 24 أوت 1997
30. المرسوم التنفيذي رقم: 94-319 المؤرخ في: 17 أكتوبر 1994
31. القانون رقم: 91-11 المؤرخ في: 27 أفريل 1991الجريدة الرسمية رقم: 21 مؤرخة في: 08 ماي 1991
32. المرسوم التنفيذي رقم: 94-321 مؤرخ في: 17/أكتوبر/1994 ، الجريدة الرسمية رقم: 67 مؤرخة في: 19 أكتوبر 1994
33. المرسوم التنفيذي رقم: 94-320 المؤرخ في: 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة، جريدة رسمية 67.
34. المرسوم التنفيذي رقم: 97-106 مؤرخ في 05 أفريل سنة 1997 الجريدة الرسمية رقم: 20 مؤرخة في: 1997/04/06
35. القانون 03-11 المؤرخ في: 2003/10/25 يتضمن الموافقة على الأمر: 03-02 الصادر في: 2003/07/19 ، الجريدة الرسمية عدد 64
36. مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الاول عام 1998، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في جامعة اليرموك خلال الفترة 23-1998/11/25 حول " مناخ الاستثمار في الدول العربية في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة" اربد ، الاردن،
37. دلال بن سمية، صالح مفتاح، واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، صيف- خريف، 2008،
38. علي لطفي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية- المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين شمس- دار الضيافة- ديسمبر 2007م- المخطط الوطني للمحاسبة 1975
39. تقرير السنوي لشركة رونو المجمع لفروعها بشمال افريقيا حسب تصريحات المدير العام الحالي.
40. احصائيات الصندوق العربي للاستثمار سنة 2016 الفصل الثاني في قياس فعالية الاداء العربي للاستثمار و الاقتصاد.

Sources :

41. Abdellah Boughaba, Analuse et évaluation de projets, Berti edition, imprime en France,paris, 1999.
42. Xiaolum S. Sun,2002, Foreign Direct Investment and Economic Development ,www.unpanl.un.org /intradoc/groups/public/docment/UN.
43. Masauki U. Hara and Ivohasims F. Razafimaherfa,2003, The Determinants of Foreign Direct Investment into Japan.
44. United Nation,2001,Economic Survey of Europe,www.nuece.org/ead/pub.

الملحق رقم :(01) جدول لتوزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة خلال الفترة 2010/200

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%النسبة	القيمة بالمليون دينار	%النسبة	عدد المشاريع	%النسبة
الصناعة	220	%56	599200	%74	23450	%57
الخدمات	97	%23	167118	%21	10363	%24
البناء،	63	%15	12082	%1	6698	%14
النقل	16	%4	3991	%0	505	%1
الفلاحة	6	%1	887	%1	82	%2
الصحة	5	%1	6192	%0	737	%0
السياحة	3	%1	13587	%2	1124	%1
المجموع	410	%100	803057	%100	42959	%100

الملحق رقم :(02) جدول لتوزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة خلال الفترة 2010/2000 حسب المناطق:

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	377	898 192	76 709
فيما بيها الاتحاد الاوربي	**274**	**563 346**	**39 939**
اسيا	68	119 506	8 607
امريكا	16	65 636	3 346
الدول العربية	200	1 267 592	37 842
إفريقيا	1	27 799	400
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	13	89 992	2 086
المجموع	**676**	**2 471 691**	**129 254**

الملحق رقم (03) التوزيع الجغرافي لمناطق المشاريع الاستثمارية:خلال الفترة 2010/2002

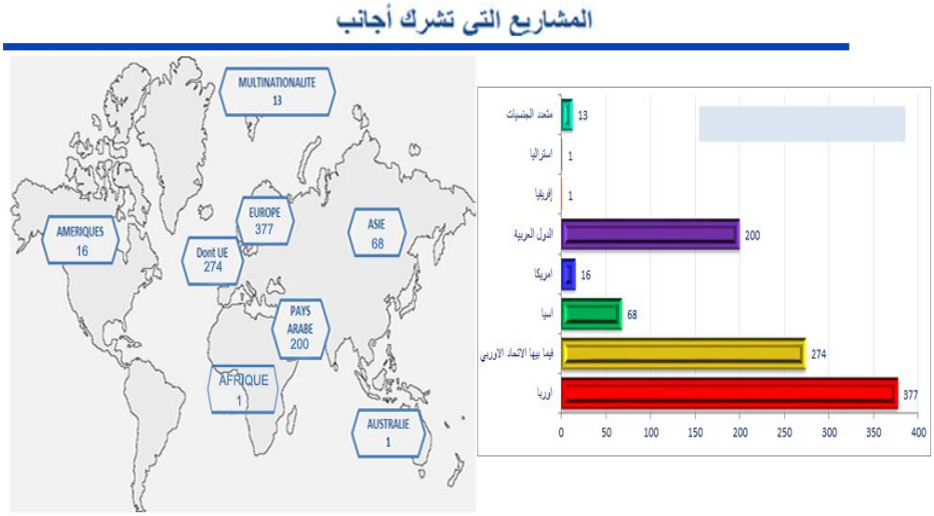

الملحق رقم (04) توزيع المشاريع الاستثمارية:خلال الفترة 2010/2002 حسب قطاع النشاط:

	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	10	1,48%	3 117	0,13%	528	0,41%
البناء	121	17,90%	98 996	4,01%	21 533	16,66%
الصناعة	386	57,10%	1 681 400	68,03%	71 936	55,65%
الصحة	6	0,89%	13 573	0,55%	2 196	1,70%
النقل	21	3,11%	13 172	0,53%	1 723	1,33%
السياحة	11	1,63%	420 657	17,02%	13 128	10,16%
الخدمات	120	17,75%	151 335	6,12%	16 710	12,93%
الاتصالات	1	0,15%	89 441	3,62%	1 500	1,16%
المجموع	676	100%	2 471 691	100%	129 254	100%

الملحق رقم (05)التمثيل البياني لتوزيع المشاريع الاستثمارية:خلال الفترة 2010/2002 حسب قطاع النشاط:

الملحق رقم(06) : يوضح ترتيب الدول المستثمرة في الجزائر للفترة 2010/2002

الدولة	عدد المشاريع	%النسبة	القيمة بالمليون دينار	%النسبة
فرنسا	36	18	09	04
تركيا	25	12	06	03
الصين	22	11	13	06
ليبيا	22	11	0.33	00
مصر	14	07	48	22
لبنان	13	06	0.48	00
تونس	11	05	02	01
الأردن	09	04	02	01
سوريا	08	04	01	00
دول أخرى	45	22	140.19	63
المجموع	205	%100	222	%100